العدد
607

الاقتصاد

اقتصاديات..
معادن غير مستغلة

الملف..
اتجاهات النفط عام 2024م

تقرير..
السفر نحو المملكة

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبدالعزيز، خالد، محمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

إرفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة العلب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Can Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كومیدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

SledgeHammer International
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR

حَلِّق بِحُلمِك

انضم لحاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال

- مكاتب عمل خاصة ومشتركة
- بيئة عمل نموذجية
- توجيه وارشاد مستمرين
- لقاءات مع المستثمرين
- تنمية مشروعك الواعد

@acbincubator
www.chamber.org.sa/Incubator

للتسجيل

غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:

مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

العدد 607
يناير/فبراير 2024م
(جمادى الآخرة/رجب 1445هـ)
السنة السابعة والخمسون

الرئيس
بـــدر بن ســـليـمان الرزيـــزاء

النائب الأول للرئيس
حمـــد بن محمـــد البـــوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـــد بن محمـــد العمـــار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجـواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـــد بن حـمـود الحمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسـام
عبدالعزيـز بن محمـد العثمـان
فهـــد بن عبـداللـــه الفـــراج
فهـد بن هـذال المطيـــري
قصي بن عبداللـه الجشـــي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـــي
ناصـر بن راشـــد آل بجـــاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

الجافورة نبع الخير..

بالتزامن مع الأجواء الاحتفالية التي شهدها شهر فبراير الماضي بيوم التأسيس، كشف لنا وزير الطاقة، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، عن كميات كبيرة من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الصخري في حقل الجافورة، بلغت 15 تريليون قدم مكعب، فضلاً عن مليارى برميل من المكثفات، وهو ما يصل بموارد حقل الجافورة إلى نحو 229 تريليون قدم مكعب من الغاز و75 مليار برميل من المكثفات، ويدفع بالمملكة إلى تعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في أسواق الغاز العالمية، إذ يتوقع لها أن تشهد السنوات القادمة ارتفاعًا كبيرًا في الطلب على الغاز نظرًا لحالة الاضطراب الحاصل في إمدادات الغاز عالميًا من جهة، وحالة النمو الاقتصادي العالمي لاسيما في الدول النامية وتضاعف احتياجاتها من الطاقة من جهة أُخرى، وأيضًا للملاءمة التي يمتلكها الغاز الطبيعي للتحوّلات الجديدة في قطاع الطاقة عالميًا، كونه وقودًا منخفض الانبعاثات الكربونية، ومساعي التحوُّل المتسارع للعديد من الدول إلى تقليل اعتمادها في استخداماتها الصناعية وغيرها على الفحم الحجري إلى مصادر طاقة أنظف

هذه الزيادات الكبيرة والمؤكدة من احتياطيات الغاز والمكثفات، بجانب أنها تؤكد نجاح المملكة في جهودها وتقدمها في مساعيها بأن تكون دولة رائدة في إنتاج كل أنواع الطاقة وليس النفط فحسب؛ تدفع كذلك بالمملكة إلى التسريع في الوصول بمستهدفاتها المرتبطة باعتمادات توليد الطاقة الكهربائية محليًا بنسبة النصف على الغاز والنصف الآخر على مصادر الطاقة المتجددة، بل وتنتقل بها من حيز الاستهلاك المحلي إلى حيز التصدير الإقليمي والعالمي؛ إذ يعني دخول المملكة الخريطة الجيواستراتيجية لأسواق تصدير الغاز العالمية، استدامة مكانتها كمنتج للنفط والغاز بمخرجاته قليلة الانبعاثات الكربونية، فضلاً عن أن الانتقال إلى حيز التصدير ينعكس بالمزيد من الفرص أمام الشركات المحلية ذات الشأن بقطاع الطاقة، (فإن هذه الكميات الكبيرة من الاحتياطيات هي نبع خير لبلادنا والعالم، وإنجاز كبير نتيجة جهود متراكمة ضمن رؤية متكاملة للتنويع وحسن استغلال الموارد).

الملف

اتجاهات النفط عام 2024م 10

أسواق

السندات المليارية! 36

عودة البتكوين! 42

الاقتصاد الفضي.. سوق جديدة 48

اقتصاديات

مركز عالمي للصناعات الدوائية 18

الخشب.. بين الربحية والاستدامة 24

معادن غير مستغلة! 30

تحليل

هل أثّر رفع الفائدة على أرباح الشركات؟ 54

كريتيف

دعها تتحرك! 56

حصاد الماء! 62

تقرير

السفر نحو المملكة! 78

لاقندر

الخرسانة الحية! 66

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 84

ثروات

استراتيجية البقاء.. 72

رأي

السيطرة على التضخم تتطلب معايير الاستجابة
عبدالعزيز المقبل 35

المرآة الأولى!
محمد اليامي 47

ساحة الحرب!
صباح التركي 61

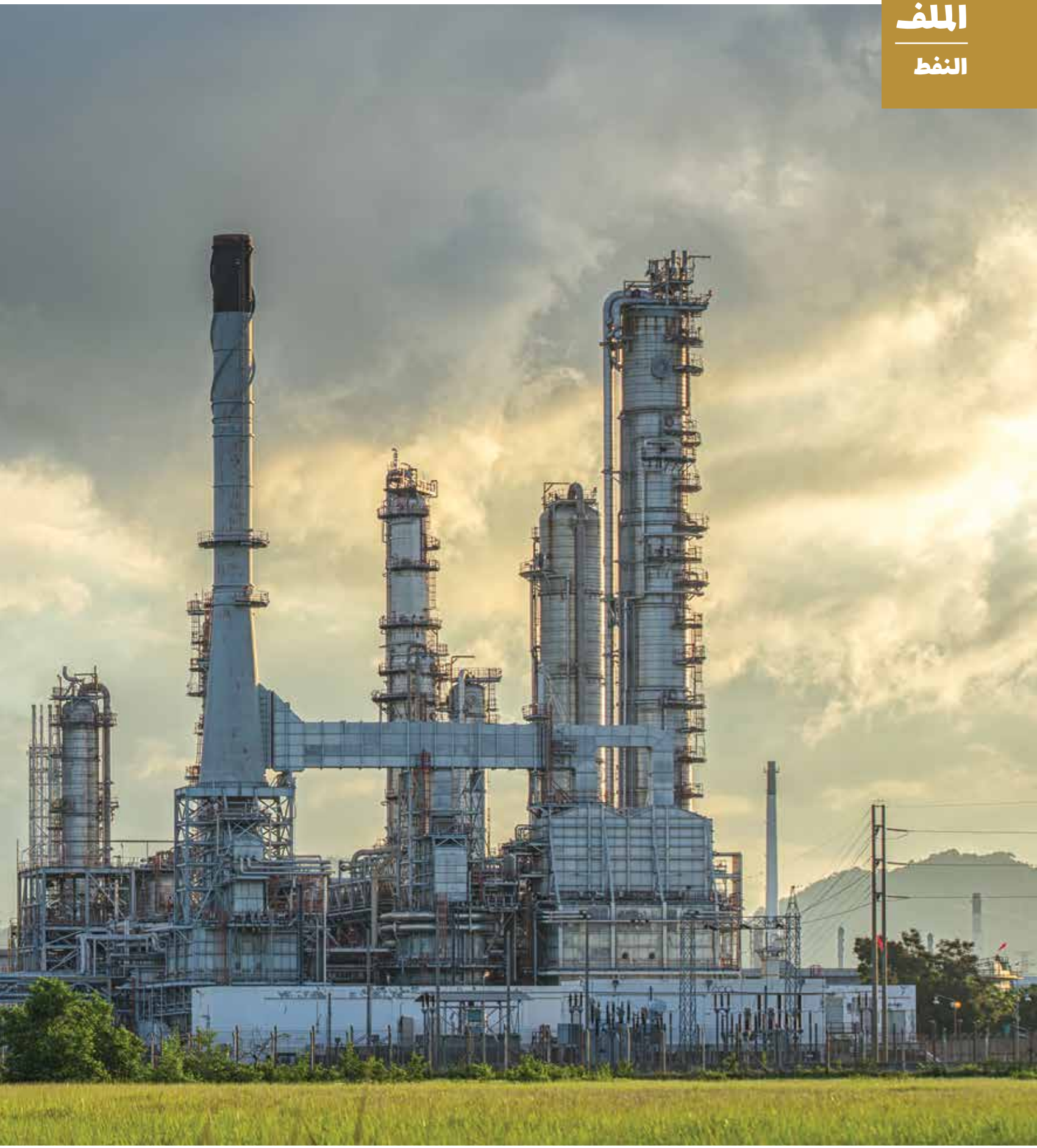

اتجاهات النفط عام 2024م

الاقتصاد - هيئة التحرير

فرض عديد من التوترات الجيوسياسية وحالة "ضبابية" نمو الطلب ترقبًا بشأن أسعار النفط العالمية، واتجاهات نمو الطلب خلال عام 2024م، فمن جهة ثمة قلق من احتمالية حدوث ركود في الاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى فإن الحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك الحرب في غزة، وما أعقبها من تداعيات الأمن الملاحي في البحر الأحمر، أحدثت تغييرات في تدفقات التجارة العالمية وأعادت هيكلة أسعار النفـــط، ما يشير إلى أن القطـــاع النفطي خلال عام 2024م، سيستمر في مواجهة عدد من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية، التي ستؤثر على الأسواق والأسعار.

خريطة الإنتاج العالمي

تُعد منطقة الشرق الأوسط وغرب أفريقيا والأمريكتين أكبر مناطق إنتاج النفط في العالم، ويُشير تقرير نشره موقع "أويل برايس" الأمريكي أن هناك تغيرًا حدث عام 2023م في خريطة إنتاج النفط العالمي؛ حيث ظهرت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى في إنتاج النفط عالميًا، ووصل إنتاجها لذروته تاريخيًا بمعدل أكثر من 13 مليون برميل يوميًا في سبتمبر2023م، وأشار التقرير إلى أن المملكة، والتي جاءت في المركز الثاني لمنتجي النفط عالميًا، وتتبنى نهجًا طوعيًا لخفض الإنتاج للمحافظة على استقرار السوق والأسعار، وصل متوسط معدل إنتاجها اليومي في النصف الأول من عام 2023م حوالي 10.2 ملايين برميل، وفي النصف الثاني من العام نفسه إلى 9 ملايين برميل يوميًا، ووفقًا للتقرير، فإن روسيا جاءت في المركز الثالث، بإنتاج حوالي 9 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام، علمًا أن روسيا قررت بعد الحرب على أوكرانيا عدم نشر بيانات حول إنتاج قطاع النفط وصادراته، خشية أن تستغل الدول المناوئة لها ذلك، وتعرقل العائدات المالية من هذا القطاع.

حرب حصص السوق

غني عن القول إن النفط، مثله كأي سلعة أُخرى يتحدد سعره وفقًا لمعادلة العرض والطلب، فكلما زاد الإنتاج والإمدادات زاد العرض وانخفض السعر، والعكس فكلما زاد الطلب ارتفع السعر، وبالإضافة لمعادلة العرض والطلب، فإن هناك عوامل أُخرى تؤثر في سعر النفط كسياسات الحكومات والإجراءات ذات الصلة بالقطاع النفطي، كما تؤثر المضاربات على عمليات البيع وعلى أداء أسعار النفط، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، كذلك فإن الطفرات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على النفط، ومن ثم ارتفاع الأسعار، وعلى العكس من ذلك، فإن حدوث ركود في السوق يُضعف الطلب ومن ثم ينخفض السعر، كما يؤثر التقدم التكنولوجي في مجال الاستخراج والإنتاج على الأسعار.

ويُمكن أن تؤثر التوجهات العالمية لزيادة استخدام الطاقة المتجددة والسياسات المتعلقة بذلك على الطلب، وعلى سبيل المثال، فإن الطاقة المتجددة التي بدأت تحل محل الوقود الأحفوري في القطاعات المختلفة، باتت تؤثر بشكل كبير على الأسعار.

ومن العوامل المؤثرة أيضًا، ما يُطلق عليه "حرب حصص السوق"، إذ يحرص كبار المنتجين، حتى عندما ينخفض سعر النفط انخفاضًا كبيرًا على عدم خفض إنتاجهم، حرصًا على حصتهم في السوق في مواجهة المنافسين الآخرين، مع أن الحسابات الاقتصادية من المفترض أن تدفعهم في هذه الحالة لخفض الإنتاج لدفع أسعار النفط للارتفاع، وفيما يتعلق بتأثير الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط، فلاشك أن الاضطرابات الجيوسياسية في العالم، وخاصة في مناطق الإنتاج، هي أحد أبرز العوامل، التي تؤثر على الأسعار، وفي هذا الإطار، توضح المتخصصة في قضايا النفط بموقع أويل برايس، تسفيتانا باراسكوفا، أن المخاطر الجيوسياسية في مناطق العبور الرئيسية، وعلى رأسها، البحر الأحمر، هي أحد العقبات الكبيرة أمام السيطرة على الأسعار، فضلاً عن التحديات التي تواجه تحالف "أوبك بلس"، فيما يتعلق بإدارة الإمدادات في ظل زيادة الإنتاج، خارج منظمة الدول المصدرة للنفط.

وفي سياق مشابه، يقول المحلل الاقتصادي المتخصص في قطاع الطاقة، بيتر باخر، إن الحروب والتوترات العالمية الأُخرى تزيد من خطر حدوث صدمات في السوق، وأشار إلى أن معظم التوقعات تُرجح

ارتفاع أسعار النفط العالمية في 2024م، وأن احتمال ارتفاع أسعار النفط لا يزال يفوق احتمال حدوث ركود يدفعها إلى الانخفاض، إلا أنه أكد أن مدى ارتفاع أسعار النفط هو أمر لا يمكن تخمينه، وذلك لأن قدرًا كبيرا من عدم اليقين الجيوسياسي يمكن أن يتجاوز بسهولة متغيرات السوق التقليدية.

عام خفض الإنتاج

بعد الأداء الجيد للنفط في عامي 2021م و2022م، تراجعت أسعار النفط في عام2023م، الذي يحلو للبعض أن يصفه بـ "عام خفض الإنتاج"، ففي أبريل 2023م، أعلن تحالف "أوبك بلس" (أعضاء منظمة أوبك وحلفاؤها)، والذي يُمثل 40% من إمدادات النفط العالمية، عن تخفيض الإنتاج بمعدل 1.65 مليون برميل يوميًا، إضافةً إلى استمرار العمل بالتخفيض السابق البالغ 2 مليون برميل يوميًا، والذي بدأ في أكتوبر 2022م، ليصل إجمالي "الخفض الطوعي إلى حوالي 3.66 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل حوالي 3% من الطلب العالمي على النفط.

وبعدها صدرت عدة قرارات بالخفض، من أجل تحقيق التوازن في أسواق النفط؛ إذ قررت المملكة التطوع بخفض إضافي قدره مليون برميل يوميًا، ابتداء من يوليو 2023م، وسلكت روسيا النهج نفسه، عندما قررت التخفيض الطوعي لصادراتها، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 25%، لتصل إلى حوالي 97 دولارًا للبرميل.

واستمر بعد ذلك الخفض الطوعي، سواء في الإنتاج أو التصدير، كما مددت المملكة تخفيضاتها الطوعية عدة مرات، ومنها الإعلان في نوفمبر 2023م عن تمديد تخفيضها الطوعي إلى مارس 2024م، كما أعلنت روسيا في ديسمبر 2023م أنها تعتزم بدءًا من يناير 2024م خفض صادرات النفط من موانئها البحرية بما يتراوح بين 100 ألف و200 ألف برميل.

وفي تصريحات لنائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، تعليقًا على توقعات بعض المحللين بوصول سعر خام برنت ما بين 80 و85 دولارًا للبرميل في عام 2024م؛ فإنه أوضح أن روسيا والمنتجين الآخرين لا يستهدفون أي سعر محدد، وأن بلاده تتمسك بالتزاماتها فيما يتعلق بتخفيض إمدادات النفط مع ضمان العمل المستقر وتطوير صناعة النفط.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن إعلانات خفض إنتاج "أوبك بلس" يمكن تفسيره بعدد من العوامل المختلفة، ومنها المخاوف من حدوث ركود عالمي، وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة، فضلاً عن القلق المرتبط بسقف الديون الأمريكية، وهكذا فإن الخفض الطوعي والمتكرر خلال الشهور الماضية، كان بمثابة محاولة لضبط الأسعار والاستقرار في السوق من خلال تقليل العرض.

ارتفاع الطلب العالمي

ويشير عديد من التقارير بشأن أسعار النفط في عام 2024م، إلى استمرارها في المستويات نفسها، التي أنهت بها عام 2023م أو أعلى قليلاً، خاصةً في ظل الحرص على توازن السوق من خلال تقييد العرض عبر سياسات خفض الإنتاج، وثمة آراء ترى أن الخفض المتوقع في أسعار الفائدة وما سيتبعه من تقليل تكاليف الاقتراض في مناطق الاستهلاك الرئيسية، بالإضافة إلى ضعف الدولار، وما سيترتب عليه من تقليل تكاليف شراء النفط، هي عوامل تُعزز الطلب خلال عام 2024م.

وتتوقع منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" زيادة الطلب على النفط خلال عام 2024م، بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا، وكذلك زيادة العرض من المنتجين خارج "أوبك" بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا.

وتبرر المنظمة توقعاتها بشأن زيادة الطلب نتيجة نمو الناتج الإجمالي العالمي بوتيرة أسرع، فيما أرجعت الانخفاض الأخير في أسعار النفط إلى تدخلات المتداولين والمخاوف التي وصفتها بأنها مبالغ فيها، موضحةً أنها وبالتنسيق مع حلفائها ستقوم بدعم استقرار السوق عبر خفض إضافي خلال الربع الأول من العام الحالي 2024م، يُقدر بحوالي 900 ألف برميل يوميًا.

وعلى الرغم من أن وكالة الطاقة الدولية توقعت أيضًا ارتفاع الطلب العالمي على النفط، لكنها وضعت تقديرات أقل من تقديرات "أوبك"؛ حيث توقعت أن يزيد الطلب حوالي1.1 مليون برميل يوميًا خلال العام الجاري، لكنها في وقتٍ لاحق توقعت تباطؤ نمو الطلب إلى 880 ألف برميل يوميًا بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الأكثر صعوبة والتقدم في كفاءة استخدام الطاقة.

ومن الواضح أن هذا الاختلاف في التوقعات، يعكس التصورات المتباينة لاتجاهات السوق مستقبلاً ومن ثم تقديرات أسعار مختلفة، ولكن في كل الأحوال، فإن معظم المؤسسات الدولية، (وعلى رأسها، صندوق النقد الدولي يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.9)، تميل إلى نمو الطلب في 2024م وإن اختلفوا في نسبة نموه.

الأسعار المتوقعة

وفيما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يصل سعر خام برنت إلى 82.5 دولار للبرميل في عام 2024م، فإن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع أن يكون السعر عند مستوى 78 دولارًا للبرميل في عام 2024م، بتراجع 13% عن توقعات سابقة لها، عندما توقعت 89 دولارًا.

"أوبك" ووكالة الطاقة الدولية تتوقعان ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وروسيا تؤكد تمسكها بالتزاماتها فيما يتعلق بتخفيض إمدادات النفط.

ألكسندر نوفاك

وفيما رجح بنك "جي بي مورجان" أن يصل السعر في المتوسط إلى 83 دولارًا لسعر برميل برنت، فقد رأى بنك "جولدمان ساكس" أن مستويات الأسعار ستتراوح ما بين 70 - 90 دولارًا للبرميل، وأن متوسط السعر سيكون مابين الـ 80 - 81 دولارًا، موضحةً، أن الإنتاج من خارج أوبك، وتحديداً من الولايات المتحدة، "من شأنه تخفيف أي ارتفاع محتمل بالأسعار".

أما بنك باركليز، فقد خفض توقعاته لأسعار برنت إلى 93 دولارًا، بانخفاض 4 دولارات عن توقعاته السابقة، كما توقع مسح أجرته وكالة رويترز لآراء 30 متخصصًا أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 84.4 دولار للبرميل، فيما توقع بنك "أي إن جي" أن تكون أسعار برنت في حدود الـ 80 دولارًا في النصف الأول من عام 2024م، على أن تصل إلى 91 دولارًا في النصف الثاني بسبب العجز المتوقع في العرض.

واعتبرت وكالة "ستاندرد آند بورز جلوبال" أن السعر الأكثر ملاءمة هو 85 دولارًا، مؤكدةً أن استمرار الوفرة في المعروض في الأسواق يرجع إلى وفرة الإنتاج من خارج تحالف "أوبك بلس"، كما أن هناك "ضعفًا في الطلب العالمي على الخام" رغم تخفيضات "أوبك بلس".

ومن الواضح أن هناك عددًا من العوامل، التي تدعم التوقعات بارتفاع الأسعار، ومنها إقرار الصين لعدد من التدابير التحفيزية لدعم الطلب وتنشيط الاقتصاد ودعم القطاع العقاري والطلب الاستهلاكي، وفي هذا الإطار يقول المحلل المتخصص في أسواق النفط، تيم إيفانز، إن التحفيز الاقتصادي في الصين وبيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة وتباطؤ التضخم الأمريكي عوامل أسهمت بالفعل في دعم أسعار النفط مطلع عام 2024م.

تحديات وصعوبات

من الواضح أن أسعار النفط خلال عام 2024م ستتأثر بعديد من العوامل، وهو ما يفرض ضرورة الحذر والحرص على التوازن الدقيق بين وفرة العرض وتوقعات ارتفاع الطلب العالمي.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية السياسات والإجراءات التي تتخذها منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، فعلى الرغم من أن منظمة "أوبك" تظل هى أكبر التكتلات الدولية المسيطرة على سوق النفط بحجم إنتاج يصل إلى حوالي 33 مليون برميل يوميًا، وهو ما يمثل حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، إلا أن هناك عددًا من التحديات والصعوبات، التي تواجه السياسات والإجراءات المتخذة للسيطرة على توازن الأسعار والسوق، ومنها مايلي:

- تناقص حصة دول منظمة "أوبك" في السوق، وتراجع تأثيرها بعض الشيء خلال الفترة الماضية، بسبب بروز منافسين جدد، خاصةً في ظل إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

- أحد التحديات، التي تواجه دول "أوبك بلس"، وخاصةً الدول القائدة، مثل المملكة وروسيا، فيما يتعلق بإدارة أسعار السوق، هو أوضاع القطاع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية،

"النفط، مثله كأي سلعة أُخرى يتحدد سعره وفقًا لمعادلة العرض والطلب، فكلما زاد الإنتاج والإمدادات زاد العرض وانخفض السعر، والعكس فكلما زاد الطلب ارتفع السعر.

فعلى الرغم من أن منتجي النفط الأمريكيين يستهدفون تقليص الإنفاق لعام 2024م بنسبة 1%، إلا أن التطوير المستمر لزيادة كفاءة العمليات والتقدم التكنولوجي لدى الولايات المتحدة، من المرجح أن يؤدي إلى استمرار نمو الإنتاج الأمريكي، وهو ما يُلقي بتأثيراته على ديناميات وأسعار النفط العالمية، وفي هذا السياق، يقول مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، دامير تسبرات، إن زيادة إنتاج النفط الأمريكي عززت الإمدادات العالمية، وأشار إلى أن زيادة المعروض تلقي مزيدًا من الأعباء على دول "أوبك بلس" في سعيها لضبط المعروض وتخفيض الإنتاج.

- بالإضافة إلى أوضاع القطاع النفطي الأمريكي، فإن إنتاج النفط الكندي ارتفع إلى مستويات قياسية، ومع التوسع في الإنتاج في مواقع جديدة بمقاطعة ألبرتا الغنية بالنفط، فإنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج الخام في كندا بنسبة 8% بحلول 2025م.
- يشير تقرير لـ "أويل برايس"، إلى تزايد إنتاج الدول غير المنتمية لـ "أوبك بلس"؛ حيث بلغ إنتاجها حوالي 1.8 مليون برميل يوميًا عام 2023م، وعلى رأس تلك الدول، الولايات المتحدة والبرازيل وكازاخستان والنرويج والمكسيك والصين، وهو ما يؤكد حجم الصعوبات والتحديات، التي تواجه دول "أوبك بلس" في السيطرة على أسعار النفط العالمية خلال عام 2024م وما بعدها.
- ثمة احتمالات لتراجع الجهود المبذولة للسيطرة على أسعار النفط من خلال خفض الإنتاج، في ظل التقديرات بانخفاض الطلب، إضافة إلى رد فعل السوق على إجراءات "أوبك بلس" وقضايا الامتثال التاريخية، وهو ما يؤثر على قدرة دول منظمتي "أوبك" و"أوبك بلس" في الالتزام بقراراتهم بشأن تخفيض الإنتاج والتصدير لدعم الأسعار.
- لا شك أن قرارات خفض الإنتاج، لا تعني أن منتجي النفط الآخرين خارج منظمتي "أوبك وأوبك بلس" سوف يقررون الأمر نفسه، بل على العكس من ذلك؛ إذ إن هؤلاء المنتجين قد يجدون ذلك فرصة مواتية للاستفادة وزيادة الإنتاج.
- من الملاحظ أن هناك تباطؤًا اقتصاديًا في عدد من الاقتصادات، الأمر، الذي يتطلب الحذر، لما في ذلك من تأثيرات، وعلى سبيل المثال، فإن الدول الأوروبية شهدت مؤخرًا تباطؤًا اقتصاديًا، وهو ما يتضح من انخفاض الطلب على النفط بحوالي 90 ألف برميل يوميًا في ألمانيا، وعلى الجانب الآخر، فقد انخفض نشاط التصنيع في الولايات المتحدة لمدة 13 شهرًا متتاليًا، إلا أن الانتعاش الاقتصادي هو الذي أسهم في إحداث بعض التوازن في أسعار النفط مؤخرًا.
- رغم بعض التوقعات بانخفاض أسعار النفط، وبأن تؤدي معدلات النمو العالمي المنخفضة إلى الحد من الطلب، فإن التوترات الجيوسياسية وتطوراتها، قد تؤدي إلى زيادة الأسعار، وعلى سبيل المثال، فإن الحرب على غزة، وتداعياتها في منطقة الشرق الأوسط قد تتسبب في عرقلة الإمدادات.
- من الصعوبات والتحديات الحالية، الهجمات التي يتم شنها من اليمن على سفن الشحن في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، وتبرز أهمية ذلك، وتأثيراته، في ظل أن مضيق باب المندب هو أحد أهم الطرق التجارية البحرية في العالم، وخاصةً لنقل النفط الخام والوقود من الخليج.

ويظل التحدي الأكبر والقضية الأبرز والأكثر جدلاً، بشأن تقديرات أسعار النفط، هي صعوبة التوقعات نفسها لأنها تقوم على عدد من الافتراضات، أهمها زيادة أو ضعف نمو الطلب، لكن كثيرًا ما حدث العكس، ومن الأمثلة البارزة على ذلك، ما حدث عام 2019م، إذ توقع كثيرون انخفاض الطلب، ولكن الطلب سجل في هذا العام، أعلى مستوياته على الإطلاق، الأمر الذي يعني أن كثيرًا من الجهات المهتمة بالإعلان عن توقعاتها لأسعار النفط، يمكن أن تُغير أو على الأقل تُحدّث توقعاتها لعام 2024م في ظل التقديرات، التي ظهرت مؤخرًا، والتي تُشير إلى أن الطلب قد ينمو بشكل أسرع مما كان متوقعًا. ■

اقتصاديات

الدواء

مركز عالمي للصناعات الدوائية

الاقتصاد - هيئة التحرير

تعد صناعة المستحضرات الدوائية والأدوية الحيوية من الصناعات الاستراتيجية حول العالم، لاسيما وأنها مرتبطة بصحة الإنسان، وهي صناعة لا غنى عنها، إذ تظهر الإحصاءات تزايد الإنفاق العالمي على قطاع الرعاية الصحية، سواء لتحسين تقديم الخدمات أو الحصول على اللقاحات والأدوية، والذي بلغ 12 تريليون دولار عام 2022م، مقارنةً مع 8.5 تريليون دولار عام 2019م، بمعدل نمو بلغ 41% خلال أربع سنوات.

سوق الأدوية العالمي

وشهد قطاع صناعة الأدوية العالمية نموًا قياسيًا خلال العقدين الماضيين وخاصة بعد جائحة كوفيد، التي أسهمت في رفع قيمة السوق العالمية بأكثر من تريليون دولار، كما بلغ إجمالي الإيرادات قرابة 1.5 تريليون دولار عام 2022م، فيما بلغ الإنفاق على البحث والتطوير 244 مليار دولار في نفس العام، و262 مليار دولار عام 2023م، مع توقعات بأن تصل إلى 272 مليار دولار العام الجاري، وأن تسجل 302 مليار دولار بحلول عام 2028م، وسط توقعات بأن تصل قيمة سوق صناعة الأدوية في العالم إلى 2.4 تريليون دولار بنهاية 2029م.

كما شهد العام الماضي، الموافقة على 55 صنفًا دوائيًا جديدًا من قبل مركز تقييم وأبحاث الأدوية بالولايات المتحدة، مقارنةً مع 20 صنفًا جديدًا عام 2016م، و60 صنفًا عام 2018م، مما يعكس الاهتمام العالمي المتزايد بصناعة الأدوية.

ويهيمن على صناعة الأدوية عدد من الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وبحسب مبيعات الأدوية الموصوفة طبيًا، تصدرت شركة "فايزر" الأمريكية قائمة شركات الأدوية من حيث الإيرادات، والتي بلغت 100 مليار دولار عام 2022م، ومن بين كبار اللاعبين العالميين في هذا المجال أيضًا، شركات "جونسون آند جونسون" و"ميرك آند كو" و"أبفي"، حيث تستحوذ الشركات الأمريكية على أكثر من 50% من إجمالي مبيعات وإيرادات شركات الأدوية في العالم.

وحققت صناعة الأدوية الأمريكية خطوات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية بسبب التركيز بشكل أكبر على البحث والتطوير، وتنفق شركات الأدوية أكثر من 21% من إيراداتها على أنشطة البحث والتطوير، وبلغ إجمالي نفقات هذه الأنشطة في الولايات المتحدة وحدها حوالي 102 مليار دولار في عام 2021م، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بشكل كبير خلال السنوات المقبلة، بسبب التركيز على تطوير أدوية أكثر أمانًا وفعالية لـ"كوفيد-19".

وبحسب تقارير دولية، فإن السوق الأوروبية تحتل المرتبة الثانية في إيرادات صناعة الأدوية بقيمة 213 مليار دولار بعد السوق الأمريكية، ثم الصين وروسيا والهند والبرازيل، كما تعد أمريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية من مناطق العالم التي تتمتع بأعلى معدلات النمو السنوي المركب المتوقعة حتى عام 2026م، لافتةً إلى أن التحدي الرئيس الذي يواجه هذه الصناعة في العالم هو انتهاء فترة حماية براءات الاختراع، حيث تقدر الخسائر المتوقعة جراء ذلك نحو 230 مليار دولار خلال الفترة (2025م- 2030م).

أكبر سوق في المنطقة

وليست منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنأى عن النمو المتزايد لسوق صناعة الأدوية في العالم، حيث شهدت السوق تطورات لافتة خلال السنوات الأخيرة، رغم

أن مساهمة الدول العربية مازالت تمثل رقمًا ضئيلاً في حدود 3%، حيث تصل قيمة السوق إلى حوالي 25 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي 8%.

وتعد المملكة أكبر سوق في المنطقة في قطاع صناعة المستحضرات الدوائية، مع توقعات أن تحقق معدل نمو سنوي 5% بحلول 2026م، بقيمة 11 مليار دولار، مقارنةً مع 8 مليارات دولار في 2023م، ومن المتوقع أن تواصل الصناعة نموها بشكل كبير خلال السنوات المقبلة، حيث شهد العام الماضي وحده، تطورات يمكن وصفها بالمشجعة لتمكين القطاع في المملكة، حيث أصبحت المملكة جاذبة بشكلٍ لافت للاستثمارات العربية والأجنبية في هذا القطاع الحيوي، ومن أبرز هذه التطورات:

- إعلان صندوق الاستثمارات العامة عن إنشاء شركة متخصصة في الصناعات الدولية تحت اسم "لايفيرا"، والتي ستركز على المنتجات الدوائية الأساسية، مثل: (الإنسولين، واللقاحات، وأدوية البلازما والأجسام المضادة، والعلاجات الخلوية والجينية، والجزيئات الصغيرة المبتكرة).
- توقيع شركة "إيفا فارما" المصرية اتفاقًا لبناء مجمع صناعي متطور للأبحاث والتصنيع الدوائي في مدينة سدير للصناعة والأعمال، باستثمارات تصل إلى 133 مليون دولار، وبقدرة تشغيلية تصل إلى 990 مليون وحدة سنويًا من أكثر من 150 منتجًا دوائيًا على أن يبدأ التشغيل الكامل في 2026م، ومن المتوقع أن يصبح أكبر مركز لصناعة الأدوية في المنطقة.
- افتتاح مصنع "شركة سدير للأدوية" الخاص بإنتاج أدوية الأورام، والذي يعد الأول من نوعه في إنتاج أدوية الأورام، إضافة إلى المصنع العام للأدوية التخصصية بحجم استثمارات يتجاوز 277 مليون ريال.

"توقعات بأن يصل حجم سوق صناعة الأدوية في العالم بنهاية 2029م إلى 2.4 تريليون دولار.

- إعلان شركة "أفالون فارما" التي تعد الأسرع نموًا في الصناعات الدوائية، عن تعزيز استثماراتها في القطاع وإطلاق رابع مصانعها في المملكة "أفالون 4"، باستثمارات تزيد عن 100 مليون ريال، على أن يبدأ الإنتاج في 2026م في المدينة الصناعية بالرياض.

وثمة توقعات بأن يحقق قطاع الأدوية في المملكة معدل نمو سنوي مركب 9.6% حتى 2032م، مدفوعًا بزيادة الاستثمارات في قطاع البنية التحتية للرعاية الصحية، وارتفاع الطلب على الأدوية، جراء ارتفاع مستوى دخل الفرد، وكذلك بالخطوات التي تتخذها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقديم خيارات استثمارية متميزة، والتي تلعب دورًا مهمًا في تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، ما يؤشر بأن تُسهم هذه التطورات في زيادة القيمة السوقية للقطاع لتصل إلى 13 مليار دولار في 2032م، مقارنةً بـ 5.2 مليار دولار في 2022م.

وتتقدم المملكة بخطوات ثابتة نحو توطين صناعة الأدوية، وزيادة نسبة المكون المحلي، حيث أوضح وزير الصناعة والثروة المعدنية، بندر بن إبراهيم الخريف، أن عدد المصانع المسجلة بلغ 84 مصنعًا باستثمارات 7 مليارات ريال، فضلاً عن 148 مصنعًا للأجهزة والمعدات الطبية، باستثمارات إجمالية 3.1 مليار ريال، لافتًا إلى أن مدينة سدير للصناعة والأعمال ستكون الأهم في صناعة الأدوية وأجهزة المعدات الطبية بالمملكة، وكانت صادرات الصناعات الدوائية قد بلغت 1.5 مليار ريال، وثمة مفاوضات مستمرة مع الشركات العالمية الكبرى في مجال صناعة الدواء لتكوين شراكات أكبر.

قبلة شركات الأدوية

وتشير تقارير ودراسات عدة إلى أن سوق الأدوية في المملكة يستحوذ على 37% من سوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعمل وفق خطوات ثابتة تتسق مع رؤية 2030م بتعزيز مكانة المملكة كسوق رائدة في صناعة الأدوية، لافتةً إلى أن الحوافز المالية والإصلاحات التنظيمية والاستثمارات الضخمة لتطوير البنية التحتية، من أبرز العوامل الجاذبة للاستثمارات الدولية في مجال الأدوية الحيوي، مؤكدةً أن المملكة من أكبر الدول الجاذبة بشكلٍ متزايد لشركات الأدوية العاملة في المنطقة، وأن مستوى الرعاية الصحية

المملكة قاعدة جذابة لشركات الأدوية العالمية وتوقعات بأن يحقق القطاع معدل نمو سنويًا يقترب من 10%.

والوصول إلى المرضى والأدوية يمكن مقارنته بمثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة.

وفي السياق نفسه، توقع تقرير لشركة "فيتش سيليوشنز" التابعة لوكالة "فيتش" العالمية للتصنيف الائتماني، أن يشهد قطاع الأدوية في المملكة طفرة في الاستثمارات، مع تزايد الطلب على الرعاية الصحية، والجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة لتطوير القطاع، مشيرًا إلى أن شركات الأدوية العالمية أظهرت ميلاً متزايدًا نحو الاستثمار في المملكة خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس الثقة المتزايدة في إمكانات النمو الاقتصادي ومناخ الاستثمار في المملكة.

وأنشأ عديد من شركات الأدوية العملاقة متعددة الجنسيات، مثل: نوفارتيس، وفايزر، وسانوفي، وميرك، وجلاكسو سميث كلاين، وجودًا لها في المملكة من خلال الاستثمار المباشر أو الشراكات مع الشركات المحلية.

وأوضح التقرير أن قيمة سوق الأدوية في المملكة بلغت 44 مليار ريال في عام 2022م، ومن المتوقع أن تصل إلى 56.6 مليار ريال في عام 2027م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.2%.

واستطرد التقرير بقوله إنه إلى جانب السوق المحلية، فإن الموقع الاستراتيجي للمملكة والبنية التحتية اللوجستية القوية يجعلها قاعدة جذابة لشركات الأدوية التي تتطلع إلى توسيع وجودها في المنطقة على نطاق أوسع، وأن عديدًا من الشركات أنشأت مقرات إقليمية أو مراكز توزيع في المملكة، وتستخدمها كمركز لخدمة الأسواق الأخرى في المنطقة.

ويعد قطاع الأدوية في المملكة من أكثر القطاعات الأكثر نموًا، وذلك مع توافر الإمكانات الخاصة بأن تتحول إلى مركز إقليمي قوي لتصدير الأدوية والمنتجات الصيدلانية للدول العربية والإسلامية، وذكرت الخبيرة الأمريكية " ويلو شاه نيفيل"، أن السعودية تستعد لتكون مركزًا عالميًا للتكنولوجيا الحيوية والأبحاث والتطوير وتصنيع الأدوية، مشيرةً إلى أن رؤية المملكة 2030م تولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الصناعات ذات التقنية العالية من خلال التصنيع المحلي واستثمارات القطاع الخاص، مع التزام الحكومة بتعزيز ما يطلق عليه "قطاع علوم الحياة" بشكل واضح للغاية.

ويمكن القول إن مستقبل صناعة الأدوية في المملكة والقطاعات المرتبطة به سواء من ناحية الأبحاث والتطوير والخدمات اللوجستية والبنية التحتية لخدمات ومرافق الرعاية الصحية مبشر للغاية، وسيشهد مزيدًا من النمو والفرص الاستثمارية الهائلة على المدى القريب والبعيد. ■

اقتصاديات

الخشب

الخشب.. بين الربحية والاستدامة

الاقتصاد - هيئة التحرير

الخشب هو أحد المصادر الطبيعية الرئيسة، التي اعتمدت عليها الحضارة منذ الأزل في أغراض البناء والوقود، لمتانة خامته وإمكانية تشكيلها في الوقت نفسه، فضلًا عن توفره في الطبيعة وسهولة استخراجه، مقارنةً بالمعادن والخامات الأخرى.

ومن الواضح أن زيادة مستوى التحضر بالتزامن مع النمو السكاني وارتفاع مستوى الدخل في بعض مناطق العالم، وتطور الاقتصادات وتوسع مشروعات البنية التحتية، هي كلها عوامل، تعزِّز من زيادة الطلب على الخشب، ومن ثم زيادة إنتاجه وتصديره واتساع حجم التجارة والسوق بشكلٍ عام.

حجم تجارة الأخشاب

أصبحت تجارة الأخشاب جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ولها آثار كبيرة على المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وقد شهد سوق الأخشاب طفرات كبيرة وأحيانًا كسادًا، فخلال فترات النمو الاقتصادي، حدثت طفرة في الإسكان في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما أدَّى إلى ارتفاع أسعار الخشب، لكن حدوث الأزمة العقارية وما نتج عنها من أزمة مالية عام 2008م أدَّى إلى انخفاض كبير في أسعار الخشب.

ووفقًا لبعض التقديرات، فإن حجم تجارة الأخشاب عالميًا يصل إلى 140 مليار دولار، وبسبب زيادة الطلب مؤخرًا، نتيجة استخدام الخشب في قطاع الأثاث والبناء، فقد ارتفع الإنتاج العالمي للخشب المنشور بنسبة 1.9% في عام 2021م مقارنة بعام 2020م كذلك، من المتوقَّع نمو حجم سوق الأخشاب المنشورة خلال الفترة من عام 2023 وحتى 2028 بمعدَّل نمو 0.7% سنويًا، ليصل إلى حوالي 780 مليون دولار في نهاية تلك الفترة.

أما على مستوى الإنتاج، فإن الصين منتج رئيسٍ للخشب، إلى جانب اليابان والهند وتايلاند وماليزيا، فضلاً عن تركيا وفيتنام، ووفقًا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فقد أنتجت الصين 84 مليون متر مكعب من الخشب المنشور في عام 2021م، كما أن الصين هي أكبر مصدر للأخشاب بحوالي 15 مليار دولار.

وتُعدُّ آسيا ومنطقة المحيط الهادي، هى أكبر سوق للخشب المنشور، خاصةً أن الصين هى أحد أكبر مستهلكي الخشب المنشور عالميًا، إلى جانب اليابان في آسيا، وألمانيا وكندا، أما الولايات المتحدة فهى أكبر مستورد للأخشاب على مستوى العالم، بحوالي 23 مليار دولار، وفيما وصل نمو استهلاك الولايات المتحدة إلى 11%، فإنه وصل في الصين إلى 34%، واستوردت منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2021م أخشابًا منشورة بقيمة 16.9 مليار دولار أمريكي (56.8 مليون متر مكعب من الخشب).

وفي عام 2021م شهدت أسواق الولايات المتحدة نقصاً كبيرًا في الخشب، وأصبحت "ساحة الأخشاب" هي التي تبيع الخشب للموردين على عكس الأوضاع الطبيعية، وارتفعت العقود الآجلة إلى ما يزيد على الـ 60% بسبب الطلب المتزايد على الأخشاب.

وفيما تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين الدول الأوروبية التي تستخدم الخشب كمصدر للطاقة، فهو يستخدم في ثلث المنازل كمصدر رئيسٍ أو احتياطي للتدفئة، فإن صناعة الغابات تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد الروسي، إذ تبلغ مساحة روسيا أكثر من 17 مليون كم^2، منها حوالي 45% غابات، وتبلغ حصة روسيا في التجارة العالمية للأخشاب 4%، وتتمثل أكثر من نصف صادراتها في الألواح الخشبية ونشارة الخشب.

> **جمهورية كاريليا، وهي إحدى جمهوريات الاتحاد الروسي تعلن عزمها إنشاء منطقة تجارة حرة بالمملكة لصناعة الأخشاب.**

الخشب في الخليج

وقد ظهرت تجارة وصناعة المنتجات الخشبية في دول مجلس التعاون الخليجي منذ زمن بعيد، فظهرت ورش النجارة اليدوية الصغيرة لتلبية الطلب المحدود وقتها، ولكن نمت تجارة وصناعة الأخشاب، مع تمرس أبناء الخليج وامتهانهم صناعة السفن والمراكب الخشبية البحرية، خاصةً مع رواج صيد الأسماك والغوص لجمع اللؤلؤ.

في العقود الماضية، وتحديدًا في عام 2010م، أعلنت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) أن إجمالي الاستثمارات في قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي 478 مليون دولار، منها 294 مليون دولار في المملكة، تلتها دولة الإمارات بحوالي 121 مليون دولار، بينما جاءت دولة الكويت في المرتبة الثالثة.

وفي الإمارات زادت تجارة الأخشاب، بسبب نمو مشروعات القطاع العقاري في دبي، والتي بلغت قيمتها عام 2017م، حوالي 285 مليار درهم إماراتي، وشهدت دبي بناء مايزيد على الـ 50 ألف منزل جديد خلال 2017م و2018م وبشكلٍ عام، فقد بلغ إجمالي تجارة الإمارات من الخشب والمنتجات الخشبية حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي عام 2016م.

وتحتل الإمارات مركزًا مهمًا على خريطة تجارة الخشب الإقليمية، إذ إن 30% من واردات الخشب الأمريكي إلى دبي تتم إعادة تصديرها، وبشكل عام، فإن صادرات الأخشاب الأمريكية إلى دول الخليج تسجّل منذ سنوات نمواً يصل إلى 25%.

ووفقًا لشركة فنتشرز الشرق الأوسط، فقد ارتفع حجم الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي على منتجات ومستلزمات التهيئة والتصميم الداخلي المنزلي ليصل إلى أكثر من 17.7 مليار دولار في عام 2017م.

وكانت أبرز التطورات مؤخرًا في صناعة وتجارة الأخشاب في الخليج، إعلان جمهورية كاريليا، وهي إحدى جمهوريات الاتحاد الروسي عزمها إنشاء منطقة تجارة حرة بالمملكة لصناعة الأخشاب والبناء وتعزيز سلاسل الإمداد وإقامة صناعات مشتركة بين المستثمرين في البلدين.

مشروعات الأرباح العالية

أصبح مشروع تجارة الخشب من المشروعات ذات الأرباح الجيدة، بعد أن أصبح من المستلزمات المهمة للبشر في كل بقاع الأرض، خاصةً مع التحضر ونمو قطاع التشييد والبناء والإسكان، وعلى سبيل المثال، ففي أستراليا هناك حوالي 160 ألف منزل يتم بناؤه سنويًا، وهو رقم ضخم مقارنة بالتعداد السكاني هناك.

وتتعدَّد استخدامات الخشب، إذ أصبح يدخل في إنتاج وصناعة الورق ومواد البناء، وصناعة الألواح الليفية والخشب الحبيبي والخشب الرقائقي، وتأسيس المنازل والأرضيات والأسقف والنوافذ والأبواب وأعمال الديكور والتصميمات الداخلية.

كما تستخدم معظم الدول النامية، الخشب كوقود مباشر، وفي إفريقيا المدارية تبلغ نسبة استخدام الأخشاب كوقود أكثر من 80% من الإنتاج، وتصل في تايلاند وسريلانكا إلى 63%، وفي الهند وباكستان إلى 36%، وفي البرازيل إلى 33%، وتقل هذه النسبة في الدول المتقدّمة، لتصل في الولايات المتحدة إلى 14% من الإنتاج في الوقود، و52% في أخشاب البناء، أما النسبة الباقية، فيتم استغلالها في الورق وخشب الابلاكاج وغيره.

المخاطر البيئية

تتزايد أهمية الخشب، في ظل إمكانية إعادة تدويره واستخدامه كبديل عن المواد غير المتجدّدة، ولذلك يُعدُّ صديقًا للبيئة، حيث يُسهم في مواجهة تهديدات المناخ والتنوُّع البيولوجي الناتجة عن الإفراط في استخدام الموارد غير المتجددة.

وتُعد مشكلة قطع الأخشاب وإزالة الغابات، مسألة بيئية مُلِحَّة؛ فعلى الرغم من أهمية الأخشاب للبشر، إلا أن قطع الأشجار للحصول على الأخشاب يُعدُّ أمرًا خطيرًا على البيئة؛ فغني عن القول إن الأشجار هي المنتج الرئيس للأكسجين.

وتتزايد المخاوف على المستوى العالمي، من قطع الأخشاب، سواء كان ذلك، بصورة مشروعة أو غير مشروعة لتلبية الطلب المتنامي على الأخشاب محليًا ودوليًا، في ظل أن الغابات تُعدُّ ضرورة حيوية للحفاظ على التنوّع البيولوجي، وتنظيم المناخ، وعلى العكس من ذلك، فإن قطع الأشجار غير القانوني، الذي يؤدي إلى إزالة الغابات بالكامل في منطقة معيَّنة، يؤدي إلى تدمير النظام البيئي للغابات وتآكل التربة، والقضاء على الحياة البرية، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة.

وعلى سبيل المثال، فإن خشب الورد نوع من الأنواع التي يعتز بها الصينيون في ثقافتهم، مما يجعل الطلب عليه كبيرًا، إلى

جانب الخامات الخشبية، كالأبنوس والساج، وهو ما يؤدّي إلى تجريد الغابات، وإلى تأثيرات بيئية واقتصادية واجتماعية في إفريقيا بسبب الدعم الصيني الموسع لقطع الأشجار هناك، ففي عام 2011م، أعلنت جامبيا أن ثروتها من خشب الورد تكاد تكون قد نضبت، وفي موزمبيق تم الإعلان عام 2017م، أن قطع الأشجار غير القانوني يحرم بلاده من عائدات بقيمة نصف مليار دولار أمريكي سنويًا.

وفي عام 2003م، اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامج إنفاذ قوانين الغابات وحوكمتها وتجارة مواردها، من أجل تعزيز التدابير لمنع تجارة الأخشاب غير القانونية، وكان من بين هذه التدابير، تتبع منشأ الأخشاب، ومراقبة الغابات ورصد قطع الأشجار، وعقد اتفاقات الشراكة الطوعية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتجة للأخشاب، بهدف التمييز بين الاستغلال الشرعي وغير الشرعي لقطع الأخشاب.

وفي أكتوبر 2013م، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" أن حكومات البلدان الرئيسة المنتجة للأخشاب في إفريقيا، قد اتفقت مع ممثلي صناعة الأخشاب ومنظمات المجتمع المدني على التصدي معًا لتجارة الأخشاب غير الشرعية في حوض الكونغو، الذي يغطي مساحة رقعتها 300 مليون هكتار، وهو ثاني أكبر الغابات الاستوائية في العالم. ويمثل المورد الرئيس في العالم للأخشاب غير الشرعية، ويُمثل هذا الاتفاق التزامًا مهمًا بهدف التنمية المستدامة والاستخدام المشروع لموارد الأخشاب، كما يلزم الشركاء بتنفيذ تدابير من شأنها ضمان الشفافية، وإقرار حوكمة الغابات.

وقبلها، وتحديدًا في عام 2004م، نجحت سويسرا في التوصل إلى صياغة أول تعاقد ينظم عملية التجارة في الأخشاب الاستوائية داخل سويسرا، من أهمها ضرورة ذكر بلد منشأ الأخشاب المستوردة، والالتزام بذكر نوعية الأشجار، ومنع توريد الأصناف التي يتم حظر الاتجار فيها دوليًا، للحفاظ عليها من الانقراض أو لأنها غير مطابقة للمواصفات السويسرية ولعدم إدخال أخشاب مريضة.

وفي أستراليا، يُبذل عديد من الجهود في سلسلة جبال "استرزيليكز" من أجل المحافظة على الغابات القديمة في الجبال، وماتحتويه من نباتات وحيوانات متنوِّعة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على صناعة الأخشاب، ومؤخرًا، تم توقيع اتفاقية بين الشركة المالكة لحقوق قطع الأخشاب في تلك المنطقة وبين جماعتين لحماية البيئة، بهدف إدارة هذه الأراضي والحفاظ على التنوُّع البيولوجي وتطوير المصادر الخشبية.

كما بدأت الصين اتخاذ عديد من الخطوات لحماية بعض غاباتها وإعادة زراعة البعض الآخر، وفي أغسطس عام 2021م، أصدرت تركيا حظرًا على تصدير الأخشاب المنشورة لمنع أوجه نشاط التصدير غير القانونية، وفي العام نفسه، صدرت لائحة في الهند لتنظيم عمل الصناعات القائمة على الخشب، من خلال تراخيص أو توجيهات معينة.

حجم الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي على منتجات ومستلزمات التهيئة والتصميم الداخلي المنزلي يصل إلى أكثر من 17.7 مليار دولار في عام 2017م.

الربحية والاستدامة

تلعب تجارة الأخشاب ـ كما ذكرنا ـ دورًا مهمًا في التجارة العالمية؛ حيث توفر المواد الخام اللازمة للبناء وإنتاج الأثاث ومختلف الصناعات الأخرى، ووفقًا لبعض التقديرات، فإن قطاع البناء والتشييد، وهو المستهلك الرئيس للخشب، سيشهد نموًا في السنوات المقبلة، نتيجة التحضر السريع والنمو السكاني وتطوير البنية التحتية، وهو ما يمثل فرصة جاذبة للمستثمرين.

ويمكن للخشب أن يحل محل مواد البناء الأخرى في عديد من المباني والإنشاءات، وعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم تصميم الجسور الخشبية لتؤدي الوظائف نفسها وتكون بالعمر الافتراضي نفسه، للجسور المُصنعة من الصلب أو الخرسانة.

ولكن مع استمرار ارتفاع الطلب على الخشب، يصبح من الضروري تحقيق التوازن بين الربحية والاستدامة البيئية، وهو ما يتطلب وضع السبل الكفيلة بمعالجة الأثر البيئي لتجارة الأخشاب ومكافحة قطع الأشجار غير القانوني، واستكشاف مواد بديلة.

وكذلك ضرورة تعاون المنظمات الدولية المعنية والحكومات من أجل تطبيق واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة أوجه النشاط غير القانونية لقطع الأشجار، وعلى رأس ذلك ضرورة شفافية سلاسل التوريد وتتبع منشأ المنتجات الخشبية وضمان شرعيتها والتوثيق الإلزامي لمنع دخول الأخشاب غير القانونية إلى السوق. ■

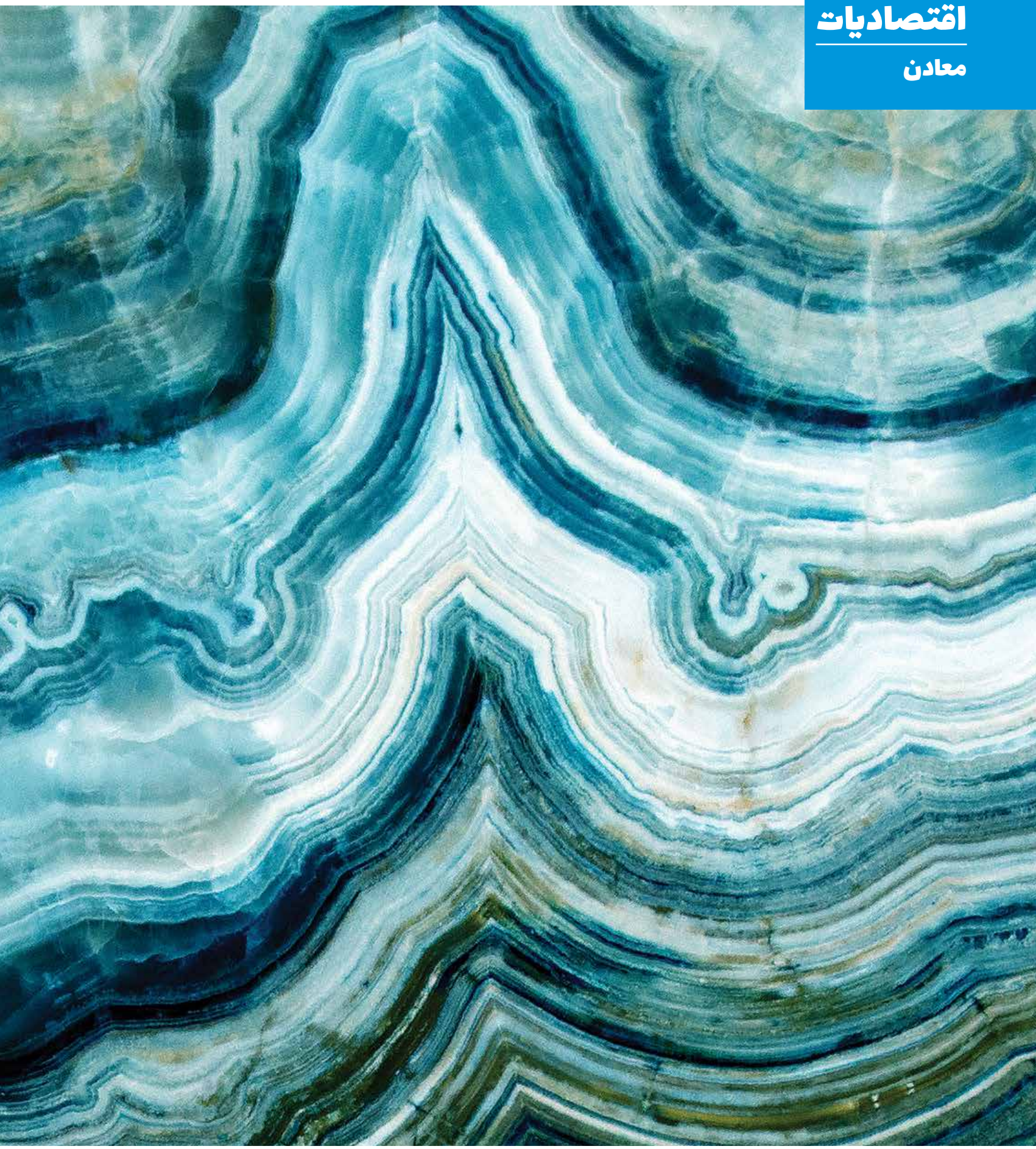

معادن غير مستغلة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

تحتل المعادن النادرة وغير المستغلة، أهمية متزايدة في مختلف دول العالم لاسيما وأن الحصول عليها أصبح محل تنافس عالمي محموم، خاصة أنها باتت جزءًا أساسيًا من صناعات تتقدم وتتطور كل يوم، وتحولت إلى سلع استراتيجية تسعى الدول إلى احتكار إنتاجها وتصديرها إلى باقي دول العالم، فمن الصناعات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية كالسيارات الكهربائية ومحطات الطاقة النظيفة والهواتف الذكية وشاشات التلفاز وغيرها، باتت هذه المعادن التي يطلق عليها "الثمينة" ثروات ضخمة تسعى الدول إلى حسن استغلالها، لتلبية الطلب العالمي المتزايد.

الثالثة عالميًا

وتأتي في المملكة بحسب تقديرات دولية في المرتبة الثالثة عالميًا من حيث الثروات الطبيعية، وأن جزءًا كبيرًا منها لم يستغل بعد، وتقدر قيمتها بنحو 34.4 تريليون دولار، منها النحاس والفلسبار والفوسفات والفضة والكبريت والتنغستن والزنك، فيما تحتل روسيا المرتبة الأولى عالميًا، بقيمة 75 تريليون دولار، ثم الولايات المتحدة بقيمة 45 تريليون دولار، وفي المرتبة الرابعة كندا بقيمة 33.2 تريليون دولار.

وتأتي الصين في المرتبة السادسة عالميًا، رغم أنها من أكبر الدول المصدرة للمعادن النادرة، بقيمة 23 تريليون دولار بعد إيران، ثم البرازيل بقيمة 21.8 تريليون دولار، ومن أهم المعادن فيها، البوكسيت والبلاتين والنحاس والذهب والحديد والقصدير، ثم أستراليا بقيمة حوالي 20 تريليون دولار من الثروات الطبيعية، وتعد من أكبر مصدري الفحم في العالم وتستحوذ على حصة تقدر بنحو 29% من الصادرات العالمية، وفي المرتبة التاسعة والعاشرة عالميًا، العراق بقيمة 16 تريليون دولار وفنزويلا 14.3 تريليون دولار.

وذكر وزير الصناعة والثروة المعدنية، بندر الخريف، أن الحكومة عدلت تقديراتها بالزيادة لمواردها المعدنية غير المستغلة بنسبة 90% إلى 9.375 تريليونات ريال (ما يعادل 2.5 تريليون دولار)، من توقعات 2016م البالغة 5 تريليونات ريال (1.3 تريليون دولار)، وبمعدل نمو يصل إلى 86%، وأشار إلى أن النتائج التي تم الإعلان عنها هي نتيجة للجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية في عمليات الاستكشاف والمسح الجيولوجي التعديني، إضافةً إلى الجهود الكبيرة في إصدار تراخيص الاستكشاف عن المعادن، التي تضاعفت خلال السنوات الثلاثة الماضية بأربعة أضعاف، مقارنةً بعدد التراخيص خلال ست سنوات سبقت صدور نظام الاستثمار التعديني الجديد، الذي أسهم في رفع حجم الإنفاق على الاستكشاف من 70 ريالاً إلى 180 ريالاً لكل كيلومتر مربع، الأمر الذي يؤكد على جدوى الاستثمار في عمليات الاستكشاف التعديني، لافتًا إلى وجود خطط لمنح أكثر من 30 رخصة للتنقيب عن التعدين للمستثمرين الدوليين هذا العام، ويمكن أن توفر مناطق استكشاف أكبر تزيد عن 2000 كيلومتر لكل ترخيص.

> **المملكة الثالثة عالميًا في الثروات الطبيعية بقيمة 34.4 تريليون دولار.**

قطاع التعدين

ويعكس إعلان المملكة عن إبرام صفقات خلال فعاليات مؤتمر التعدين الدولي، الذي عُقد شهر يناير 2024م، بقيمة 20 مليار دولار، التزامها بجذب الاستثمارات وتعزيز قطاع التعدين من خلال الإصلاحات الأخيرة في قوانين الاستثمار والممارسات التجارية، حيث أدت هذه التطورات المشجعة في المشهد الاستثماري إلى إصدار ما يقرب من 4500 رخصة خلال العامين الماضيين، كما كان هناك استثمار كبير في برامج المسح الجيولوجي، مما يعكس التزام المملكة باكتشاف واستغلال ثرواتها المعدنية.

وتشكّل هذه المبادرات جزءًا من رؤية المملكة 2030م التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص العمل، وكجزء من هذه الرؤية، قامت الدولة بتطوير 33 موقعًا جديدًا للتنقيب، وتخطط لمنح أكثر من 30 رخصة استكشاف

إصلاحـات قوانيـن الاستثمار تعكس التزام المملكـة بجذب الاستثمـارات وتعزيز قطاع التعدين.

تعدين للمستثمرين الأجانب في عام 2024م، وتَعُدُّ المملكة قطاع التعدين ركيزة صناعية محورية في جهودها لتنويع الاقتصاد، وبفضل مواردها المعدنية الهائلة غير المستغلة، فإن المملكة في وضع جيد لتصبح قوة عالمية في قطاع التعدين.

وثمة إدراك لدى الدولة بالقيمة الهائلة لمعادنها في تحقيق أهدافها وتعزيز مستقبل العالم المنخفض الكربون، ومن خلال الاستفادة من هذه الموارد بحكمة فضلاً عن التزامها بالمعايير العالمية، يمكنها أن تصبح عنصرًا رئيسيًا في سلاسل توريد المعادن الأكثر أمانًا لجميع أنحاء العالم، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تمكين الابتكارات التي تدفع النمو العادل والازدهار في عالم خالٍ من الكربون، ويدفعها أن تكون في طليعة دول الشرق الأوسط في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ.

خطوات رائدة

وكانت المملكة قد خطت خطوات رائدة لتطوير قطاع التعدين، إذ أعلنت شركة التعدين العربية السعودية العملاقة "معادن"، مؤخرًا عن اكتشاف محتمل لإمكانات كبيرة من موارد الذهب تمتد على طول 100 كيلومتر جنوب منجم منصورة ومسرة للذهب، واستحواذها على حصة 10% في شركة فالي البرازيلية للمعادن الأساسية، كما دخلت في شراكة استراتيجية مع شركة "إيفانهو" إلكتريك ومقرها الولايات المتحدة، لاستكشاف المعادن غير المستغلة في المملكة، بما في ذلك النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم، ما يجسد هذا التعاون نية المملكة بتطوير معادنها الاستراتيجية.

كما وقعت المملكة اتفاقية مع المملكة المتحدة وأبدت اهتمامًا بالتعاون مع الدول الرائدة في مجال تكنولوجيا التعدين مثل أستراليا، حيث تركز الشراكة مع المملكة المتحدة على تأمين الوصول المتبادل إلى الموارد الحيوية للأمن الاقتصادي والوطني،

وفي الوقت نفسه، تهدف الاتفاقية المبرمة مع أستراليا إلى تغطية التعاون عبر سلسلة توريد المعادن بأكملها، بدءًا من الاستكشاف الجديد وحتى المعالجة النهائية، ومن خلال تعزيز هذه العلاقات الدولية بشكل استباقي، يمكن للمملكة أن تبرز كمورد رئيسي للموارد الأساسية اللازمة لإزالة الكربون على مستوى العالم.

وشهدت الفترة الماضية، توقيع مذكرات تفاهم بين المملكة ومجموعة من الدول، أبرزها تركيا ونيجيريا ومصر لتعزيز الاستثمارات في قطاع التعدين، مما يفتح الباب واسعًا أمام فرص استثمارية واعدة في هذا القطاع والصناعات المساندة، بما يعزز النتائج التي حققها عام 2023م، والتي بلغت 1.5 تريليون ريال، مقارنةً مع 1.4 تريليون ريال عام 2022م، بزيادة قدرها 63% مقارنةً مع العام السابق عليه 2021م، فضلاً عن هذه الخطوات والصفقات التي أبرمتها المملكة، التي ستمكنها من الوصول إلى سلاسل التوريد عالية الجودة عبر سوق المعادن الحيوية، بما في ذلك النيكل والنحاس والكوبالت، وستسهم في نمو قطاع التعدين في المملكة.

مجالات مساندة

ويمكن التأكيد على أن خطط المملكة لتنويع الاقتصاد بدأت تؤتي ثمارها، خاصة في القطاعات الرئيسية، ومنها التعدين، حيث تم إصدار قانون للاستثمار في القطاع عام 2021م، وهو ما يسهم بشكلٍ كبير في تسهيل إصدار تراخيص التنقيب والاستفادة من الثروة المعدنية غير المستكشفة، حيث يستحوذ القطاع على استثمارات تقدر بنحو 170 مليار دولار، فضلاً عن القطاعات الأخرى التي تتمثل في الخدمات اللوجستية والتحول الرقمي والابتكار، وإنه منذ إطلاق رؤية 2030 عام 2016م، حققت بالفعل المملكة خطوات كبيرة في تنمية الاقتصاد غير النفطي، من خلال ضخ وجذب استثمارات هائلة في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، بحسب تقارير دولية.

وتسهم الاستثمارات الهائلة في قطاع المعادن والتعدين، بشكل كبير في فتح مجالات استثمارية مساندة وداعمة لهذا القطاع الحيوي، خاصة قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية والابتكار والخدمات اللوجستية، فضلاً عن تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، بما يزيد من إسهاماته في القطاع الصناعي والناتج المحلي، فضلاً عن الطلب المتزايد على المعادن في الوقت الحالي ومستقبلاً، ومع هذه التطورات والمحفزات التي تبنتها المملكة، فإنها محط أنظار الشركات الأجنبية الباحثة عن استثمارات منخفضة المخاطر ونظام ضريبي هو الأقل عالميًا، فضلاً عن نظام اقتصادي قوي. ■

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

السيطرة على التضخم تتطلب معايير الاستجابة

كانت أرقام التضخم عن شهر يناير مفاجأة للاقتصاد الأمريكي، فبعد أشهر من الانخفاض المستمر عادت أرقام الاستهلاك إلى الارتفاع وهو ما أعطى إشارة تحذير واضحة للفيدرالي الأمريكي.

يقترن العام الجاري بروزنامة مزدحمة من الانتخابات في شتى أنحاء العالم، إلا أن الانتخابات الأمريكية هي الأشد حساسيةً للوضع الاقتصادي بسبب الأثر الكبير للاقتصاد على معنويات الناخب الأمريكي.

لجوء الفيدرالي الأمريكي إلى تغيير طريقة احتساب أرقام التضخم حيث لجأ إلى معيار الانفاق الشخصي والذي لا يَحتسب أسعار الغذاء أو أسعار محروقات الطاقة بدلاً من معيار الاستهلاك السعري.

لربما أخفت المعايير المستحدثة حالة تضخم أكبر من المعايير السابقة إلا أن ذلك لم يخف أن الاقتصاد الأمريكي يمر فعليًا بحالة عدم يقين تجاه سياسة رفع نسب الفوائد كسلاح لمواجهة التضخم.

المركزي الأوروبي أيضًا اختار معايير تتحاشى تذبذبات أسعار محروقات الطاقة والغذاء لقياس التضخم، إلا أن حالة التضخم تظل مستمرة كما عكست ذلك الأرقام الإحصائية عن شهر يناير.

لذلك فإن الاقتصادين الأمريكي والأوروبي لن يغيروا من إبقاء نسب الفوائد مرتفعة بسبب مخاوف عودة وتيرة التضخم إلى النشاط من جديد.

السؤال الأهم حاليًا في الساحة العالمية هو: هل يدخل الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي خاصة في حالة ركود أم لا؟ والإجابة على ذلك يتطلب النظر إلى كل المعايير الاقتصادية وجميع الأسواق بما في ذلك أسواق الأسهم والسندات.

حاليًا تظل عوائد السندات الطويلة (عشر سنوات) للخزانة الأمريكية منخفضة أكثر من عوائد سندات الخزانة قصيرة الأجل، وتسمى هذه الحالة بحالة الانعكاس في العوائد، ويعتبر ذلك من أهم المؤشرات على ارتفاع احتمالية الدخول في الركود الاقتصادي.

حالة الحرب التجارية متبوعة بالجائحة، ثم أزمة سلاسل الإمدادات، ثم الصراع الروسي الأوكراني، ثم أزمة الشرق الأوسط الجديدة، كلها ظروف تسببت باقتصاد عالمي مُثقل بالأزمات، إلا أن مستويات التضخم تراجعت عن مستويات سبتمبر 2022م عندما وصلت مستويات التضخم العالمي إلى 8.3%، وهو دليل على أن رفع نسب الفوائد حققت بعض النجاح، ولكن هناك معايير أُخرى استهلاكية، مثل: معدلات الديون الشخصية، وتعثر السداد الذي يجعل المهمة الكبرى لخفض التضخم طويلة وشاقة.

وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار كمية السيولة التي ضخها الاقتصاد الأمريكي والأوروبي في الأسواق إبان الجائحة، فإن ذلك تسبب في تضخم واسع في تقييم أسعار الأسهم وفي حالة إعلان الركود الاقتصادي فإن التصحيح سيكون حاد. ■

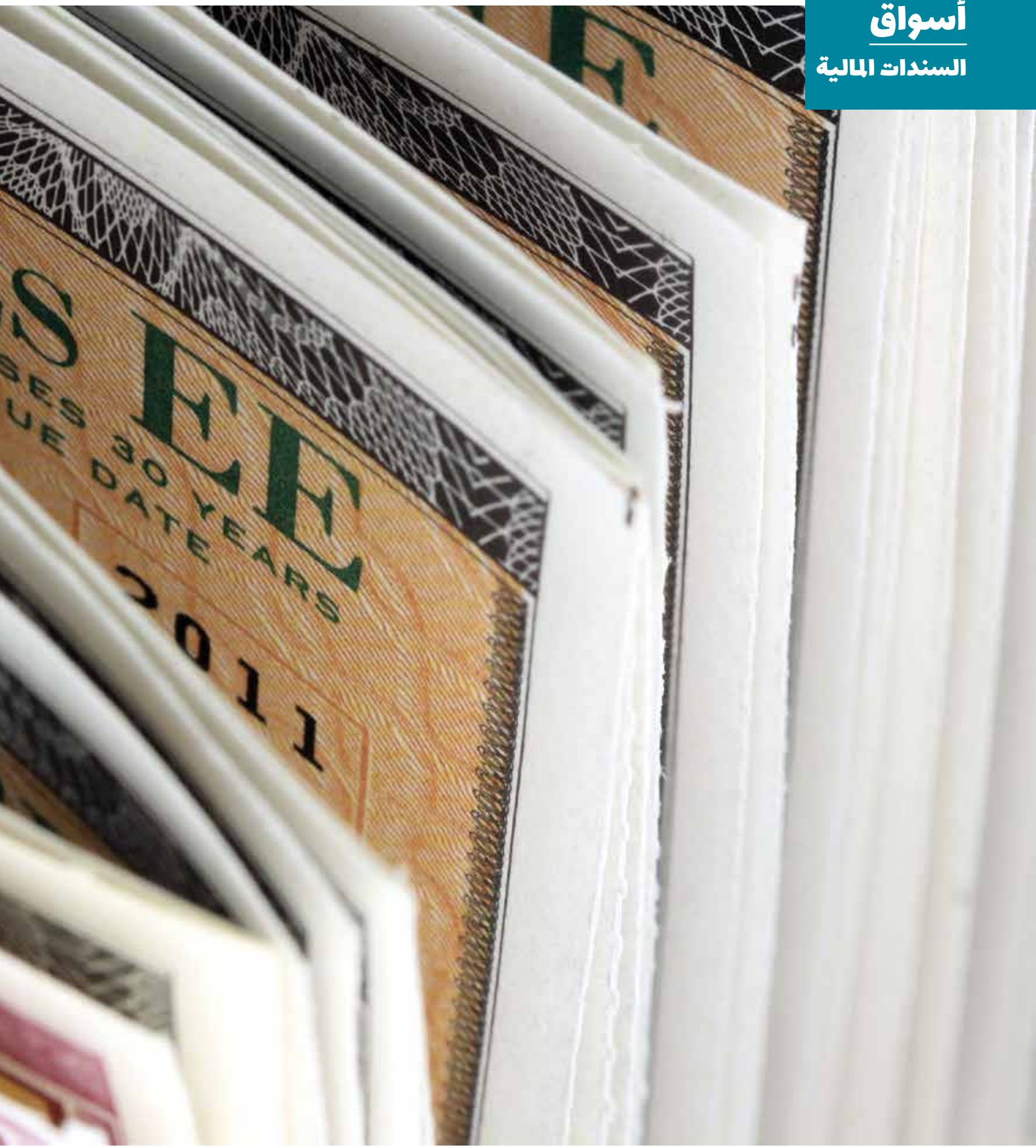
S EF
ES 30 YEARS
UE DATE
2011

السندات المليارية!

الاقتصاد - خالد الشايع

تلعب السندات المالية دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي بشكل عام وفي الاقتصادات الوطنية بشكل خاص، فهي أحد الأدوات المالية التي تُستخدم في الأسواق المالية وتصدرها الشركات والحكومات لجمع الأموال من المستثمرين، وتؤثر في التمويل والاستثمار، وتقوم بتوفير فرص محققة لطرفي العلاقة المستثمرين من جهة، والجهات الصادرة لها من جهة أُخرى، وتصنف بأن قيمتها أكبر من سوق الأسهم العالمية، وتعد واحدة من الأصول المالية الأكثر تداولاً في العالم، واعتبارًا من عام 2021م يقدر حجم سوق السندات (إجمالي الديون المستحقة) بنحو 119 تريليون دولار في جميع أنحاء العالم، و46 تريليون دولار للسوق الأمريكية.

ونظرًا لما تمثله السندات المالية الحكومية بسبب حجمها وسيولتها من جزء مهم في سوق السندات المالية، وانعكاساتها الإيجابية على الاقتصادات الوطنية، أخذ ينضم صندوق الثروة السيادي، لموجة من عمليات إصدار السندات شهدتها الأسواق الناشئة للاستفادة من صعود تلك الأسواق السريع، ويعتزم صندوق الاستثمارات العامة مضاعفة استثماراته في الأسواق الناشئة من خلال الاستفادة من حزمة السندات التي ينوي طرحها في العام الجاري بقيمة 12 مليار دولار، وتأتي هذه الخطوة بعد أن باعت المملكة سندات سيادية بقيمة 16 مليار دولار العام الماضي، بمعدلات ربحية عالية.

توسيع قاعدة المستثمرين

وكشف المركز الوطني لإدارة الدين، بأن بيع السندات المليارية تم بعد ساعات قليلة من طرحها لتكون الإصدار الدولي الأول في عام 2024م للسندات ضمن برنامج السندات الحكومة، وأن إجمالي حجم طلبات الاكتتاب وصل لما يقارب الـ 30 مليار دولار للتجاوز نسبة التغطية ضعفي ونصف إجمالي الإصدار المطلوب.

وقد تم تقسيم السندات على ثلاث شرائح: **الشريحة الأولى:** بقيمة 3.25 مليار دولار، ما يعادل 12.19 مليار ريال لسندات مدتها 6 سنوات تستحق في عام 2030م، أما **الشريحة الثانية:** بقيمة 4 مليارات دولار ما يعادل 15 مليار ريال لسندات مدتها 10 سنوات تستحق في عام 2034م، فيما جاءت **الشريحة الثالثة** بقيمة 4.75 مليار دولار ما يعادل 17.81 مليار ريال لسندات مدتها 30 سنة تستحق في عام 2054م.

ويبدو أن المملكة تنطلق نحو تنفيذ استراتيجية خاصة تهدف إلى تنويع مصادر النمو الاقتصادي للبلاد بعيدًا عن صادرات النفط والغاز، وذلك ضمن رؤية 2030م وتخطط في إطارها لزيادة الإنفاق من أجل دفع النمو الاقتصادي ودعم الناتج المحلي غير النفطي؛ إذ تمثل خطوة طرح السندات المليارية ركيزة أساسية في توسيع قاعدة المستثمرين بغرض تلبية احتياجات المملكة التمويلية من أسواق الدين العالمية بكفاءة وفاعلية، ويعكس حجم الإقبال من قبل المستثمرين الدوليين على أدوات الدين الحكومية ثقتهم بمتانة الاقتصاد الوطني ومستقبل الفرص الاستثمارية فيه.

تعزيز العوائد المستقبلية

ويقول الرئيس التنفيذي لشركة ريادة المالية، فيصل الشماس، إن الصكوك أو السندات هي أوراق مالية يتم إصدارها من قبل الحكومات أو الشركات أو الكيانات الاستثمارية بمختلف أنواعها للحصول على تمويل من مستثمرين يسعون إلى الاستثمار في هذه الأوراق المالية لفترة زمنية محددة، وخلال هذه الفترة يتم دفع توزيعات نقدية ثابته أو متغيرة بشكل دوري، وعند الانتهاء من الفترة المتفق عليها يقوم من أصدرها بسداد المبلغ الذي تم أخذه عند الطرح للمستثمرين المكتتبين، مضيفًا أن الجهات أو الكيانات الاستثمارية تلجأ لطرحها للحصول على تمويل

"أسهم صندوق الاستثمارات العامة بنحو ربع ما أنفقته صناديق الثروة السياديـــة عالميًـــا العـــام الماضي والبالغة 124 مليار دولار تقريبًا.

"من المتوقع أن تصدر الدول النامية سندات بقيمة تقترب من 165 مليار دولار هذا العام، بزيادة 20% تقريبًا عن عام 2023م.

المركـــز الوطنـــي لإدارة الديـــــن
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

فيصل الشماس

علي الجعفري

لإنفاقه في استثمارات تُحقق لهم عائدًا أعلى من قيمة التوزيعات التي يتم دفعها لحملة هذه الورقة المالية، ولفت إلى أن مصادر التمويل لأي جهة أو كيان استثماري تكون إما عن طريق رأس المال، والذي يصنف كأصول أو عن طريق الاقتراض من الجهات التمويلية، أو عن طريق الصكوك أو السندات، والتي تصنف كالتزامات، وقال إن الجهات أو الكيانات الاستثمارية تلجأ للاقتراض أو طرح صكوك لتعظيم العائد على الاستثمار، من خلال رفع حجم رأس المال، الذي سيتم ضخه في الاستثمارات المستهدفة، بالإضافة إلى المبلغ المقترض من خلال الجهات التمويلية أو إصدار الصكوك والسندات، وبالتالي رفع العائد على رأس المال بعد سداد القروض أو الصكوك والسندات، فالمقرضون لن يشاركوا في الأرباح مهما كان حجمها فهي فقط ستقوم بسداد قيمة الفائدة أو التوزيع المتفق عليه، بالإضافة إلى سداد المبلغ المقترض الرئيسي وما تبقى بعد سداد الالتزام هو عائد أو أرباح للكيان، مؤكدًا أن خطوة صندوق الاستثمارات تستهدف تعزيز عوائده في المستقبل وفق أدوات مالية متقدمة متعارف عليها في إدارة الكيانات الاستثمارية.

التوسع في الأسواق الناشئة

وهو نفسه ما أكده المحلل والخبير في الأسواق العالمية، علي الجعفري، بأن صندوق الاستثمارات العامة، يستهدف من خطوة السندات التوسع في الأسواق الناشئة، واصفًا إياها بالخطوة المثالية في تنويع مصادر الدخل والاستفادة من ارتفاع معدلات تلك الأسواق، مشيرًا إلى أن صندوق الاستثمارات يحاول توسيع نشاطاته وبات حاليًا واحدًا من الأسواق البارزة عالميًا، وفي سبيله لأن يكون من أهم الصناديق المتخصصة في العالم والأكثر قيمة، قائلًا: إن فكرة الصندوق من طرح سندات الدين كانت الاستفادة من تلك المبالغ في تحقيق عوائد مالية أكبر، وذلك من خلال التقييم العالي للمالية السعودية؛ إذ يمكن إنفاق السيولة التي يملكها الصندوق في أماكن أكثر جدوى وتحقق أرباح أكبر على المدى المتوسط والقصير، وثمة صناعات تتأثر بأسباب معينة، ويراها الصندوق فرصة مثالية للاستثمار على المدى البعيد، خاصة وأن شرائح الصكوك تصل بعضها إلى ثلاثين عامًا، ما يؤكد أن الصندوق لديه دراسة مفصلة لهذا الاستثمار، وهو بلا شك استثمار مؤسساتي مدروس، ربما يكون هناك بعض التراجع في

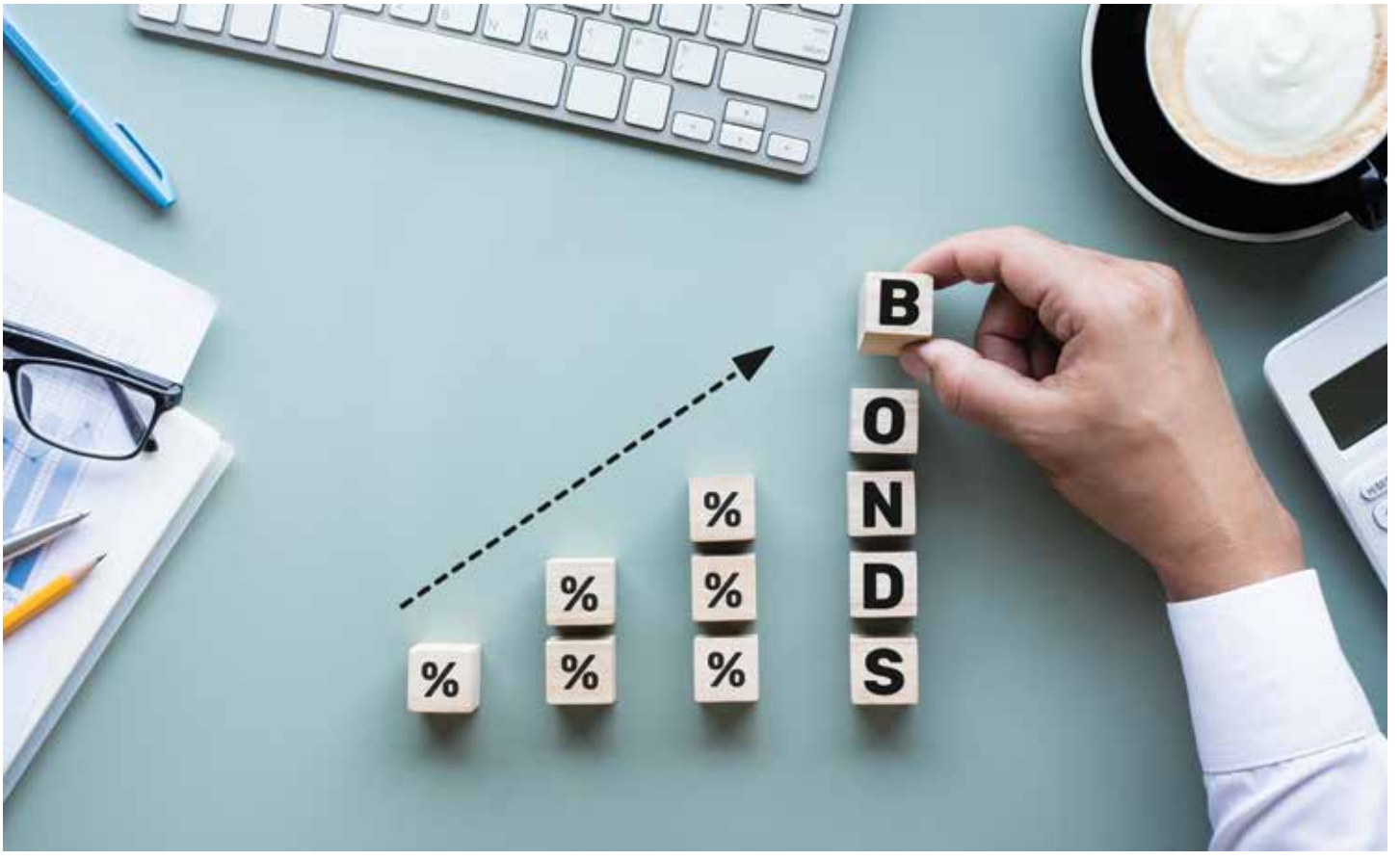

عدد من استثماراته، ولكن هذا أمر طبيعي، لأنه يوزع استثماراته على عدة قطاعات.

ويرى الجعفري، أن تلك الاستثمارات ستنعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني، ولكنه سيكون على المدى البعيد، وذلك من خلال نقل التقنية والتكنلوجيا العالمية للداخل، فالصندوق رافد قوي للاقتصاد ولهذا من المؤكد في السنوات القادمة سيكون له انعكاس أوضح على الاقتصاد المحلي، وذلك مع بعض الوقت حتى تبدأ في جني الثمار بشكل أوسع وبعوائد عالية.

سندات تنتظرها الأسواق

وكانت هذه السندات منتظرة في أسواق الاستثمار العالمي، وهو ما كشفه كبير الاقتصاديين في شركة "جيمكورب كابيتال مانجمنت المحدودة" في لندن، سايمون كويجانو إيفانز، بقوله إن الإصدار السعودي كان "مرتقبًا بشدة" من الأسواق، وذلك مع استفادة الدولة الخليجية من تصنيف أعلى من نظيراتها في الأسواق الناشئة، مضيفًا "يُنظر للمملكة على أنها فرصة انتقالية تثير اهتمام صناديق عالمية كثيرة".

فصندوق الاستثمارات، الذي بلغ حجم ما يديره من أصول حتى 30 سبتمبر 2023م 718.04 مليار دولار، جمع عشرات المليارات لتمويل برنامج استثماري ضخم لتوفير صناعات وفرص عمل جديدة من خلال التوسع في الداخل والخارج من خلال عدد كبير من الاستثمارات والمشاريع المشتركة بالإضافة إلى طرق أبواب سوق الدين، فكان قد أتم في أكتوبر الماضي إصدار صكوك بقيمة 3.5 مليار دولار؛ وجذب الإصداران طلبًا قويًا، وذلك مواكبة للتوسع الكبير في إصدار السندات عالميًا للاستفادة من تحسن

الاقتصاد العالمي؛ إذ حققت إصدارات ديون الأسواق الناشئة انطلاقة قوية مع بدايات العام الجاري؛ إذ تجاوزت مبيعات السندات 30 مليار دولار في النصف الأول من يناير، ولاقت عمليات بيع السندات اهتمامًا من الصناديق السيادية ذات التصنيف الأعلى، فأطلقت المكسيك أكبر عملية بيع لها على الإطلاق بقيمة 7.5 مليار دولار في أوائل يناير وثمة توقعات بأن يصل حجم إصدارها لـ18 مليار دولار، وتنشط بولندا والمجر وإندونيسيا في هذه السوق.

إنفاق صناديق الثروة السيادية

وتتوقع تقديرات محللين في بنك مورغان ستانلي، أن تصدر الدول النامية سندات بقيمة تقترب من 165 مليار دولار هذا العام، بزيادة 20% تقريبًا أو 30 مليار دولار عن عام 2023م، وفي يناير الماضي أظهر تقرير جديد أن صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة أسهم بنحو ربع ما أنفقته صناديق الثروة السيادية عالميًا العام الماضي، والبالغة 124 مليار دولار تقريبًا، وذلك تزامنًا مع خطط لإطلاق شركة طيران وعلامة تجارية للسيارات الكهربائية.

ورغم أن إنفاق صندوق الاستثمارات بلغ في عام 2023م 31.5 مليار دولار من إجمالي 123.8 مليار دولار لجميع صناديق الثروة السيادية في العالم، فإن إجمالي إنفاق صناديق الثروة السيادية العام الماضي كان أقل 21% عنه في عام 2022م وهو ما أرجعه المدير الإداري لغلوبال إس.دبليو.إف، دييجو لوبيز، إلى اتباع النهج الحذر، مؤكدًا أنه لا يوجد لدى هذه المؤسسات نقص في رأس المال الذي يمكن تشغيله.

وتتنوع استثمارات الصندوق بشكل كبير، ومن بين الصفقات التي عقدت مؤخرًا، صفقة بقيمة 550 مليون دولار مع شركة "بيريللي" الإيطالية لإنتاج الإطارات في السعودية وتوقيع عقد بـ 500 مليون دولار مع شركة "هيونداي موتورز" الكورية الجنوبية لتصنيع السيارات، وعقد آخر مع شركة "ديجيتال بريدج" الأمريكية لمراكز البيانات.

تحسين قيمة السندات المطروحة

وفيما يتعلق بالعام 2024م توقعت غلوبال إس.دبليو.إف أن تتجاوز أصول جميع المؤسسات الاستثمارية المملوكة للدولة -بما في ذلك صناديق الثروة السيادية والبنوك المركزية وصناديق التقاعد- المستوى القياسي السابق المسجل في عام 2021م عندما بلغت أصول خاضعة مدارة 50.8 تريليون دولار، ومن توقعاته الصادرة حديثًا حول نمو الاقتصاد في المملكة، قام بزيادة توقعاته الإيجابية لأداء الاقتصاد في المملكة من 4.5% في العام 2025م إلى 5.5%، وذلك خلاف توقعاته الصادرة بتقريره السابق في شهر أكتوبر من العام 2023م، وجاءت تلك التعديلات على توقعات "الصندوق" وفق ما أشارت إليه البيانات التي أصدرها مؤخرًا في تقريره؛ مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024م في إشارة إلى النظرة التفاؤلية حول أداء الاقتصاد السعودي وقوته وما يحققه من نمو إيجابي رغم المخاطر والتحديات والظروف العالمية التي تشهدها معظم الاقتصادات.

وقد أسهمت التوقعات الاقتصادية المميزة في تحسين قيمة السندات المطروحة، فتقلصت الفروق النهائية عن سعر استرشادي أولي سمح للحكومة بتسعير السندات بأرقام أعلى بدعم من الشهية القوية لدى المستثمرين، وتقلصت فروق أسعار السندات لأجل ست سنوات إلى 90 نقطة أساس من 115 نقطة أساس، وإلى 110 نقاط أساس للسندات لأجل 10 سنوات من 135 نقطة أساس وإلى 170 نقطة أساس للسندات لأجل 30 عامًا من 195 نقطة فوق سندات الخزانة الأمريكية. ■

أسواق

العملات المشفرة

عودة البتكوين!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في رسالة تعود إلى القرن الثامن عشر، كتب الأب المؤسس للولايات المتحدة بنيامين فرانكلين ذات مرة: "لا شيء يمكن أن يقال على أنه مؤكد، باستثناء الموت والضرائب". ربما، في العصر الحديث، علينا أن نُضيف إلى هذه المقولة "زيادة تنظيم سوق العملات المشفرة"، التي تعود للواجهة ثانية بعد القرار الأمريكي الذي طال انتظاره.

ويمكن القول إن مستثمري العملات المشفرة قضوا عام 2023م، في انتظار الأخبار الجيدة، فبعد انهيار (FTX) أكبر بورصة العملات المشفرة في العالم أواخر عام 2022م، حينها تم تداول العملة الرقمية الشهيرة البيتكوين بما يزيد قليلاً عن 16 ألف دولار، وهو بعيد كل البعد عن أكثر من 60 ألف دولار تم تداولها بها خلال طفرة العملات المشفرة في عام 2021م.

لكن خلال الأشهر القليلة الماضية، بدأت الأمور تتحسن، وأصبح مستثمرو العملات المشفرة مقتنعين أكثر فأكثر بأن هيئات الأوراق المالية والبورصات ستوافق على جهود استمرت لسنوات من قبل شركات الصناديق لجلب صندوق تداول فوري للبيتكوين إلى السوق، وهو ما حدث بالفعل في شهر يناير 2024م، حين وافقت هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية على السماح بإنشاء صناديق تداول بيتكوين في الولايات المتحدة، والسماح للمستثمرين بالتداول على العملة المشفرة دون الاحتفاظ بالعملة نفسها، وهو ما يسهل على المتعاملين بالأسواق المالية على الاستثمار على سعر العملة فقط، ما يعني تقليل المخاطر، ودخول مزيد من رؤوس الأموال إلى هذه السوق المتقلبة والمثيرة للجدل.

قرار تاريخي

ويمكن وصف القرار الأمريكي بـ "التاريخي" كونه أضفى شرعية على تداول العملات المشفرة، تساعد في ضخ استثمارات ضخمة في سوق العملات المشفرة، وسط توقعات بأن تصل قيمة الحصيلة المتوقعة جراء هذا القرار إلى 100 – 150 مليار دولار خلال العامين المقبلين، وقد ارتفعت منذ بدء الحديث عن هذه الصناديق قيمة البيتكوين بنسبة 155% خلال عام 2023م، فالموجة الجديدة من صناديق الاستثمار المتداولة للبيتكوين تجعل من السهل أكثر من أي وقت مضى على المستثمرين في الأصول التقليدية، مثل الأسهم والسندات، أن يغمسوا أصابعهم في العملات المشفرة، بدلاً من الاضطرار إلى فتح حساب منفصل لشراء العملات المشفرة (غالبًا برسوم تداول عالية)، كما يمكن للمستثمرين في صناديق الاستثمار المتداولة الاحتفاظ بالبيتكوين جنبًا إلى جنب مع استثماراتهم الأخرى في حسابات الوساطة الخاصة بهم.

صناديق بنكهات مختلفة

ويقول رئيس قسم أبحاث الأصول الرقمية في شركة "فان إيك"، ماثيو سيجل، وهي شركة استثمار تقدم واحدًا من الصناديق الـ 11 الجديدة: "نعتقد أنها خطوة كبيرة إلى الأمام من شأنها أن تخلق طلبًا كبيرًا نظرًا للتوفير في التكاليف لمشتري التجزئة والأمن المتاح للمشترين من المؤسسات"، مضيفًا أن هذه الصناديق الجديدة ستسمح قريبًا للمستشارين الذين يتعاملون مع العملاء ذوي الثروات العالية ومؤسسات الأموال الكبيرة بالبدء في دمج العملات المشفرة في محافظهم الاستثمارية، متوقعًا مزيدًا من صناديق الاستثمار المتداولة للعملات المشفرة الجديدة وبنكهات مختلفة.

ومن جانبه، يذكر رئيس قسم الأبحاث في شركة الاستشارات المالية الأمريكية "فيتافاي"، تود روزنبلوث، أنه لا مفر من

ماثيو سيجل

تود روزنبلوث

أن تكون لدينا صناديق استثمار متداولة مرتبطة بالإيثر، كعملة مشفرة ثانوية يمكن للناس الاستثمار فيها"، وأشار إلى أن الباب أصبح الآن مفتوحًا لمجموعة من صناديق الاستثمار المتداولة التي تشمل البيتكوين بالإضافة إلى الأصول الأخرى.

مخاطر عدة

ويبدو أن هذا الضوء الأخضر التنظيمي كان متوقعًا منذ عدة أشهر؛ إذ قفز سعر البيتكوين بنسبة 70% تقريبًا منذ أكتوبر 2023م، حيث توقع مستثمرو العملات المشفرة أن الاستخدام الواسع النطاق لصناديق الاستثمار المتداولة في البيتكوين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المشفرة، كما ارتفع سعر الإيثريوم، ثاني أكثر العملات المشفرة شعبية، وسط تكهنات بأن مديري الصناديق سوف ينشؤون صناديق استثمار متداولة حولها.

وأعرب المستثمرون عن اعتقادهم بأن صناديق الاستثمار المتداولة قد تساعد في استقرار أسعار العملات المشفرة من خلال توسيع نطاق استخدامها، ولكن لا يزال كثيرون يشعرون بالقلق من أن الاستخدام الواسع النطاق لصناديق الاستثمار المتداولة، يمكن أن يضع كثيراً من المخاطر والتقلبات في حسابات التقاعد الأمريكية، وهي المخاوف نفسها التي أبدتها مفوضة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، كارولين كرينشو، التي عارضت قرار إنشاء صناديق الاستثمار بشدة، وقالت: "إنني أشعر بالقلق من أن هذه المنتجات سوف تغمر الأسواق وتهبط بشكل مباشر في حسابات التقاعد للأسر الأمريكية التي لا تستطيع تحمل خسارة مدخراتها بسبب الاحتيال والتلاعب الذي يبدو سائدًا في أسواق البيتكوين".

وفي السياق نفسه، ذكر المدير الأول لشركة "موديز أنالاتكس"، يانيس جيوكاس، أن التقلبات سيئة السمعة في أسعار عملة البيتكوين، بالإضافة إلى قيمتها المتقلبة مقابل العملات المستقرة والعملات المشفرة الأخرى، يمكن أن تعرض المستثمرين الرئيسيين لمجموعة أقل شهرة من مخاطر الاستثمار".

وعلى الرغم من فشلها في أن تكون بديلاً للعملات الورقية، ارتفعت عملة البيتكوين إلى ما يقرب من 68 ألف دولار في نوفمبر من عام2021م، وبعد مرور عام، انخفضت إلى أقل من 20 ألف دولار، حيث تجنب المستثمرون بشكل عام الأصول الأكثر خطورة نتيجة الأحداث الأخيرة التي تعرض لها قطاع العملات المشفرة، وحتى مع الإجراءات الأمريكية الصارمة لضبط سوق التشفير، لا تزال الصناعة تعكس مظاهر ما يطلق عليه "الغرب المتوحش الحديث"، حيث أثار اختراق الحساب الرسمي لهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية على موقع

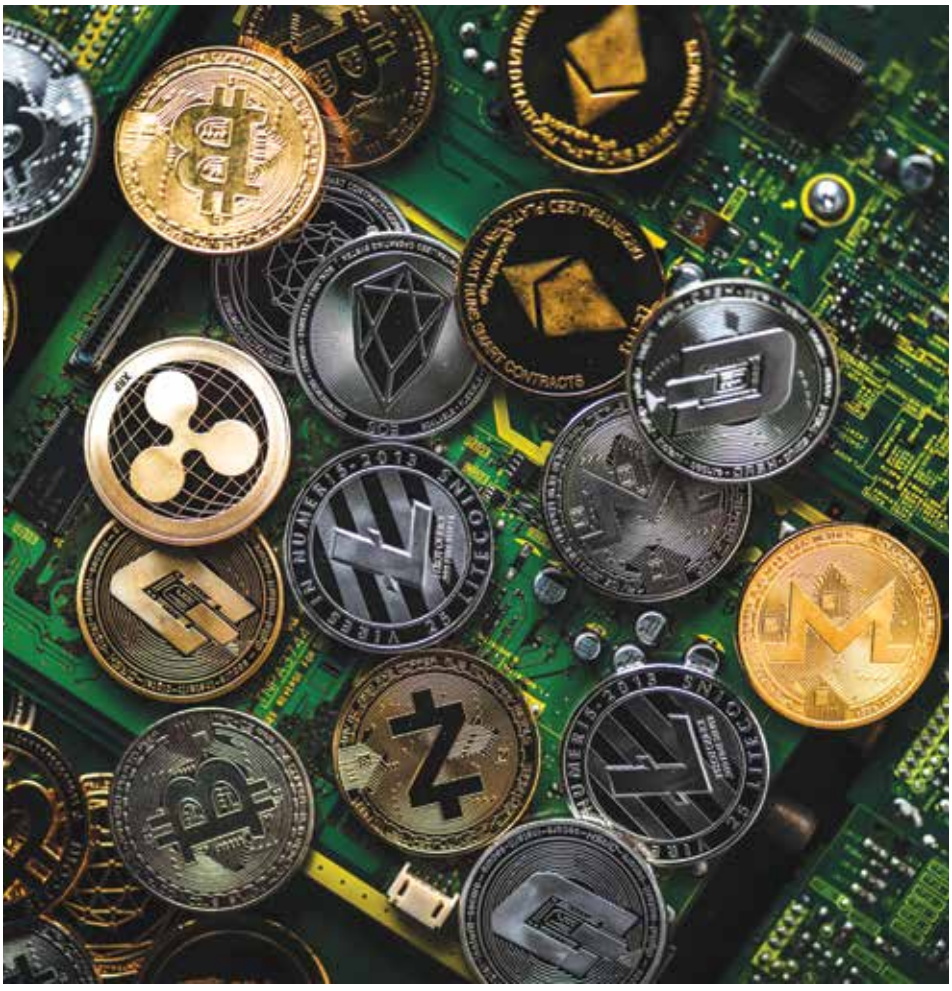

يانيس جيوكاس

دانييلي سيرفادي

التواصل الاجتماعي " إكس" تساؤلات حول قدرة المحتالين على التلاعب بسعر البيتكوين وقدرة الجهات التنظيمية على إيقافهم.

مستقبل المشفرة

ويأتي القرار الأمريكي، في الوقت الذي مازالت تفرض فيه عديد من الدول قيودًا صارمة على العملات المشفرة، وذهبت دول أخرى إلى حظر تداولها، ففي الاتحاد الأوروبي يتم حاليًا دراسة تشريع يفرض إجراء العناية الواجبة على شركات العملات المشفرة تجاه عملائها، ضمن حملة أوسع لمكافحة غسيل الأموال في الدول الأوروبية، ويأتي ذلك في الوقت الذي تدرس فيه الهيئات التنظيمية في كندا إجراء تغييرات على اللوائح التنظيمية التي تحكم كيفية تعامل صناديق الاستثمار العامة مع الأصول المشفرة، وهي التعديلات التي من شأنها تقييد هذه الصناديق، رغم امتلاكها صناديق المؤشرات المتداولة الفورية للبيتكوين منذ عام 2021م.

وبين مؤيد ومعارض للعملات المشفرة، تشير التطورات إلى أن الولايات المتحدة تسعى لأن تكون مركزًا عالميًا لها، بإجراءات تنظيمية قد تتشكَّل معالمها خلال الفترة المقبلة، حيث قطعت هذه العملات شوطًا طويلاً في فترة زمنية قصيرة.

وتظهر تقارير عدة أن ملكية العملات المشفرة اليوم تبلغ حوالي 300-200 مليون شخص، وغالبًا ما توصف فيتنام بأنها السوق الأكثر نضجًا عندما يتعلق الأمر بتبني العملات المشفرة، ومن المتوقع أن تتضاعف قيمة سوق العملات المشفرة ثلاث مرات بحلول عام 2030م، لتصل إلى ما يقرب من 5 مليارات دولار، وهو ما يشير إلى أنها ستستمر في النمو وستصبح أحد الجوانب المركزية لحياتنا المالية في المستقبل.

ويقول الرئيس التنفيذي لمنصة التجارة الإلكترونية "سيلكس"، دانييلي سيرفادي: "باعتبارنا متحمسين ومؤمنين بالعملات المشفرة، نحتاج إلى البدء في النظر إلى صناعتنا بشكل أكثر انتقادًا.. نحن بحاجة التخلص من المحتالين"، معربًا عن اعتقاده بضرورة منح الثقة للشركات والمنصات التي تعمل في هذه السوق، ولا تثار حولها الشبهات"، مستطردًا بقوله "يجب على أصحاب المصلحة في صناعة العملات المشفرة الاستعداد لتشديد التنظيم، ومع ذلك، لا يجب أن يكون هذا أمرًا سيئًا، فقد تخنق بعض اللوائح التنظيمية الابتكار وتحد منه، ولكن من المرجح أن تكون معظم لوائح العملات المشفرة بدائية للغاية؛ لأن الصناعة لم يتم تنظيمها كثيرًا حتى الآن"، مشددًا على ضرورة توفير ضمانات للعملاء ووضع الحد الأدنى من المعايير لمشغلي العملات المشفرة.

ويمكن القول إن السنوات المقبلة من المتوقع أن تشهد مزيدًا من الدول التي تحظر استخدام العملات المشفرة أن تقوم بتطوير وتنفيذ أطرها التنظيمية والقانونية الخاصة لاستخدام هذه العملات، وذلك بالنظر إلى أن العملات المشفرة ظهرت لتبقى وستشهد استخدامًا عالميًا متزايدًا، وفي هذه الحالة، سوف تحتاج هذه الحكومات في النهاية إلى تبني العملات المشفرة إذا أرادت التنافس على المسرح العالمي. ■

المرآة الأولى!

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

يعتقد البعض أن رجل الأعمال يُفضّل العميل أو المستهلك الذي لا يبحث عن حقوقه، وهو اعتقاد خاطئ خاصة إذا كنا نتكلم عن رجال أعمال حقيقيين يعملون على المدى الطويل أو أسماء عريقة في عالم الصناعة والتجارة لديها من الخبرة الكافية أن تعرف أهمية "الزبون" الذي يساعدها على البقاء والمنافسة.

إذا نظرت بتمعن وحياد إلى الأسماء التجارية والصناعية التي بقيت لعقود من الزمن محافظة على سمعتها، تجد أنهم يفضلون العميل الواعي والصادق معهم، كان الآباء والأجداد المؤسسون لكثير من الكيانات العملاقة اليوم في أي مجال ينزلون إلى منافذ البيع أن لم يكونوا هم من يبيع بأنفسهم، ويتجولون في خطوط الإنتاج في مصانعهم، وبعضهم ربما يعرف كيف يدير بعض الآلات ويحل المشكلات، وسمعنا وعرفنا عن بعضهم يتواصل مع العميل قبل أن يتواصل العميل معه، يطمئن عليه، وهو في حقيقة الأمر يطمئن على منتجه، ويحقق بشكل عفوي مستوى معين من إدارة الجودة، وربما بعض الحوكمة حتى قبل أن يصبح مصطلح الحوكمة شائعًا وضروريًا ومتطلبًا رسميًا.

ومع التطور الحاصل في التقنية، أصبح في مقدور رجل الأعمال الناجح الناصح أن يُراقب كل شيء من مكتبه، بعضهم يرد على اتصالات الجمهور في مركز خدمة العملاء، أو يختار مكالمات عشوائية للاستماع إليها، والبعض الآخر يراقب ردود الأفعال على وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، والأجيال الأخيرة منهم تتيح لهم تطبيقاتهم – إن وجدت – معرفة الكثير عما يحدث لأعمالهم.

رجل الأعمال الناجح يعتبر العميل أو المستهلك هو مرآته الأولى لتقييم أعماله، وموظفيه، وتقنيات التصنيع لديه، وخطط التسويق، وكل مراحل الإنتاج أو الاستيراد، والنقل والتوزيع، وهو من يفرح كثيرًا بالعميل الصادق، حتى لو كان شاكيًا أو حتى لو تسبب في خسارة وقتية، فهذا في الحقيقة مكسب على المدى الطويل، وإحدى ركائز الاستمرارية والربح.

لا أنسى أثناء عملي في الصحافة الميدانية في بداياتي المهنية، رجل أعمال شاب هو ابن تاجر عريق كانت تجارتهم الرئيسية الملابس الرجالية وبعض مكونات الزي السعودي، دخلت عليه في مكتبه فوجدت على كراسي طاولة الاجتماعات بعض المنتجات مغسولة ومنشورة على الكراسي، سألته عن ذلك فأجاب إنه كلف عامل النظافة بغسلها ونشرها يوميًا حتى يرى كم تدوم جودتها، وحتى يكون ما يقوله للزبائن من تجار الجملة والتجزئة قريبًا من الواقع.

كم من تاجر ورجل أعمال كانت له جولة ميدانية مفاجِئة على جميع فروعه في المملكة، يدخل ويخاطب العملاء والموظفين، ليس إقلالاً من التقارير التي ترد إليه، لكنها فطرة صاحب العمل الأصيل، وربما تأكيدًا للمثل العربي الشهير "ليس من رأى كمن سمع".

كم من صاحب مصنع ركب مع شاحنات النقل لإيصال منتجه إلى مدن بعيدة ليعرف على أرض الواقع وضع منتجه، ويرى وضع المنافسين، ويتحدث مع من يرى من الزبائن ليعرف أين موقعه، ويعيش تجربة حقيقية.

العميل أو الزبون الذي يصمت عن حقه هو غالبًا لا يعود إليك، يكتفي بشطبك من دائرة خياراته، لكن العميل الذي يطالب بحقه إن وجد، ويُسمعك صوته، ويظهر لك مشكلة في منتجك أو موظفيك، هو العميل الذي قد يستمر معك، هو في الحقيقة مرآتك الأولى، فأجعله دومًا محور اهتمامك الأول.

العملاء والزبائن يأتون من بيئات وثقافات مختلفة، ولذا سيكون سلوكهم وتعاطيهم معك مختلفًا تبعًا لذلك، لكنهم بالتأكيد تجمعهم أشياء مشتركة لعل أهمها أنهم يبحثون عمن يثقون فيه، فإذا كنت أنت محل الثقة، ستكون خيارهم الدائم، وربما الوحيد. ■

الاقتصاد الفضي.. سوق جديدة

الاقتصاد - خالد الشايع

تغيرت تركيبة سكان العالم منذ ثلاثة عقود، وذلك بطرق يصعب تخيلها وبوتيرة أسرع من أي وقت مضى، وثمة مؤشرات بأن يبلغ تعداد فئة كبار السن ربع سكان العالم، ما يقود إلى إعادة التفكير فيما يعرف باقتصاد كبار السن أو الاقتصاد الفضي الذي يعني بدراسة مسارات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات التي تهدف إلى استخدام الإمكانات الشرائية للمسنين وتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية والمعيشية والصحية.

وطبقًا للتقديرات فإن اقتصاد كبار السن أو الاقتصاد الفضي يبلغ 15 تريليون دولار، وتبلغ قيمة السوق العالمية لتقنية الرعاية لكبار السن أكثر من 13 مليار دولار، وأصبح يدرك القطاعان العام والخاص أن كبار السن يمثلون فرصة جذابة، وخاصة بالنسبة لصناعات التقنية والخدمات الرقمية.

يُعدُّ ارتفاع معدل الأعمار في العالم حقيقة لا يمكن غضّ النظر عنها؛ إذ تشير أبحاث الأمم المتحدة إلى أن عدد كبار السن سيتضاعف عالميًا بحلول عام 2050م، ليصل إلى ما نسبته 25% من السكان، وتحل اليابان في المرتبة الأولى عالميًا في ارتفاع معدل الأعمار، إذ تبلغ نسبة من تتراوح أعمارهم بين 65 عامًا وأكبر 26.3% من السكان، في حين كانت نسبتهم 25.8% عام 2014م، ومن المتوقع أن يصبح ثلث الشعب الياباني بما نسبته 32.2% كبار السن بحلول عام 2030م، تليها دول أوروبا، فمن 199 مليون أوروبي أي 39% فوق سن الخمسين، وبحلول عام 2025م سيصبح عددهم 222 مليونًا أي 43%، وهو ما يؤشر بتغيّر تشكيل الاقتصاد العالمي في المستقبل، ليبلغ (الاقتصاد الفضي) في أوروبا وحدها أكثر من 5.7 تريليون دولار بحلول عام العام المقبل، وتأتي كذلك الولايات المتحدة، والصين في مقدمة الدول التي تتزايد فيها نسب كبار السن، وتُعدُّ الأخيرة أرضًا خِصبة للفرص الاستثمارية لاقتصاد كبار السن، خاصة في قطاعات الصحة والترفيه والسياحة.

استثمار غير مستغل

ومؤخرًا، أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة قدمت فيها عددًا من المقترحات والمبادرات لدعم ما بات يُعرف باقتصاد كبار السن أو الاقتصاد الفضي مثل: تحسين بيئة الجامعات لكبار السن، وتحسين مستوى الصحة الرقمية، وتقديم مصطلح ريادة

الأعمال لكبار السن، وشددت الدراسة على أن أهمية الاقتصاد الفضي حقيقة كما هو ارتفاع معدل الأعمار، والاستثمار فيه لا يأتي من منطلق خيري، بل من وجود جدوى اقتصادية وفرص استثمارية غير مستغلة لفئة ذات ملاءة مالية عالية، فمع زيادة متوسط عمر السكان، تزداد أيضًا الفرص المتاحة للشركات التي تقدم المنتجات والخدمات لكبار السن، من شركات الرعاية الصحية الناشئة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لعلاج المرضى المسنين، إلى المنصات التي تنظم سلع نمط حياتهم؛ ففي سنغافورة على سبيل المثال التي يُشكل مواطنوها الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فما فوق ما يقرب من خمس السكان، يزدهر فيها الاقتصاد الفضي، أمام ما يسجلونه من معدل في نمو الإنفاق أسرع من الفئات العمرية الأُخرى.

اقتصاديات كبار السن

وقد توقعت دراسة أعدتها الجمعية السعودية لمساندة كبار السن "وقار" أن ترتفع نسبة المسنين في المملكة من 5% حاليًا إلى 11.1% بحلول العام 2030م وإلى 20.9% في العام 2050م، وكذلك أشارت شركة "نايت فرانك" بأن عدد كبار السن ازداد في المملكة

ازداد عدد كبار السن في المملكة من 800 ألف في عام2015م إلى 1.1 مليون عام 2022م وثمة توقعات بأن يصل عددهم إلى نحو 3.58 مليون بحلول عام 2035م.

من 800 ألف في عام 2015م إلى 1.1 مليون عام 2022م متوقعةً بأن يصل عددهم إلى نحو 3.58 مليون بحلول عام 2035م، ما يعني زيادة الطلب على خدمات التقاعد والإسكان في المملكة، الأمر الذي يرفع من الحاجة لتنمية اقتصاديات كبار السن، مع السعي على الاستفادة من خبراتهم التي اكتسبوها طوال السنوات الماضية.

ويرجع ارتفاع الرقم من نحو 1.1 مليون حاليًا، لأكثر من الضعف خلال السنوات العشر المقبلة، إلى تحسن البيئة الصحية، التي رفعت معدل متوسط العمر من 61 عامًا في عام 1980م إلى 78 عامًا حاليًا، وهو رقم قابل للزيادة في ظل توفر البنية التحتية، وسهولة الحصول على الرعاية الصحية.

وتظهر الإحصائيات شبه الرسمية أن الفئة العمرية لمن هم فوق الـ 60 عامًا في المملكة تتنامى بشكل سريع، ما يُعدُّ فرصةً اقتصاديةً أكثر منها عائقًا على الاقتصاد متى ما تمت الاستفادة منها بشكل جيد، واستكشاف احتياجاتهم التي يمكن تحويلها إلى استثمارات تدر الملايين.

نظرة مغلوطة

ويؤكد رئيس مركز عاصم عرب الاستشاري، الدكتور عاصم عرب، أن ثمة نظرة مغلوطة للاقتصاد عن كبار السن، وهي أن زيادتهم تؤثر على الإنتاجية الاقتصادية، وأنهم يشكلون ضغطًا على النظام الصحي، وعلى الخدمات العامة، والميزانيات الحكومية، وأنظمة المعاشات والتقاعد، وأضاف إنه يتم مناقشة زيادة معدل الأعمار، والمتقاعدين تحديدًا بشكل سلبي في الغالب، ولم يبدأ العالم في النظر إلى هذا الأمر بشكل إيجابي إلا قبل أقل من عقد، فيما اصطُلح عليه باسم (الاقتصاد الفضي)، وهو الاقتصاد الذي يهتم بفئة عمرية عادةً من سن التقاعد فما فوق، ويشمل جميع الأنشطة ذات الصلة بكبار السن، مشددًا على أن هذه النظرة غير صحيحة، وإمكانية الاستفادة من خبراتهم بشكل يخدم الاقتصاد الوطني، قائلاً إن بعض كبار السن يعملون بنشاط أكبر من الشباب، بعضهم طاقات مُهدرة يجب الاستفادة منهم، وتشير الإحصائيات أن أعدادهم في المملكة سيزداد بشكل سريع خلال السنوات العشر المقبلة، وما بعدها، خاصة وأن معدل الزواج الآن ارتفع وبات قريبًا من الأربعين، وبالتالي هذا سيرفع من معدل الأعمار، أضف لذلك تراجع نسب المواليد حسب ما تؤكد عليه أرقام هيئة الإحصاء، ويتابع بقوله قد نصل إلى رقم كبير جدًا، يتجاوز الـ3.5 مليون ونصف مسن، ولاستيعاب الجزء الراغب منهم في العمل، نحتاج لبرامج أكثر تطورًا.

عاصم عرب

اسامة كردي

إعادة تفسير المصطلح

ويؤكد عضو مجلس الشورى السابق، والخبير الاقتصادي، الدكتور أسامة كردي، على أهمية إعادة تفسير مصطلح كبار السن، مشددًا على أن التعريفات السابقة لم تعد ملائمة للمجتمع حاليًا، ويقول إنه مع تزايد أعداد كبار السن، باتت الحاجة لإعادة تعريف الكلمة أكثر، ندرس بشكل جدي لسن التقاعد الـ60 عامًا لم تعد مناسبة خاصة مع تطور الخدمات الصحية، فبات عمر الـ60 لا يعني

اقتصاد كبار السن أو الاقتصاد الفضي يبلغ 15 تريليون دولار وتبلغ قيمة السوق العالمية لتقنيات الرعاية لكبار السن أكثر من 13 مليار دولار.

عدم مقدرة الإنسان على العمل وبناء المجتمع، خاصة في إطار التطور الذي نشهده حاليًا، وأشار إلى أن ما يميز كبار السن، هو الخبرة وليس الخبرة النظرية فقط ولكن العملية؛ إذ مازال لدى الكثير منهم المقدرة العلمية والعملية في المساهمة ليس فقط في الاقتصاد الوطني، ولكن في جهات متعددة، وعندما نتحدث عن خدمات كبار السن، نتحدث دائمًا عن المتقاعدين، وهذا غير صحيح، فيجب أن نربط الأمر بالقدرة على الإداء والرغبة في العمل، فمازلنا نحتاج لخبرات كبار السن في مجموعة كبيرة من أوجه النشاط، خاصة وأن بلادنا تمر بمرحلة الرؤية، والتي تحتاج بشدة لخبرات كبار السن، ولا يجب ربط هذه الخبرات بكبار السن، بل يكون لدى الهيئات والجمعيات والشركات القدرة على الاستفادة من كبار السن في الاستشارات، فغالبية شركات الاستشارات العالمية تستفيد من خبرات السن، بالمقارنة بالشباب الذين لم تتكون لديهم الخبرة المطلوبة لاستمرار التنمية والنشاط الاقتصادي والصحي والعلمي.

النظرة الإيجابية

ويرى كردي، بوجود خلط غير مقبول في اقتصاديات كبار السن، لأنه يركز على ما يُعتقد أنهم يحتاجونه، لا ما يرغبون فيه فعلاً، مشددًا في حديثه على أهمية أن يكون التفكير في تنمية هذا القطاع غير التقليدي، قائلاً: "لاشك أن هناك مجالات مهمة يمكن أن يستفيد منها كبار السن لا يرغبون أو لا يستطيعون العمل، وأن تكون هناك خدمات تقدم لهم عن طريق جهات متخصصة، يمكن أن يكون لدى مؤسسة التقاعد خدمات من هذا النوع، داعيًا بأن تقوم وزارة القوى البشرية والتمية الاجتماعية بتشجيع قيام جمعيات متخصصة لخدمة كبار السن"، مشددًا على أهمية أن تكون هناك خطة كبيرة وتوسع في القطاع غير الربحي، ويضيف "هذا يعطينا دافعًا كبيرًا لإنشاء مثل هذه الجمعيات وتشجيع كبار السن على الانخراط فيها والاستفادة من الخدمات التي تقدمها والبعيدة عن الخدمات التقليدية المتعلقة بالصحة والرعاية".

ومن جانبه أكد مستشار التطوير في القطاع غير الربحي، سلطان الشيباني، ضرورة تعزيز النظرة الإيجابية تجاه كبار السن، معتبرًا أن الاهتمام بكبار السن سمة من سمات المجتمعات الحديثة، ويقول: "يستحقون الاهتمام بفضل الخبرات العريضة التي جمعوها طوال سنين عملهم، هم أصل الثقافة والقيم الاجتماعية للمجتمعات المحلية، لا يمكن كتابة تاريخ أي مجتمع إلا من خلالهم، وبالتالي هم طاقة كبيرة غير مستفاد منها بالشكل الأمثل.

وأخيرًا فإنه خلال العقود الثلاثة القادمة، سيكون الاقتصاد الفضي حقيقة واقعة لما يقرب من ربع سكان العالم، وهو ما يتطلب تفكيرًا جديدًا لخلق بيئة داعمة لهذا القطاع المتنامي بسرعة، سواء بالنسبة لشركات التأمين، أو مقدمي خدمات كبار السن بإيجاد حلول مبتكرة قائمة على التكنولوجيا. ■

هل أثَّر رفع الفائدة على أرباح الشركات؟

تحليل جو الهوا

استطاعت الشركات بشكل عام أن تتكيف مع عمليات الرفع المتتالية لمعدلات الفائدة العام الماضي.

وسوف نلقي الضوء في هذا المقال على تأثير الفائدة على الاقتصاد وخصوصًا قطاعي التكنولوجيا والعقار.

شهد العالم في السنوات الأخيرة عددًا من الأزمات القوية التي ضربت الاقتصاد العالمي وكانت تختلف من واحدة إلى أُخرى مع كيفية التعامل معها بالطريقة المناسبة لكل واحدة من هذه الأزمات.

في المقابل اكتسبت البنوك المركزية التي تصدت لها خبرات كبيرة وتجارب عديدة من هذه الأزمات التي اندلعت بسبب تعثر بعض البنوك وإفلاسها وتحولت من أزمة مصرفية إلى أزمة مالية أو بسبب أزمة صحية وقت كورونا انتقلت إلى أزمة اقتصادية مع حالة الإغلاق التي حصلت في مختلف أنحاء العالم.

ماذا نفهم من كل ذلك؟ الجواب، هو أن البنوك المركزية العالمية والدول أصبح لديها خيارات وأسلحة متعددة للتصدي لأي أزمة قادمة بفعل الدروس التي اكتسبها منها، وبالتالي أصبحت ردة فعل الأسواق أكثر عقلانية عند أي مخاوف من اندلاع أزمة جديدة.

وبالنسبة للمستثمر الذي يتفاعل بقوة مع تحركات الأسواق يجب الانتباه وبالأخص خلال فترة إعلان نتائج الشركات، فخلال هذه الفترة تكون أحيانًا ردة فعل الأسهم على إعلان أرباح الشركة حاد، ويحصل مُغالاة في التحركات وممكن أن ينهار السهم في دقائق معدودة إذا أتت النتائج مخيبة للآمال، وبالتالي يتسبب ذلك أحيانًا في خسائر كبيرة على المستثمر لا يستطيع أن يخرج منها بعد ذلك.

فالسهم ينتظر أحيانًا ثلاثة أشهر متتالية لكي يتصرف بطريقة غير عقلانية، ولذلك يجب على المستثمر أن يتحوط لذلك ويتوقع

كل شيء من تحرك السهم ويدير مخاطره بشكل احترافي.

ونضيف على ذلك أن تحركات الأسواق خلال فترة النتائج تأخذ بعدًا آخر وشاهدنا أرقامًا قياسية جديدة وقتها وهي تكون نوعًا كتحديث لإعادة تقييم السوق وقيمة الشركات بعد صدور الأرباح.

اللافت في نتائج الشركات أنها كانت تتعامل في عام 2023م مع معدلات فائدة مرتفعة، وبالتالي تحقيق نتائج قوية وتتفوق فيها على التوقعات وتتجاهل كل التحليلات التي تتناول الركود وحالة الضبابية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وبالتالي ليس سهلاً للشركات أن تسجل هذه الأرقام من العائدات والأرباح.

هنا يجب أن نلفت النظر إلى أن تأثير رفع معدلات الفائدة على الاقتصاد لا يكون بفترة أسابيع، بل هو بحاجة إلى فترة مهمة لنلاحظ تفاعل أداء الشركات مع التشديد النقدي، ويعتمد أيضًا على المرونة وهامش التحرك بالنسبة لهذه الشركات، وبالتالي تفادي تأثير تصاعد معدلات الفائدة على حجم الإقراض وخصوصًا الشركات التي تعتمد كثيرًا على المال الرخيص من أجل التوسع في أعمالها ومشاريعها المستقبلية.

وأيضًا هناك عامل الفائدة المرتفعة بالنسبة للمستهلك وخصوصًا مع بطاقته الائتمانية بحيث تحد من سلوكه في التسوق العشوائي والسريع، وأيضًا يدخل عامل التعديلات على القروض والرهن العقاري، وبالتالي تتأثر المبيعات، ونضيف على ذلك تأثر شركات التطوير والمقاولات، والتي تشكل قروض الشركات عاملاً مهمًا في استمرار مشاريعها ولا تستطيع أيضًا متابعة أعمالها الحالية.

هذا عدا عن التأثير المهم الذي يتمتع فيه القطاع العقاري في أي بلد في العالم نسبة لتداخله القوي مع القطاعات الأخرى، وبالتالي صحة هذا القطاع هي أولية لأي اقتصاد ونلاحظ في هذه الفترة ما يمر به القطاع الصيني من تحديات وتعثر بالنسبة لكبرى شركاته، والمخاوف التي يتردد صداها من انفجار الفقاعة العقارية بشكل مخيف هناك، وما سيترتب ذلك من تداعيات على ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولا يجب أن ننسى أيضًا أن الأزمة العالمية في عام2008م، انطلقت من العقار ومن الرهن العقاري.

عدا شركات العقار هناك قطاع التكنولوجيا هو قطاع يتأثر بشدة برفع معدلات الفائدة والذي يحد أيضًا من توسعاته وابتكاراته، ولكن رغم تشديد السياسة النقدية الذي حصل في العام الماضي استطاعت شركات هذا القطاع أن تتجاهل كل ذلك وسجلت هذه الشركات نتائج جيدة وارتفعت القيمة السوقية لكل شركة إلى مستويات قياسية وانعكس ذلك على ثروات مؤسسي هذه الشركات والذين يأتون في صدارة ترتيب ثروات المليارديرات ويشكلون معظم لائحة الأسماء.

فمن بين أغنى 10 أشخاص في العالم نرى فقط برنارد أرنو الفرنسي، امبراطور المنتجات الفاخرة، وحيدًا لا تنتمي أعماله إلى قطاع التكنولوجيا.

والشيء نفسه بالنسبة إلى وارن بافيت، الذي كون ثروة من خلال الأسهم على مدى مشوار طويل من العمر في اقتناص الفرص وشراء أسهم القيمة والاحتفاظ بها لعشرات السنين.

واضح من أسماء لائحة المليارديرات من إيلون ماسك، مع شركة تسلا إلى جيف بيزوس، مؤسس أمازون، إلى مارك زوكربيرغ مع شركة ميتا، والذي يسيطر على فيسبوك وانستغرام وواتس آب، إلى بيل غيتس المؤسس المشارك لمايكروسوفت، وستيف بالمر زميل غيتس، والذي تولى رئاسة مايكروسوفت سابقًا، وأيضًا هناك لاري بايج وسيرغي برين مع شركة الفابيت، الشركة الأم لأهم محرك بحث على الإنترنت جوجل، بالإضافة إلى لاري أليسون مؤسس شركة أوراكل، والتي تعتبر من أضخم وأهم شركات تقنية المعلومات وقواعد البيانات بشكل خاص. ■

Self-Driving

دعها تتحرك!

الاقتصاد - هيئة التحرير

يتصور البعض أن التفكير في قيادة المركبات الذاتية هو أمر حديث، ولكن الحقيقة أن الفكرة ظهرت منذ عشرات السنين؛ ففي العقود الأولى من القرن العشرين، قام المهندس "فرانسيس هودينا" بابتكار سيارة كهربائية يتم التحكم فيها عن بُعد، ولكن تعرقلت الفكرة بسبب صعوبة فقدان التحكم في السيارة بشكل متكرر، إلا أنه استطاع عام 1925م أن يُقدم سيارة يتم التحكم فيها عن طريق الراديو دون وجود أي شخص على عجلة القيادة.

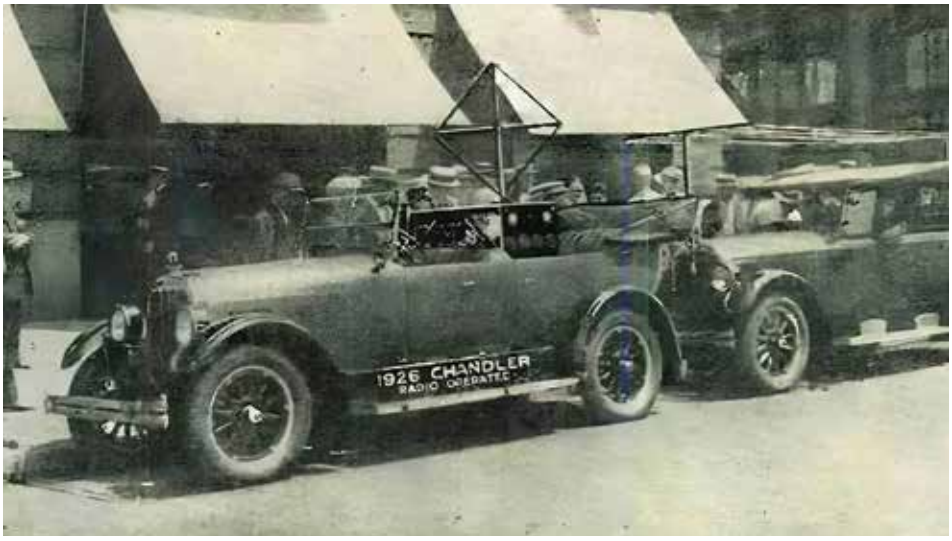

سيارة يتم التحكم فيها عن طريق الراديو

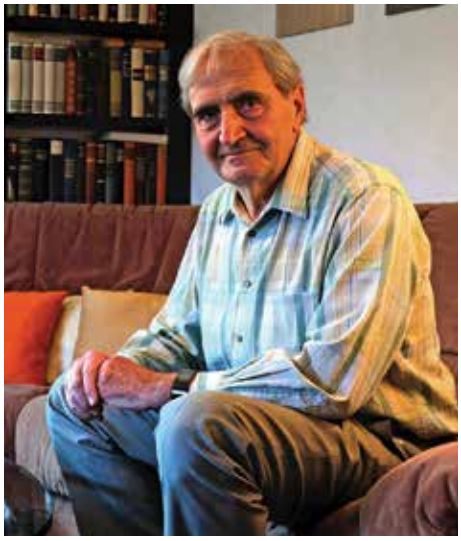

إرنست ديكمانس

وفي عام 1939م قدمت جنرال موتورز النموذج الأول للسيارة ذاتية القيادة، وكانت عبارة عن مركبة كهربائية تسترشد بالحقول الكهرومغناطيسية، التي يتم التحكم فيها عن طريق الراديو وتعمل من المسامير المعدنية الممغنطة المضمنة في الطريق، إلى أن حلت الستينيات وقام "جيمس آدمز" بتطوير أول سيارة ذاتية القيادة، من خلال تجهيزها بكاميرات وبرمجتها للكشف عن الخط الأبيض على الأرض واتّباعه بشكلٍ ذاتيّ.

فلترة الضوضاء الخارجية

واستمر تطوير الأفكار إلى أن ابتكر المهندس الألماني "إرنست ديكمانس" تقنية جديدة في مجال التكنولوجيا الذاتية تعتمد على نظام تصوير قادر على فلترة الضوضاء الخارجية، بما يسمح بالتركيز على الأجسام المحيطة بالسيارة وتحديد المخاطر الخارجية المحتملة، حتى توصل اليابانيون إلى استخدام نظام كاميرا ينقل البيانات إلى جهاز الحاسوب لمعالجة صور الطريق، وتم بالفعل اختبار أول مركبة ركاب ذاتية القيادة في العالم وصلت سرعتها إلى 20 ميلاً في الساعة.

وتعمل المركبات ذاتية القيادة، من خلال الاعتماد على مجموعة من أجهزة الاستشعار والخوارزميات والتقنيات والكاميرات ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وبشكل أكثر تفصيلاً، فإن استخدام تلك التقنيات وأنظمة الرادار وخوارزميات الذكاء الاصطناعي وغيرها، هي بمثابة عيون وآذان السيارة، التي تجعلها قادرة على العمل وقراءة وإدراك ومعرفة البيئة المحيطة، وتفسير المعلومات التي تم جمعها، ثم اتخاذ القرارات في الوقت الملائم للتنقل وتجنب العوائق واتخاذ القرارات مثل تغيير المسارات أو زيادة السرعة أو الكبح.

ومن التقنيات المهمة المستخدمة، تقنية الليدار Lidar، وهي تقنية استشعار تستخدم أشعة الليزر لقياس المسافات وإنشاء خرائط ثلاثية الأبعاد عالية الدقة لمحيط السيارة للكشف الدقيق عن الأشياء، من خلال إصدار نبضات ليزر وقياس الوقت، ويتيح ذلك اكتشاف وتتبع المشاة وراكبي الدراجات والمركبات وأي عوائق أُخرى.

نظام الرؤية البشري

وتُعد الكاميرات، هي أكثر أنواع أجهزة الاستشعار المستخدمة في المركبات ذاتية القيادة، باعتبارها تحاكي نظام الرؤية البشري، وتُشبه أجهزة الاستشعار أو الرادار، المستخدمة في السيارات ذاتية القيادة، نظيرتها المستخدمة في الطيران والأرصاد الجوية، والتي تمكنها من القيادة حتى في الظروف الجوية السيئة، مثل المطر أو الضباب

33.5 مليار دولار حجم سوق السيارات ذاتية القيادة وثمة توقعات بأن يصل إلى 93 مليار دولار عام 2028م.

ماجد مفتي

أو الثلج؛ إذ تقوم أجهزة استشعار الرادار بإصدار موجات الراديو وقياس الوقت، الذي تستغرقه الموجات للارتداد بعد اصطدامها بجسم ما، وهو ما يسمح باكتشاف الأشياء والاستجابة لها، في حالات الرؤية المنخفضة، بل وحتى عندما تكون محجوبة بسبب الأمطار أو الأتربة.

وقد أحدثت المركبات أو السيارات ذاتية القيادة، ثورة في صناعة السيارات في السنوات الأخيرة، فمع أنه قد يبدو أن مفهوم السيارات ذاتية القيادة هي فكرة من المستقبل، إلا أن التطورات المتسارعة في هذا المجال تُشير إلى أن ذلك سيحدث بشكل أقرب مما نتصور.

ومن الواضح أن تكنولوجيا القيادة الذاتية وأنظمة تجنب الاصطدام تأخذ خطوات متسارعة وربما تمهد لثورة جديدة في مجال النقل والطرق؛ إذ توفر التطورات الحديثة في هذا المجال، والتقنيات المبتكرة إمكانات كبيرة وغير مسبوقة وذلك بعد أن تم تجهيز هذه المركبات بتقنيات متقدمة، مثل أجهزة الاستشعار والكاميرات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، مما يسمح لها بالتنقل والعمل على الطرق دون تدخل بشري.

حجم سوق السيارات ذاتية القيادة

وتبرز أهمية المركبات ذاتية القيادة، في ظل ما تسهم به من تعزيز السلامة على الطرق وخفض الحوادث الناجمة عن الأخطاء البشرية، والحد من الاختناقات المرورية وتحقيق مزيد من السلامة لكل من قائد المركبة ومستخدمي الطريق، فضلاً عن أنها تُسهم في المحافظة على البيئة وتقليل صافي الانبعاثات.

وتُشير التقارير إلى أن حجم سوق السيارات ذاتية القيادة وصل إلى حوالي 33.5 مليار دولار، وأنه من المتوقع أن يصل إلى 93 مليار دولار عام 2028م، وأن تلعب أمريكا الشمالية دورًا مهمًا في السوق، تليها آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا.

وقد شهدت السيارات ذاتية القيادة ارتفاعًا في المبيعات، خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم بيع حوالي 11.2 مليون سيارة بميزات المستوى الثاني في عام 2020م، ونظرًا لهذه البيئة المواتية في السوق، يقدم صانعو السيارات في جميع أنحاء العالم نماذج جديدة من السيارات شبه المستقلة لجذب المستهلكين.

11.2 مليــون سيــارة ذاتية القيادة بميزات المستــوى الثاني تم بيعهــا في عام 2020م.

المملكة تستثمر 100 مليون دولار

ومن الواضح أن هناك عديدًا من الدول، التي تدرك أن المركبات ذاتية القيادة ستكون هي مستقبل النقل، ولذلك فإنها تسعى حاليًا لتغيير شكل منظومة النقل وسنّ التشريعات الملائمة وتطوير التقنيات، وحث القطاعين الحكوميّ والخاص على السعي لنشر المركبات ذاتية القيادة.

وفي إطار سعيها لتطوير صناعة محلية لصناعة السيارات، وكجزء من محاولاتها لتقليل اعتماد الاقتصاد على النفط، وإيمانًا منها بتوطين الصناعات المتقدمة، أعلن صندوق "نيوم للاستثمار"، أواخر العام الماضي عن استثمار 100 مليون دولار في شركة "بوني إيه آي"، المتخصصة في تصنيع المركبات ذاتية القيادة.

ووفقًا للشراكة بين "نيوم" و"بوني إيه آي"، فإنه سيتم التعاون بين الطرفين، لتوفير خدمات المركبات ذاتية القيادة، وتصنيع وتطوير المركبات المتقدمة والبنية التحتية للمركبات الذكية في "نيوم"، على أن تغطي هذه الخدمات الأسواق الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يتضمن هذا التعاون إنشاء مصنع محلي مدعوم بأحدث التقنيات لتصنيع المركبات ذاتية القيادة، وإنشاء مقر إقليمي للأبحاث والتطوير والتصنيع.

ويؤكد الرئيس التنفيذي لصندوق نيوم للاستثمار، ماجد مفتي، أن هذا يتماشى مع الخطط الطموحة، التي أعلنتها "نيوم" لبناء نظام نقل ذاتي القيادة وخالٍ من الانبعاثات"، مؤكدًا أن "نيوم للاستثمار" متحمسة لاستخدام تقنية قيادة المركبات ذاتية القيادة والاستفادة منها في المستقبل القريب.

ويأتي ذلك، في إطار سعى "نيوم" لتوفير بيئة مثالية لتحسين وتنفيذ حلول التنقل ذاتية القيادة المتطورة في البر والبحر والجو، حيث بدأت بالاستثمار بالفعل في المركبات الكهربائية العمودية (EVTOL) في شركة "فولوكوبتر"، إلى جانب استثمارها في صناعة الطائرات المائية الكهربائية.

وكانت المملكة قد عززت في يوليو 2023م من شراكاتها المتعلقة بمجال تصنيع السيارات النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بها؛ حيث وقعت وزارة الاستثمار الثلاثاء مذكرة تفاهم مع شركتي "ريجال كابيتال" و"كليفون تك" لتطوير الاستثمار في صناعة السيارات وتكنولوجيا المركبات ذاتية القيادة في البلاد، كما دشنت بعدها أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في البلاد، وتعزز هذا الاتجاه مع إعلان وزارة الصناعة في نهاية ديسمبر 2023م عن توقيع مذكرة تفاهم مع

شركة هيونداي موتور الكورية لدعم التعاون المشترك لصناعة السيارات في المنطقة.

فوائد ومميزات عديدة

هناك عديد من الفوائد والمزايا، التي تعود على المجتمع وأفراده، من استخدام المركبات ذاتية القيادة، وأول هذه المزايا هي تقليل الأخطاء البشرية، والتغلب على العوامل البشرية، مثل ضعف مهارات القيادة أو الإرهاق أو عدم القدرة على التصرف بسرعة وكفاءة في الأحداث المفاجئة، ومن ثم خفض الحوادث على الطريق وإنقاذ عديد من البشر، فوفقًا للإدارة الوطنية للسلامة المرورية على الطرق السريعة، (NHTSA)، فإن الخطأ البشري هو السبب الرئيسي لحوادث المرور (94% تقريبًا)، من جميع حوادث المرور.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المركبات ذاتية القيادة تم تجهيزها، بعديد من ميزات الآمان الحديثة والمتقدمة، مثل "أنظمة مكابح الطوارئ المستقلة"، والتي تساعد على اكتشاف الاصطدامات المحتملة، وكذلك "أنظمة المساعدة في الحفاظ على المسار"، والتي تسهم في بقاء السيارة داخل مسارها وتصحيح مسارها.

ومن المزايا المهمة لـ DTCT، هي قدرة تلك التقنيات على الاستجابة للأخطار بشكل أسرع بكثير من السائق البشري، الذي قد يستغرق عدة ثوانٍ لإدراك الخطر والاستجابة له، إلا أن السيارة ذاتية القيادة المجهزة، تستجيب سريعًا، وتتعامل مع الأمر، في أجزاء من الثانية، وهو ما يقلل ويمنع وقوع الحوادث.

ومن أبرز مزايا المركبات ذاتية القيادة، هي أنها تقلل المخاطر المرتبطة بتشتت انتباه قائد السيارة، وعلى سبيل المثال، فإن هناك عديد من عوامل التشتت، لدى السائقين من البشر، مثل استخدام المحمول أو تناول الطعام أو غيرها، أما في المركبات ذاتية القيادة، فإن هذه العوامل غير قائمة، لأن قيادة السيارة لا تتطلب تدخلا بشريًا بنفس قدر القيادة التقليدية وهو ما يقلل من الحوادث أيضًا.

تطور طبيعي نحو المستقبل

وتسهل المركبات ذاتية القيادة مهمة قيادة السيارة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن الذين يعانون من مشكلات في الحركة وتحقق لهم الحرية في التنقل، كذلك فإن المركبات ذاتية القيادة لديها قدرات فعالة فيما يُعرف بـ "الصيانة التنبؤية"، من خلال المراقبة المستمرة لأداء المحرك وضغط الإطارات وصحة البطارية، يمكن للمركبات ذاتية القيادة اكتشاف المشكلات المحتملة ومعالجتها بشكل استباقي.

وعلى الرغم من أن المركبات ذاتية القيادة هى أحد التطورات الطبيعية نحو المستقبل، إلا أن هناك بعض التحديات التي يجب معالجتها، والاعتبارات التي يجب مراعاتها، ومنها: تتطلب تقنية القيادة الذاتية تطوير برامج ونظم معقدة لمعالجة وتحليل البيانات واتخاذ القرارات، وقد تواجه السيارات مشكلات فنية أو أخطاء في البرمجة. كشفت التجارب أن الأخطاء التي ترتكبها السيارات الذاتية القيادة تكون مميتة؛ فقد صدم نموذج لشركة "أوبر" (Uber) إحدى السيدات في ولاية أريزونا عام 2018، كما أجبرت الحكومة الفدرالية شركة "تسلا" على جمع مركباتها بعد أن برمجتها بشكل متعمّد للتحرك ببطء خلال إشارات التوقف بدلاً من التوقف تمامًا. هناك مخاوف تتعلق بالأمن السيبراني، وأساليب الاختراق الإلكتروني، ومن ثم تعريض المركبات ذاتية القيادة للأنشطة الضارة.

بنية تحتية ولوائح تنظيمية

وغني عن القول، إن دمج المركبات ذاتية القيادة مع المركبات التقليدية ذات القيادة البشرية، تتطلب إدخال تعديلات على البنية التحتية واللوائح التنظيمية، نظرًا لأن السيارات ذاتية القيادة مليئة بالتقنيات، وأجهزة التحكم عن بعد وملحقات الطاقة، فإنها تعرض قائد السيارة لكميات عالية من إشعاع المجال الكهرومغناطيسي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الصداع النصفي وارتفاع ضغط الدم وصعوبة التنفس وغيرها من الأمراض، وتطرح السيارات ذاتية القيادة تحديات قانونية وأخلاقية فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحوادث، وفيما يتعلق بالتفاعل مع المركبات التقليدية التي يتحكم فيها السائقون، وخاصةً السائقين غير الملتزمين بالقواعد المرورية وممن يقودون بطريقة خاطئة، وهو ما قد يتسبب في إرباك السيارات ذاتية القيادة. ■

حصاد الماء!

الاقتصاد - هيئة التحرير

لا شك في أن العلم لا يتوقف عند حدٍ معين، إذ يسعى العلماء والباحثون حول العالم إلى ابتكار وتطوير تقنيات حديثة، تطرح حلولاً مبتكرة لمشكلات كنا نظن أنها غير قابلة للحل، خاصة حين يتعلق الأمر بمسألة المياه، ومعاناة عديد من الدول والمجتمعات منها، وسط مخاوف تتعلق بمخاطر التعرض للشح والإجهاد المائي، بل وندرة المياه الصالحة للزراعة والاستهلاك الآدمي، حيث تفتح هذه التقنيات المبتكرة الباب واسعًا أمام مزيد من الاستثمارات في المجال البيئي، والاستفادة من الطلب الهائل على مصادر الحياة.

عمر ياغي

تقنية جديدة

وأعلن فريق بحثي في جامعة شنغهاي جياو تونغ الصينية، عن ابتكاره تقنية رائدة تتيح الحصول على الماء مباشرةً من الهواء، باستخدام الطاقة الشمسية، بالاعتماد على مواد هلامية وأملاح مرطبة لامتصاص الماء من الجو، وهو ما يعطي الأمل في تأمين الاحتياجات اليومية من المياه الصالحة للشرب والاستخدامات الأُخرى، خاصة في المناطق الجافة والقاحلة.

ولا ترتبط هذه التقنية المبتكرة، بحسب الفريق البحثي، بقوة الإشعاع الشمسي، حيث أثبت الجهاز المبتكر قدرته على امتصاص الماء من الغلاف الجوي في فترات الصباح وبعد الظهر، مشيرًا إلى أن كل كيلو جرام من الهلام الجاف (الذي يستخدم مواد مثل ألياف السيليلوز والسكر والكراميل والعسل والجليسيرول والملح) قادر عن امتصاص 1.2 كيلو جرام من الماء في البيئات الجوية القاحلة، و6.4 كيلو جرامات في البيئات الجوية الرطبة، وأكد أنها تقنية بسيطة وغير مكلفة.

أفكار مبتكرة

ويمكن القول إن استخلاص الماء من الهواء والتقنيات المرتبطة به ليست حديثة، فهي في مرمى اهتمامات المختصين خلال السنوات الأخيرة؛ ففي عام 2021م أعلن الباحثون في جامعة تكساس بأوستن الأمريكية، عن استخدام نوع جديد من مادة الهيدروجيل، قادرة على تجميع المياه من الغلاف الجوي بسحب الماء من الرطوبة الموجودة في الهواء، فإذا كانت مستويات الرطوبة عالية يمكن لهذه المادة تمرير الضباب عبر شبكة أو تبريد الهواء تحت نقطة الندى لتكثيف الرطوبة والحصول على الماء السائل، ولكن في ظروف الرطوبة المنخفضة والمناطق القاحلة، يجب استخلاص بخار الماء مباشرة من الهواء على شكل غاز.

وتؤكد الدراسات أن عديداً من المواد المستخدمة لسحب الرطوبة من الهواء بسهولة تتطلب قدرًا كبيرًا من الطاقة للحصول على الماء لاحقًا، لكن الباحثون في جامعة تكساس، قاموا بتطوير مادة الهيدروجيل الاصطناعية لمعالجة هذه المشكلة، حيث إنها عبارة عن شبكة بوليمر تحتفظ بشكل طبيعي بالكثير من الماء، وتتطلب طاقة أقل لإطلاق المياه مقارنة بالمواد الأُخرى، وتعمل مع ضوء الشمس كمصدر وحيد للطاقة.

وفي عام 2014م، لاحظ أستاذ الكيمياء بجامعة كاليفورنيا الأمريكية، عمر ياغي، شيئًا غير مألوف بشأن مادة جديدة تجذب الماء كان مختبره يطورها، واستطاع بالتعاون مع فريقه البحثي في تطويرها على شكل جهاز مكون من هياكل معدنية عضوية أطلق عليه "حصادة الطاقة الشمسية"، قادر على التقاط جزيئات الماء من الجو، دون الحاجة لظروف الرطوبة العالية.

تجارب ناجحة

حصاد الماء من الهواء انتقل من مرحلة التجارب المعملية للباحثين والمهتمين إلى مرحلة التطبيق الفعلي، وأصبح بمثابة فرصة واعدة للشركات الناشئة، إذ نجحت شركة "سورس هيدروبانلز" الأمريكية في تطوير جهاز يحصد الماء باستخدام الطاقة الشمسية، في شكل يشبه المولدات الكهربائية، حيث يتم استخدام كل من الألواح المائية التي تعمل بالطاقة الشمسية لتشغيل المراوح التي تسحب الهواء وتدفعه عبر المواد الممتصة للماء، من خلال عملية التكثيف السلبي لتحويل بخار الماء إلى مياه صالحة للشرب، ويتم استخدامه حاليًا في 52 دولة حول العالم

كما أعلنت "أورافو لابس"، وهي شركة ناشئة هندية، عن وضعها اللمسات الأخيرة لأكبر وحدة تشغيل تابعة لها في مدينة

فريق صيني ينجح في حصاد الماء من الهواء باستخدام الطاقة الشمسية، وباحثون في تكساس يتوصلون إلى مادة تستطيع تجميع المياه من الجو.

بنغالورو، لحصاد الماء من الجو بتكلفة معقولة وأكثر استدامة، تعمل بالطاقة المتجددة بشكل كامل، بطاقة إنتاجية 1000 لتر يوميًا، قد تزيد إلى 10 آلاف لتر يوميًا في وقتٍ لاحق، حيث تعد الشركة الهندية هي الوحيدة التي تركز على الاستدامة، ويوجد العديد من الشركات الأخرى التي تقوم بحصاد المياه من الهواء، باستخدام أجهزة تعمل بنفس طريقة مكيفات الهواء، وبالتالي تحتاج إلى طاقة كهربائية هائلة.

وتعتمد الشركة الهندية على مجففات تقوم بامتصاص الرطوبة من الهواء، والتي يتم تسخينها بعد ذلك باستخدام مصادر الطاقة المتجددة للحصول على الماء في النهاية، حيث بدأ الفريق العمل على الفكرة في عام 2017م ومنذ ذلك الحين، جمعت الشركة 2.5 مليون دولار، وقامت بتجديد تصميمها بالكامل، بشكل يُحقق انخفاض كبير في التكلفة، حيث تبلغ تكلفة إنتاج اللتر الواحد حوالي 9 سنتات أمريكية، مع توقعات بأن ينخفض إلى 3 سنتات في المستقبل القريب، وتقوم بتسويق منتجاتها من مياه الشرب النقية في المطاعم الراقية وسلاسل الفنادق في بنغالور.

الاستثمار البيئي

ويواجه العالم أزمة مياه تزداد خطورتها يومًا بعد يوم، إذ أعلنت الأمم المتحدة أن حوالي 5 مليار شخص سيواجهون نقصًا في المياه بحلول عام 2050م، وذكر معهد الموارد العالمية أن ما يقرب من نصف سكان العالم يواجهون شحًا في المياه لمدة شهر على الأقل في السنة، كما قدرت منظمة الصحة العالمية واليونيسف أن 25% من سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والمدارة بشكل آمن في المنزل،

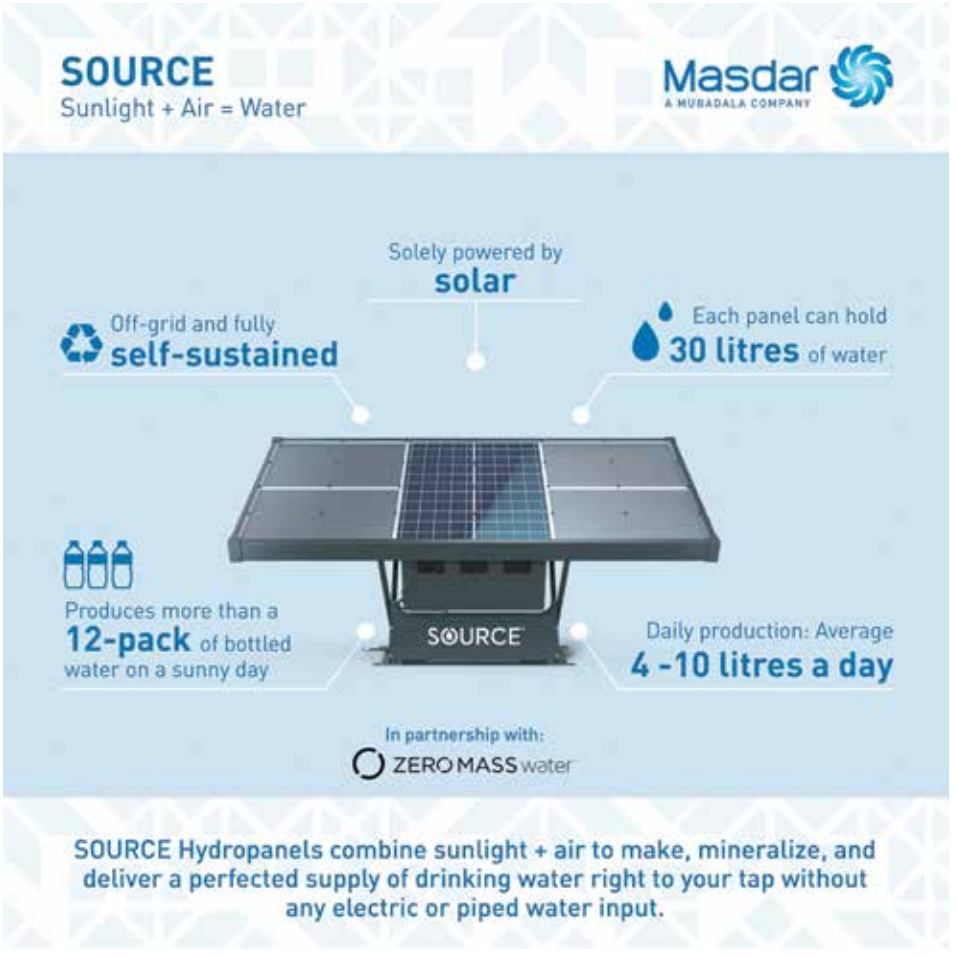

جهاز شركة "سورس هيدروبانلز" يحصد الماء باستخدام الطاقة الشمسية

وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة للتقنيات المبتكرة في الحصول على المياه من الهواء.

ويؤكد مختصون على أن هذه الأجهزة والتطبيقات الحديثة تعد رخيصة الثمن وسهلة النقل، فعلى سبيل المثال، تمكن الباحثون في شركة "إكس" التابعة لشركة "ألفابت" الأمريكية، من تطوير جهاز بمساحة متر مربع واحد، وقادر على إنتاج مياه صالحة للشرب بتكلفة 10 سنتات للتر الواحد، مما يمثل فرص استثمارية لرواد الأعمال وصغار المستثمرين للدخول إلى هذا المجال.

وتناولت دراسات عدة المزايا النسبية للاستثمار في مجال حصاد الماء، والتي تتمثل في توفير مصدر مياه غير محدود تقريبًا مع عدم وجود تأثير بيئي يذكر، نتيجة الاعتماد على الطاقة الشمسية، ويعمل بشكل مستقل عن شبكة الطاقة، كما أنه يقوم بتوفير المياه في الموقع، وبالتالي لا توجد تكلفة للنقل أو التخزين.

وفي ذات السياق، تقول المديرة التنفيذية لشركة تطوير الطاقة والمياه الأمريكية، إيرما فيلاسكيز، إن مشكلة ندرة المياه ليس لها حدود، مما تجعل الحاجة مُلحة لتطوير تقنيات حديثة، مشيرةً إلى أن الحل الذي تقدمه الشركة يتمثل في مولد مياه جوي قادر على استخراج 300 ألف لتر من الماء يوميًا، باستخدام تكنولوجيا التبريد فائقة الكفاءة للتكثيف، ويمكن لهذه التكنولوجيا أن تكون خطوة جيدة في تطوير مزيد من حلول توليد المياه التي تدمج التقنيات المتجددة.

وأضافت أنه يجب علينا أن نستمر في الاستثمار ونؤمن بأننا قادرون على القيام بذلك، على الرغم من أن التحدي كبير، ولفتت إلى أن الشركات والمستثمرين المحليين في هذا القطاع بحاجة إلى فهم البصمة المائية والاستدامة في المنطقة المخطط العمل فيها، لأن هذه عوامل تضمن نجاح الاستثمار وفي الوقت نفسه تحقق الاستدامة البيئية.

ويمكن القول بأن الهواء أصبح مصدر المياه العذبة الجديد، وأن الاستثمار في هذه التقنيات الحديثة يحقق عوائد اقتصادية وبيئية كبيرة، بالنظر إلى أن إنتاج مليون لتر يوميًا من الهواء، يعني توفير أكثر من 2.5 مليون لتر من المياه الجوفية وأكثر من 15 إلى 20 طنًا من ثاني أكسيد الكربون. ■

لاقندر

الخرسانة

الخرسانة الحية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

مستوحاة من الجسم البشري، وقادرة على إصلاح نفسها ومعالجة الشقوق ذاتيًا، إنها "الخرسانة الحية" التي تعد بمثابة طفرة وثورة في عالم البناء والتشييد، ربما ستغير مفاهيم وقواعد هذه الصناعة وتفتح آفاقًا واسعة للاستثمار، حيث توصل فريق بحثي أمريكي، إلى طريقة يمكن من خلالها استخدام البكتيريا في إصلاح الأضرار والشقوق بشكل تلقائي.

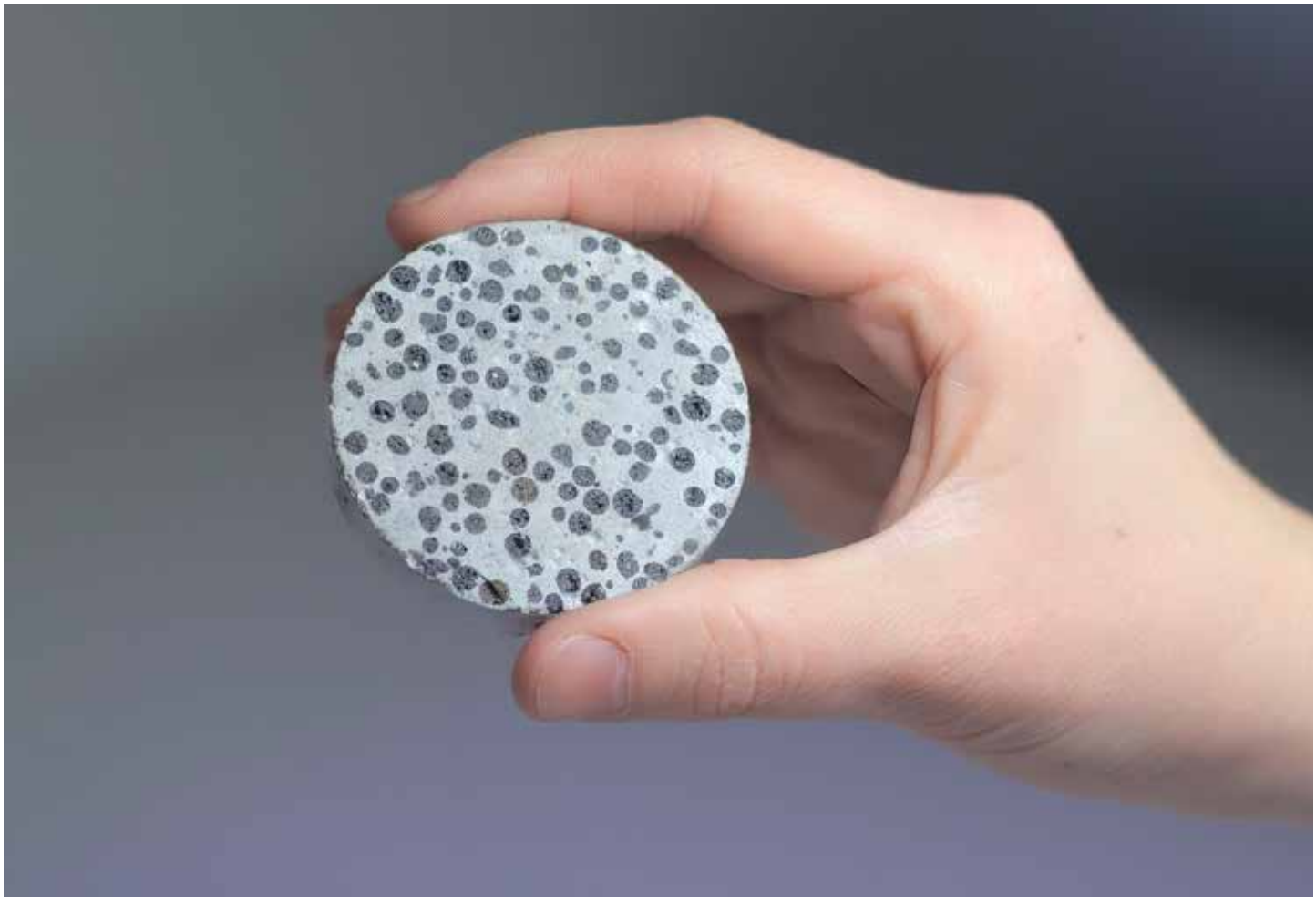

أمير فرنام

ويقول قائد الفريق البحثي في كلية الهندسة بجامعة دريكسيل، أمير فرنام، إن هذا التطور المثير يستكمل الجهود المستمرة لتحسين مواد البناء باستخدام الإلهام من الطبيعة، وأشار إلى أن الخرسانة الحية مستمدة من الطريقة القديمة التي كان يستخدمها عمال البناء الأوائل، الذين كانوا يخلطون نوعًا من الألياف في الطين، إلى المستوى التالي، عبر تحويل هذه الألياف (كانت تعتمد على شعر الخيل) إلى نظام أنسجة حية تدفع البكتيريا المعالجة للخرسانة إلى موقع الشقوق لإصلاح الأضرار.

نظام مبتكر

وقدم الفريق البحثي وصفًا تفصيليًا لهذا النظام، وهو عبارة عن ألياف بوليمر مغطاة بهيدروجيل محمل بالبكتيريا وقشرة واقية تستجيب للأضـرار، حيث تعمل شبكة الألياف الحيوية المدمجة داخل الخرسانة على تحسين متانتها، وتمنع الشقوق من النمو، وتمكن من إصلاحها ذاتيًا، وأطلقوا عليها اسم "بايوفايبر".

34% نمو متوقع لسوق الخرسانة ذاتية المعالجة عالميًا بحلول عام 2030م.

وأضاف فرنام، "نرى كل يوم أن هياكلنا الخرسانية القديمة تتعرض للضرر، مما يقلل من عمرها الافتراضي ويتطلب إصلاحات حرجة ومكلفة، فتخيل أنها تستطيع إصلاح نفسها كما تقوم أنسجة بشرتنا بذلك بشكل طبيعي"، وأشار إلى أنه "إذا كانت أنسجة البشرة تقوم بذلك من خلال بنية ليفية متعددة الطبقات مملوءة بالألياف بمساعدة سائل الشفاء الذاتي لدينا وهو الدم، فإن الألياف الحيوية (بايوفايبر) تحاكي هذا المفهوم وتستخدم البكتيريا التي تصنع الحجارة لإنشاء خرسانة حية ذاتية الإصلاح تستجيب للضرر".

وأوضح الفريق البحثي أن نظام "بايوفايبر" يستخدم 4 أنواع من البكتيريا التي تسهم في تكوين الرواسب المعدنية والحجارة، وهي "ثيوباكيلوس فيروكسيدانس" لأكسدة مركبات الكبريت والحديد، "ليسينيباسيلوس كرويكوس"، لتكوين المعادن وخاصة كربونات الكالسيوم، "ليبتوثركس ديسكوفورا"، وهي المسؤولة عن إنتاج أغلفة خيطية رفيعة، و"البكتيريا الزرقاء"، والتي يستخدم بعضها في تكوين الهياكل ذات طبقات تتشكل عن طريق محاصرة وربط الحبوب الرسوبية بواسطة الحصائر الميكروبية.

وحول طريقة عمل هذا النظام البكتيري المبتكر، يوضح الفريق البحثي أنه يتم وضع البايوفايبر في شبكة بجميع أنحاء الخرسانة أثناء صبها، ويعمل كعامل دعم معزز لها، لكن قدراته الحقيقية لا يتم الكشف عنها إلا عندما يخترق الصدع الخرسانة بدرجة كافية لاختراق الغلاف الخارجي لبوليمر للألياف، وعندما يشق الماء طريقه إلى الشق ويصل في النهاية إلى الألياف الحيوية، فإنه يتسبب بتمدد الهلام المائي ودفع طريقه خارج القشرة نحو سطح الشق، وأثناء حدوث ذلك تُنشط البكتيريا من شكلها الداخلي في وجود الكربون ومصدر المغذيات في الخرسانة، وتتفاعل البكتيريا مع الكالسيوم الموجود في الخرسانة، وتنتج كربونات الكالسيوم التي تعمل كمواد دعم لملء الشقوق على طول الطريق إلى السطح"، لافتًا إلى أن المؤشرات المبكرة تشير إلى أن البكتيريا يمكن أن تقوم بعملها في أقل من يوم أو يومين.

وأكد خبراء على أن ما توصل إليه الفريق البحثي الأمريكي يعد إنجازًا كبيرًا خاصة فيما يتعلق بسرعة البكتيريا في إصلاح الشروخ الخرسانية، لكنهم أعربوا عن اعتقادهم بأن الدراسة لم تحدد نوع وحجم هذه الشروح التي تستطيع البكتيريا إصلاحها ذاتيًا، ومدى قدرتها على العمل مجددًا بعد إصلاح الشروخ مرة أخرى، مشيرين إلى أن إطالة عمر الخرسانة يساعد في تقليل الغازات الملوثة للبيئة، حيث إن صناعة الخرسانة والتي تتطلب درجات حرارة عالية مسؤولة عن 8% من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية.

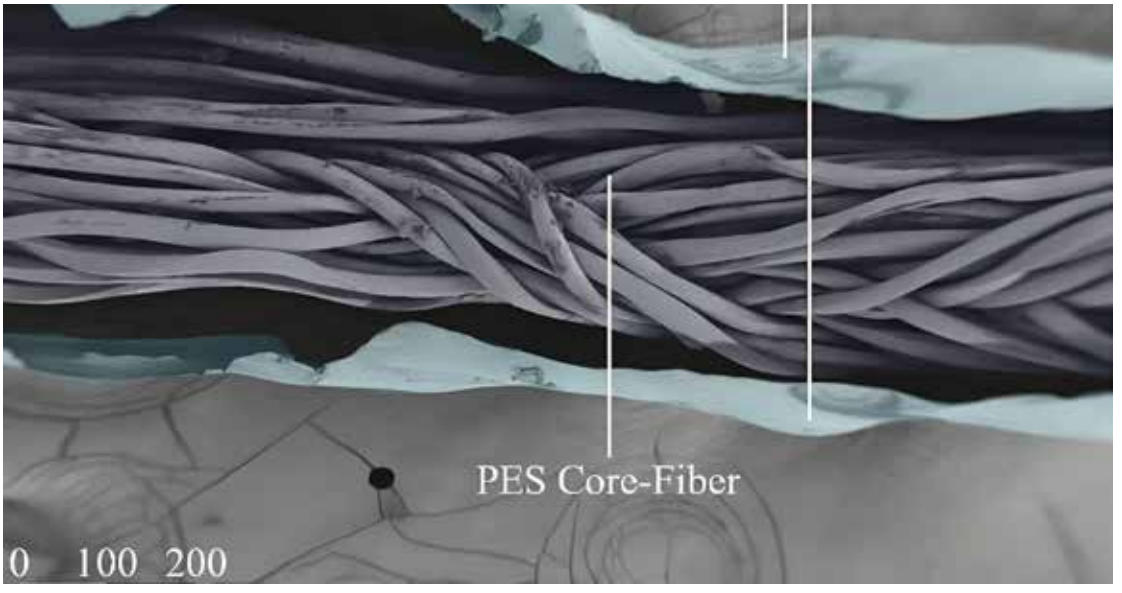

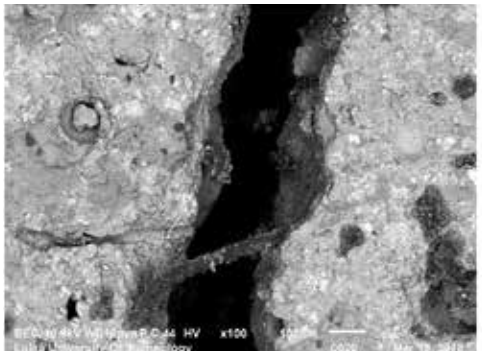

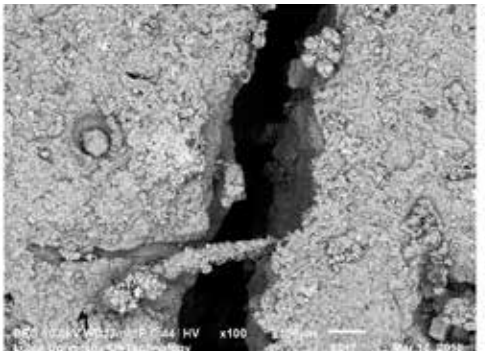

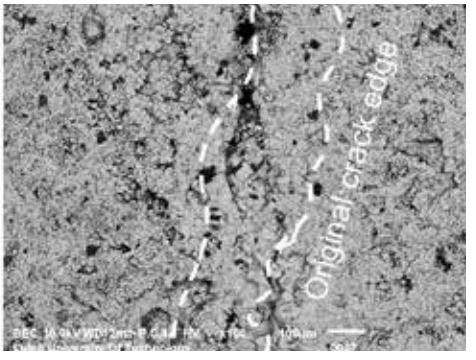

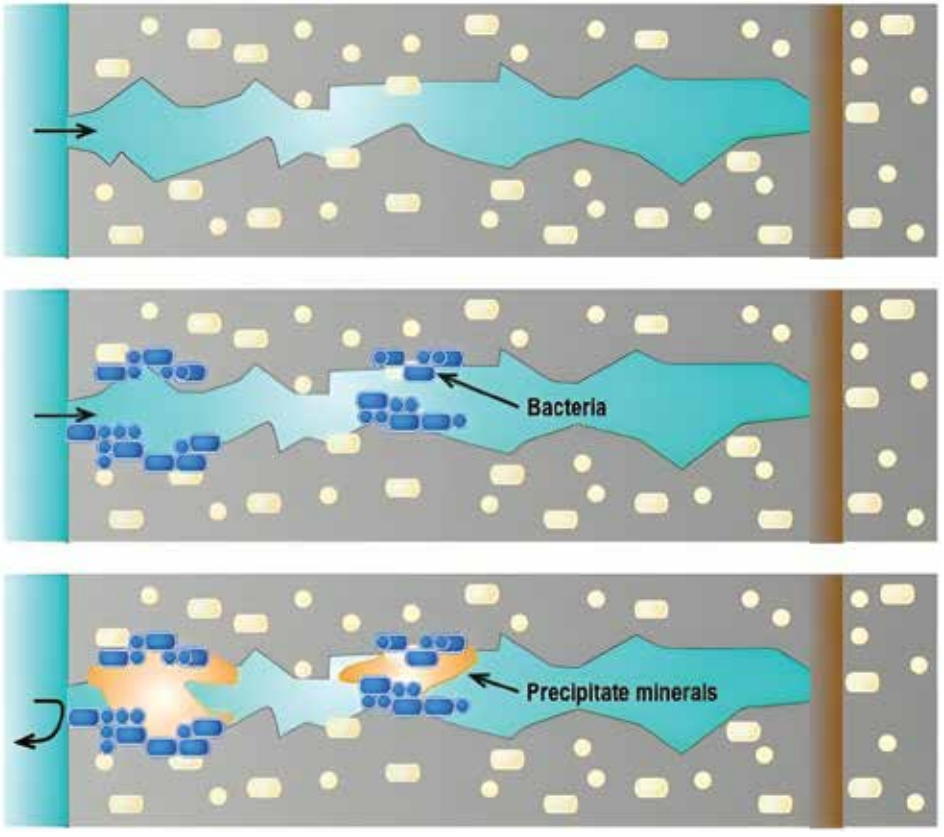

تجارب عديدة

ويأتي إعلان جامعة دريكسيل عن الخرسانة الحية، بعد عام تقريبًا على اكتشاف فريق من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة هارفارد الأمريكية، أسرار الخرسانة ذاتية الشفاء في روما القديمة، وفي غضون ذلك، تعاونت ولاية لويزيانا ووكالة ناسا مؤخرًا لتطوير خرسانة بدون ماء للطباعة ثلاثية الأبعاد على القمر، بينما في وقت سابق، طور باحثون في "إي تي أتش زيوريخ" بسويسرا، رغوة لها قدرة عالية على العزل الحراري، يساعد على صلابة ومتانة الخرسانة وتحافظ عليها من الشروخ.

وعلى الرغم من نجاح الفريق البحثي الأمريكي في تطوير خرسانة حية يتم استخدامها في بناء هياكل خرسانية قوية وقادرة على إصلاح نفسها، إلا أنها غير مفيدة بالنسبة للهياكل الخرسانية القائمة بالفعل، ولا تساعد هذه التقنية في إصلاح ما بها من أضرار، وربما هذا ما دفع فريق بحثي أمريكي آخر بقيادة ميجا هوبلر، وهي أستاذ مشارك في قسم الهندسة المدنية والبيئية والمعمارية بجامعة كولورادو بولدر، إلى التفكير في طريقة مستوحاة من الأوعية الدموية البشرية، لإصلاح الخرسانة

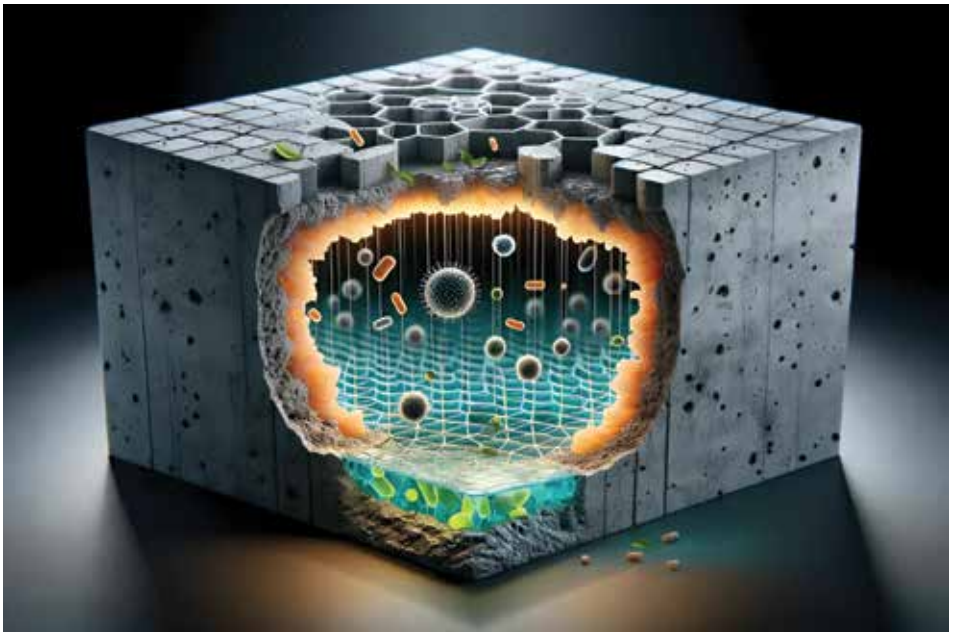

70 مليار دولار إيرادات سوق الخرسانة الحية في 2023م وتوقعات بنمو سنوي 33.5% .

التي تعاني من الشقوق والثقوب، وحصلت على منحة من وزارة الدفاع الأمريكية بقيمة 10 ملايين دولار لإنجاز هذا المشروع البحثي.

وذكرت هوبلر "بالمقارنة مع المشاريع الأخرى التي عملت عليها والتي تستخدم الأساليب الحيوية للتطبيقات الهندسية، يركز هذا المشروع بشكل خاص على الأوعية الدموية، نحن نستمد الإلهام من فكرة أن شبكات الشقوق الخرسانية توفر بشكل طبيعي مساراً مشابهاً للأوردة في أجسامنا، ومن خلال إنشاء مسار بيولوجي داخل الهيكل، يمكننا إدخال العناصر الغذائية والكائنات الحية، مما يتيح قدرات الإصلاح الذاتي، وستقوم البكتيريا بإصلاح الشقوق من خلال ترسيب المعادن".

وأضافت أن الاستفادة من الشبكات المتصدعة لإطالة عمر الهيكل الخرساني لم يتم القيام بها من قبل على الإطلاق، وأن النهج الذي يتبعه الفريق لديه القدرة على إحداث تحول في صيانة الهياكل الخرسانية ومتانتها، مما يقلل تكاليف الإصلاح والصيانة على المدى الطويل.

الخرسانة ذاتية المعالجة

وثمة تقديرات تشير إلى أن سوق الخرسانة ذاتية المعالجة (يطلق عليها أحيانًا ذاتية الشفاء)، يبلغ قيمته 745 مليار دولار خلال الفترة (2023م - 2030م)، بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 34%، على أن يصل إلى 935 مليار دولار بحلول 2032م، وأنه مدفوع بزيادة الاستثمارات في مشاريع البناء الضخمة والمشاريع البحثية المختلفة، فضلاً عن النمو المتسارع في صناعة البناء والتشييد، والمزايا النسبية لها، والتي تتضمن الفائدة الطويلة للبنية التحتية، وسهولة الاستخدام، وانخفاض تكاليف الصيانة، في ظل إيرادات سوق بلغت حوالي 70 مليار دولار في 2023م، وسط توقعات بأن تنمو الإيرادات بمعدل سنوي مركب 33.5% بحلول 2032م.

ويؤكد مختصون أن قطاع العقارات يتسم بالابتكار والنمو المتسارعين، فضلاً عن الاعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة في البناء، ومن أبرز التقنيات الناشئة الخرسانة ذاتية المعالجة، والتي تعد بمثابة ثورة هائلة في صيانة المباني ومتانتها، وتطلق هذه المادة الذكية الجديدة العنان لعالم جديد تمامًا من الإمكانات لهذا القطاع.

وأشاروا إلى أنه من وجهة نظر الاستدامة، أصبحت هذه المواد شائعة على نطاق واسع، حيث أصبحت الاستدامة موضوعًا رئيسيًا في جميع أنحاء العالم، وأصبح من الضروري لقطاع العقارات معالجة هذه المشكلة من خلال إنشاء مبانٍ متوافقة ومعتمدة صديقة للبيئة، وبالتالي يُعدُّ هذا النوع المبتكر من الخرسانة وسيلة ممتازة للبناء لتطوير المشاريع التي تقلل من الانبعاثات وتحافظ على البصمة البيئية، حيث إنها تكون مستمدة من مواد غير سامة وصديقة للبيئة.

وأضافوا أنه في حين أن هذه المواد حاليًا خيار مكلف مقارنة بالخرسانة التقليدية، فمن الصحيح أيضًا أنه مع زيادة الطلب، من المتوقع أن تنخفض التكلفة، مما يجعلها في متناول صناعة البناء والتشييد، فضلاً عن مساعدتها المطورين على مشاريع فريدة ذات جاذبية عالمية من حيث التصميم والبناء والاستدامة. ■

ثروات

استراتيجية البقاء

استراتيجية البقاء..

الاقتصاد - هيئة التحرير

يستخدم عديد من أصحاب الثروات والأعمال استراتيجيات مختلفة للبقاء والاستمرار في صدارة المنافسة، إلا أن أهم هذه الاستراتيجيات هي تلك المعروفة باستراتيجيات طويلة المدى، كونها القادرة على رؤية ما وراء الحاضر والمستقبل، والتي عند وضعها بشكل صحيح توفر العديد من الفوائد والمزايا، لذلك إذا كان أصحاب الثروات يبحثون عن طريقة لتعزيز أدائهم وتنمية ثرواتهم وتعزيز صلابتها أمام المتغيرات، فإن استشراف المستقبل بخطط طويلة المدى هو ما تحتاجه، والذي أصبح ليس مجرد ترف في الأوقات الجيدة، وإنما حاجة ضرورية للبقاء والاستمرار في جميع الأوقات.

فأصبح ضروريًا على أصحاب الثروات، في ظل ما يشهده العالم من تطور سريع ومتلاحق لاسيما في مساراته التكنولوجية التي باتت تتقدم بشكل شبه يومي، التعاطي مع حالة التطور السريع هذه، وذلك بالارتكاز على استراتيجية مستقبلية محكمة بمضامينها التعريفية والتنفيذية تمكنهم من رؤية المستقبل واحتياجاته ومن ثم الحفاظ على ثرواتهم وحمايتها من "صدمة التطور"، هذه الصدمة وعلى الرغم ما تحمله من إيجابيات مُحفزة على النمو، تدفع راغبي الحفاظ على ثرواتهم واستدامة نموها بابتكار أدوات وآليات جديدة تمكنهم من ملاحقة التطور، إلا أنها قد تؤدي إلى الانهيار في حال عدم ملاحقتها وانتفاء الرغبة والقدرة على الابتكار.

ثلاثة مستويات

وبشكل عام ثمة ثلاثة مستويات للاستراتيجيات، يتجسد المستوى الأول منها فيما يُعرف باستراتيجية السياسة العامة أو التوجه العام للشركة بما يعكس الاتجاهات العامة نحو النمو وطرق إدارة الأعمال وخطوط منتجاتها لتحقيق التوازن، فهي الاستراتيجية المحددة لنوعية الأعمال التي يجب أن يرتبط بها أصحاب الثروات، وكذلك تدفق الموارد والأموال، وعلاقاتها المجتمعية، فيما يتجسد المستوى الثاني من الاستراتيجيات فيما يعرف باستراتيجية الأعمال أو استراتيجية إدارة التنافس، وهى تركز على تحسين الوضع التنافسي لمنتجات أو خدمات الشركة، أما المستوى الثالث من الاستراتيجيات هو استراتيجية الموارد البشرية، والتي تتعلق أساسًا بتعظيم الكفاءة فهي تطور وتضع المسارات اللازمة لتحسين الأداء.

وتعرف الاستراتيجيات بأنها خطط منهجية تتضمن طرقًا وأساليبًا مبنية على فنون التخطيط، وتقوم على فن إدارة العمليات بشكل منظم وشامل ومتكامل وتصل في محصلتها النهائية لتنفيذ أهداف السياسات العليا التي تشكل منطلقًا لها.

الضوء الإرشادي

وثمة اتفاق عام بأن تحقيق الثروة واستدامتها يتطلب عادة استراتيجية طويلة المدى أو بالأحرى ما يُعرف باستراتيجية البقاء، والتي يُنظر إليها باعتبارها الضوء الإرشادي للمستقبل أو النظرة الاستشرافية التي توفر خارطة طريق ممتدة لتحقيق الأهداف المالية وتساعد الشركات على البقاء ومواجهة الاضطرابات والمتغيرات؛ إذ تمثل النهج

اتفاق عام بأن تحقيق الثروة واستدامتها يتطلب عادة استراتيجية طويلة المدى، والتي يُنظر إليها باعتبارها الضوء الإرشادي للمستقبل أو النظرة الاستشرافية التي توفر خارطة طريق ممتدة لتحقيق الأهداف.

الذي يركز على النمو المستدام والاستقرار المالي مع مرور الوقت، ومن خلال اعتمادها يتمتع أصحاب الثروات بفرصة أكبر لتحقيق أهدافهم المالية وتأمين استدامة أعمالهم، وذلك بالارتكاز على الاستثمارات طويل الأجل بالشراء ومن ثم الاحتفاظ بالأصول لفترة أطول ما يمنح صاحب الثروة تحقيق عائد محتمل على الاستثمار على المدى الطويل من خلال الاستفادة من أثر العائد المركب على تنمية الثروة.

استشراف المستقبل

ويتحقق الاستشراف الاستراتيجي من خلال مجموعة من الآليات والخطوات اللازمة التي تمكّن أصحاب الأعمال من جمع المعلومات من مصادر موثوقة والربط بينهما لاتخاذ قرار استراتيجي فيما يتعلق بالمستقبل وتساعد هذه المعطيات والمعلومات الموثوقة على تشكل الأهداف وصياغتها ومن ثم صناعة الرؤى الكبرى وتنبثق منها خطط قصيرة الأمد واستراتيجيات من شأنها المساهمة في صنع قرارات سليمة وحاسمة في آنٍ واحد.

وتوفر الاستراتيجيات طويلة المدى حاجزًا ضد التحديات غير المتوقعة، ومن خلال تنويع عملياتها، تستطيع الشركات توزيع المخاطر وتقليل التعرض لتقلبات السوق، كما أنها تتضمن مبادرات تهدف إلى رعاية بناء العلامات التجارية القوية وتنمية ولاء العملاء، فضلاً عن تنمية المواهب والاحتفاظ بها؛ إذ تمتد الاستراتيجيات طويلة المدى إلى القوى العاملة، فالشركات التي تستثمر في تنمية المواهب وتخلق بيئة عمل مواتية تجتذب أفضل المواهب وتحتفظ بها.

بوصلة الأعمال

وفيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي وما يمثله من مشهد دائم التطور يكاد لا ينقطع، تتضمن الاستراتيجيات طويلة المدى خططًا لتبني ودمج التقنيات الناشئة؛ إذ يعد سعي الشركات للأتمتة والخدمات اللوجستية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بمثابة شهادة على رؤيتها طويلة المدى لتحقيق الكفاءة ورضا العملاء.

فالاستراتيجيات طويلة المدى هي البوصلة التي توجه الأعمال عبر السوق التنافسية، فهي توفر إحساسًا بالاتجاه، وتمكن من التكيف مع الظروف المتغيرة، وتساعد الشركات على إنشاء إرث من النجاح، سواء كان الأمر يتعلق بالاستقرار المالي، أو تخفيف المخاطر، أو بناء العلامة التجارية، أو تبني الابتكار، فإن الإستراتيجية طويلة المدى جيدة الصياغة هي المحرك الرئيسي لنجاح الأعمال، فهي بمثابة التزام بالمستقبل واستشرافًا له، وشهادة على المرونة والتعاطي الإيجابي مع الظروف المتغيرة، وخريطة طريق لتحقيق الأهداف الأكثر طموحًا.

"يتحقق الاستشراف الاستراتيجي من خلال مجموعة من الآليات والخطوات اللازمة التي تمكّن أصحاب الأعمال من جمع المعلومات من مصادر موثوقة والربط بينهما لاتخاذ قرار استراتيجي فيما يتعلق بالمستقبل.

ويختلف طول المدة الزمنية التي تغطيها الخطط اختلافًا كبيرًا فيما بين أصحاب الثروات في مختلف أنحاء العالم؛ وذلك بسبب تميُّز طبائع الأعمال بشكل كبير، إلى جانب اختلاف التوجُّهات الزمانية في المجتمعات المختلفة.

مرونة أكبر

وفي الواقع، كلَّما كانت مدة الخطة أطول، كلما ازداد الوعي بحالات عدم اليقين أمام المخططين في معظم الأحيان، نتيجةً لذلك، غالبًا ما تكون الخطط طويلة المدى أكثر إدراكًا للتغيرات المستقبل من الخطط قصيرة المدى، كما أنَّها غالبًا ما تبتعد عن الطابع السريع وتكون ذات تفاصيل ومرونة أكبر مقارنةً بالخطط قصيرة المدى، وذلك بهدف التعامل المناسب مع المواقف المُبهمة (التي لم تتضمّنها الخطّة)، بالإضافة إلى ذلك، تميل الخطط طويلة المدى إلى أن تكون ذات طابع إرشادي وتوجيهي أكثر من غيرها.

وترتبط استراتيجيات المدى الطويل ارتباطًا طرديًا بممارسات الإدارة الاستراتيجية، فلكما كانت الإدارة الاستراتيجية جيدة وتدرك مسارات الوصول للأهداف، كلما تحققت النتائج الإيجابية، إذ يتفوق أصحاب الأعمال الذين يمارسون الإدارة الاستراتيجية في أدائهم عن هؤلاء الذين لا يمارسونها، وذلك للفوائد التي تجنيها من خلال تطبيقهم لهذا المفهوم، كونها تُوفر أهداف واتجاهات واضحة عن مستقبل الأعمال، وتساعد في تخصيص الموارد على أوجه الاستخدامات المتعددة للأنشطة المختلفة، وتُسهم في إعداد وتهيئة أصحاب الأعمال وتنمية مهاراتهم القيادية من خلال المشاركة في أنشطة الإدارة الاستراتيجية، فضلاً عن دورها في مساعدة المديرين على التحول إلى الأداء المبادر وليس الأداء بردود الأفعال، ومساعدة متخذي القرارات على تحسين جودة قراراتهم، فعدم تطبيق الإدارة الاستراتيجية يؤدي إلى زيادة التكلفة الناتجة عن سوء اتخاذ القرارات، وفشل الإدارة في التعامل مع الملامح المتشابكة للإدارة العامة مثل تصارع القيم، والغموض وعدم التأكد البيئي، وعدم وضوح المعلومات عن الأداء.

إدارة واعدة

وإجمالاً يمكن القول إن الإدارة الاستراتيجية إدارة واعدة وذلك للمزايا العديدة التي من الممكن أن توفرها على صعيد الحساسية الملحوظة تجاه الرؤية المستقبلية وتعزيز الاستيعاب والفهم للتغير والتطور المستمرين للبيئة الداخلية والخارجية وتحديد إمكانية الملاءمة بين المنظمة وهذه التغيرات.

وأن الخطة الاستراتيجية بعيدة المدى ما هي إلا أداة إدارية توجه الأعمال إلى أداء أفضل ونجاح طويل الأمد، وإن أُحسن إعدادها وتطبيقها، يعني أن الخطة الاستراتيجية تمتلك حظًا وافرًا فالعمل بالخطة الاستراتيجية يركز الجهود الكلية، ويوحد الفريق في اتجاه واحد، كذلك تساعد على إرشاد المدراء والمسؤولين عند الحاجة لوضع قرارات مصيرية وصعبة متعلقة بالعمل. ■

ساحة الحرب!

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

يُشبَّه اليابانيون بورصات التداول بساحة الحرب التي تتطلب الإعداد والتجهيز المتقن لها قبل خوض غمارها، وهم بالتالي يؤمنون بأن هذه الساحة لا تحتمل إلا أحد أمرين: إما الانتصار أو الخسارة فيها كناية عن ربح المال أو خسارته في البورصة!

تميّز التجار اليابانيون في منتصف القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ميلادي باهتمامهم بدراسة ظروف السوق التجارية والمؤثرات المحيطة بها كحالة الطقس، وطرق الإمداد والمواصلات، وحجم العرض والطلب، والمخزون ووضع المناطق من حيث الاستقرار من عدمه، حينها كانت السلعة الرئيسية هناك هي: الأرز الذي يمثل وسيط التداول مقابل السلع الأخرى لعدم وجود عملة متفق عليها، وبالتالي طوروا من أساليبهم في عمليات التصنيف والتوزيع وتحليل الأسعار التاريخية وإنشاء سجلات خاصة بها (بمثابة مسك الدفاتر).

ومن ثمار تلك الجهود تم إنشاء أول بورصة في العالم لتداول الأرز ((Dojima Rice Exchange في منطقة أوساكا اليابانية أعقبها إنشاء بورصات محلية أُخرى، ومنها انبثق أول تنظيم لتداول العقود الآجلة في التاريخ وشكلت تداولات البورصة النواة الحقيقية لبداية ظهور التحليل التقني (الفني) الياباني للأسواق المالية، والذي تطور لاحقًا ليصبح ما يعرف حاليًا بالتحليل الفني باستخدام الرسوم البيانية المصوغة بالشموع اليابانية، ومنه استنبط رواد التحليل الفني الغربي في القرن الماضي معظم نماذج التحليل الفني التقليدية.

بقياس اليوم فإن تداولات التجار المهرة في اليابان في بورصات الأرز وقتها لم تكن عشوائية، بل استندت على التحليل السياسي والاقتصادي وبشقه الجزئي المسمى التحليل الأساسي، فضلاً عن التحليل الفني لاحقًا وهي جميعها كعتاد ورؤية من المستلزمات الواجب تدبرها قبل خوض المعركة في ساحة القتال (البورصة).

ما ينطبق على بورصة دوجيما للأرز منذ القرن الثامن عشر ميلادي ينطبق على كافة بورصات التداول المالية حاليًا من حيث الأدوات التي يستوجب على المتداول التمرس بها قبل التعامل مع تلك الأسواق المالية.

فأسواق رأس المال بمختلف أنواعها (سلع - سندات - أسهم - عملات - مشتقات) ليست بالمؤسسة الخيرية أوالتكافلية إنما هي أشبه بساحة الحرب ذات المعارك المستدامة والمقننة مسبقًا، والتي تدور رحاها بين أطراف مالية متعددة (ليس بالضرورة أن تراهم، بل عليك تلمس خطواتهم وفهم سلوكهم)، قد أعدت عدتها ووضعت خططها المسبقة للظفر بها. ومن دلف لمضمارها دون استعداد ودراية وتحوط فستصبح أمواله من غنائم الأمس!

وقفات:

- الكفاءة باستخدام التحليل الفني والفهم الجيد للتحليل الأساسي والإلمام الكاف بالمؤثرات الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن المتابعة الحثيثة للسوق هي من مميزات متداول أسواق المال الناجح.
- تبدو أسواق الأسهم محصورة الفهم بالنسبة للكثيرين باعتبارها ليست سوى أسواق العرض والطلب، ومنها يمكن تحقيق الأرباح من خلال الفارق بين سعر الشراء والبيع، أو من خلال الأرباح الموزعة، إلا أن هذه النظرة تبقى ظاهرية وقاصرة في فهم الدور الاقتصادي المؤثر لتلك الأسواق وعلاقتها بالسياسة النقدية من خلال تأثير حجم الكتلة النقدية الداخلة إليها والخارجة منها بمعدل التضخم!

تقرير
سياحة

السفر نحو المملكة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

نتيجة لعديد من العوامل بخاصة حالة التطور التقني المتسارع، الذي سهل من عمليات الحجز والاطلاع على التجارب السياحية المماثلة، تضاعف عدد السياح الوافدين سنويًا على مستوى العالم في العقدين الماضيين من 639 مليونًا عام 1999م إلى مليار ونصف عام 2019م، كما قُدّرت المساهمة الاقتصادية لقطاع السياحة عالميًا بحسب تقرير للأمم المتحدة بنحو 1.9 تريليون دولار في عام 2021م، وهي أعلى من 1.6 تريليون دولار في عام 2020م، لكنها أقل بكثير من قيمة ما قبل جائحة كورونا التي وصلت إلى 3.5 تريليون دولار.

منظومة سياحية متكاملة

وانطلاقًا من أن السياحة صناعة متعددة الأوجه، ومجزأة ومنتشرةً، ومتداخلة بين عدد من الجهات والمجموعات والأفراد، فكل مؤسسات المجتمع وأفراده يشاركون في هذه الصناعة، وهذا النمو المطرد في القطاع السياحي العالمي، أولت المملكة أهمية كبيرة للقطاع السياحي واعتبرته ركيزة أساسية في تحقيق مستهدفاتها بتنويع الاقتصاد الوطني والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فعمدت إلى تكوين منظومة سياحية متكاملة تضم كلًّا من وزارة السياحة وصندوق التنمية السياحي والهيئة السعودية للسياحة، والهيئة السعودية للبحر الأحمر، وبرنامج الربط الجوي، ومجلس التنمية السياحي، والتي تأسست كل منها وفقًا لأفضل المعايير العالمية، لتتكامل أدوارها في تحقيق طموحات ومستهدفات القطاع.

ومنذ إطلاق الرؤية اتجهت المملكة لتطوير البنية التحتية للسياحة من حيث الإنفاق على المطارات والفنادق والمنشآت السياحية وتحديث التشريعات بهدف تحسين بيئة العمل لشركات السياحية وتشجيعها على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، كما تم إطلاق تأشيرات سياحة لزيادة عدد الزيارات السياحية وتطوير التجربة السياحية للقادمين إلى المملكة، وأطلقت وزارة السياحة بنهاية عام 2022م عشر لوائح جديدة تعنى بتنظيم عمل وإدارة الوجهات السياحية ومرافق الضيافة، حيث تهدف هذه اللوائح إلى المساهمة في خلق بيئة جاذبة للاستثمار تُراعى فيها سهولة الأعمال والابتكار والاستدامة، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة وحماية حقوق السائح، إضافة إلى دعم القطاع وزيادة فرص العمل المباشرة التي تجاوزت عام 2022م ما كان مستهدفًا بنسبة 139%.

المركز الثاني عالميًا

أصبحت المملكة أكثر انفتاحًا على العالم وجذبت إليها الزوار من شتى البلدان، وعززت مكانتها كوجهة سياحية عالمية، فجاءت في المركز الثاني عالميًا في نسبة نمو عدد السياح الوافدين خلال الشهور السبعة الأولى من العام 2023م، وارتفعت قوائمها السياحية وتنوعت مناطقها السياحية وأنشأت المشاريع الجديدة، ونفذت مبادرات في مجالات الآثار والثقافة والتعليم والفنون، وجذبت الفعاليات الكبيرة، واستثمرت موقعها الجغرافي، وعملت على رفع جودة المرافق والخدمات، ورحبت بالزوار من مختلف دول العالم ليعيشوا تجربة سياحية فريدة، ويتعرفوا عن قرب على المملكة وتراثها الغني كوجهة عالمية فريدة.

وصل عدد المسافرين الدوليين إلى المملكة قرابة الـ 27 مليون سائح بنهاية عام 2023م.

وزارة السياحة
Ministry of Tourism

150 مليون سائح في 2030م

وقد شهد القطاع نموًا كبيرًا يراه الخبراء السياحيون مؤشرًا لانطلاق عديد من فرص الاستثمار في المجالات السياحية؛ إذ وصل عدد المسافرين الدوليين إلى المملكة قرابة الـ27 مليون سائح بنهاية عام 2023م، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 50% مقارنة بعام 2019م، كما سجلت المركز الأول بين دول مجموعة العشرين من حيث نمو عدد السياح القادمين إليها، بنسبة نمو بلغت 121%، ما يبرهن فاعلية الخطوات الحيوية التي اتخذتها المملكة في سبيل تعزيز دور القطاع السياحي، واستقطبت أكثر من 94 مليون زيارة خلال عام 2022م منها 16.5 مليون زيارة من الخارج، و77.5 مليون رحلة سياحية داخلية، فيما تطمح للوصول إلى 150 مليون سائح (80 مليونًا من الداخل و70 مليونًا من الخارج)، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة للقطاع السياحي، كما تعمل على تحفيز الاستثمارات في هذا المجال لتحسين الخدمات السياحية وتوفير تجارب سياحية متنوعة؛ باستقطاب استثمارات تقدر بـ115 مليار ريال وتخطط لأن تكون المملكة ضمن أكثر 5 دول استقبالاً للسياح في العالم، وتعمل الآن على زيادة القدرة الاستيعابية لمطاراتها إلى 150 مليون راكب سنويًا، كما تعمل على تطوير وجهات سياحية جديدة.

وثمة تقارير سياحية تتوقع بحلول عام 2030م أن تكون 50% من الزيارات للمملكة بغرض الترفيه، يليها 32% للسياحة الدينية، و10% لزيارة الأصدقاء والأقارب، و9% زيارات أعمال، وكان عام 2019م، قد شهد فعليًا 45

مليون زيارة منها 40% كانت بغرض سياحة الترفيه، و38% كانت سياحة لغايات دينية، و13% لأغراض زيارة الأصدقاء والأقارب، و9% كانت زيارات عمل.

قيادة المشهد السياحي عالميًا

وتأتي هذه النتائج كمتابعة للإنجازات المتميزة التي حققتها المملكة في قطاع السياحة وقيادتها للمشهد العالمي في هذا القطاع الحيوي، كان آخرها استضافة المملكة بعاصمتها القديمة (الدرعية التاريخية) لفعاليات يوم السياحة العالمي الذي عقد في العاصمة الرياض خلال الفترة ما بين 27 و28 سبتمبر 2023م، وتم انتخابها رئيسًا للمجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية لعام 2023م واستضافت القمةَ العالمية للمجلس العالمي للسفر والسياحة، بالإضافة إلى استضافتها للمكتب الإقليمي لمنظمة السياحة العالمية في الشرق الأوسط، وخصصت خلال السنوات الماضية، استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية السياحية، ببناء عديد من الفنادق والمنتجعات الجديدة، وتطوير الطرق السريعة والمطارات، بالإضافة إلى إطلاق عديد من المشروعات السياحية الضخمة.

رقم تاريخي في إنفاق الزوار

ومن ناحية إنفاق الزوار، حققت المملكة أعلى رقم تاريخي في إنفاق الزوار القادمين للمملكة بحجم إنفاق يتجاوز 100 مليار ريال، وذلك حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م بحسب بيانات بند السفر في ميزان المدفوعات، محققةً فائضًا يقدر بـ 37.8 مليار ريال، ونسبة نمو 72% مقارنة بالفائض المحقق خلال الفترة نفسها من عام 2022م.

وكان المجلس العالمي للسفر والسياحة، قد توقع أن ينمو قطاع السفر والسياحة في المملكة بمعدل 11% سنويًا خلال العقد المقبل، مما يجعله الأسرع نموًا في الشرق الأوسط، وأنه بحلول عام 2032م، يمكن أن تصل مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 635 مليار ريال سعودي، وهو ما يمثل 17.1% من إجمالي الاقتصاد، وبالفعل ازداد ّ معدل مساهمة قطاع السياحة والسفر الكلي في إجمالي الناتج المحلي للمملكة بما يقارب 64.4% ما يعادل 89.2 مليار دولار، وذلك بين عامي 2009م و2018م، بينما بلغ 21.65 مليار دولار في عام 2018م، وشكّل القطاع

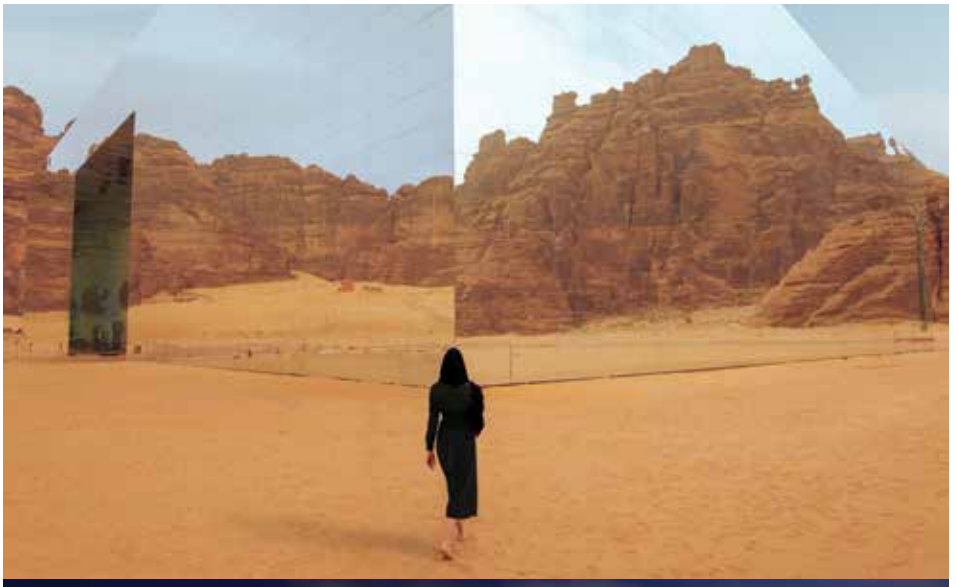

المركـــز الأول بين دول مجمـوعـــــة العشرين، من حيث نمو عدد السياح القادمين إليها بنسبة نمو بلغت 121%.

نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2022م، فيما تستهدف المملكة أن تحقق السياحة وحدها 10% من الناتج المحلي بحلول عام 2030م.

وتكشف التوقعات أيضًا أن فرص العمل في مجال السياحة والسفر قد تتضاعف على مدى السنوات العشر المقبلة، مما يخلق أكثر من 1.4 مليون وظيفة، ليصل إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين موظف في هذا القطاع بحلول عام 2032م.

آفاق واسعة للاستثمار السياحي

وتعمل المملكة بشكل حيوي على الاستثمار في الميزات التنافسية التي تمتلكها وتجعلها وجهة سياحية عالمية، بما في ذلك موقعها الجغرافي المتميز بوقوعها في قلب العالم العربي، وحدود ممتدة على البحر الأحمر، الذي يعد موطن الشعاب المرجانية والتنوع البيولوجي المهم، وتنوعها الثقافي والحضاري بامتلاكها تاريخًا عريقًا وثقافة غنية، فيوجد في المملكة قرابة الستة مواقع للتراث العالمي لليونسكو وأكثر من 10 آلاف موقع أثري، بما في ذلك العلا، ما يجذب السياح من جميع أنحاء العالم إليها، فضلاً عن مناظرها الطبيعية الخلابة كالجبال والصحاري والشواطئ، وكذلك مشروعاتها السياحية الضخمة التي تعمل على تطويرها مثل مدينة "نيوم"، و" القدية " قرب الرياض، إضافة لعدد من المشاريع السياحية والترفيهية في محيط منطقة البحر الأحمر، التي تضم 28 ألف كيلومتر مربع من الخط الساحلي و90 جزيرة بحرية على بعد حوالي 300 ميل شمال جدة، و"أمالا"، الواقعة شمالاً، التي تُعدُّ أيضًا جزءًا من المشاريع الضخمة المعروفة باسم مشاريع "جيجا"، التي باكتمالها سوف تنافس المملكة الوجهات السياحية العالمية، ويتوقع أن تشهد أعداد الغرف الفندقية زيادة قدرها 500 ألف غرفة إضافية، وهو ما يعزز بلا شك من مكانة المملكة كوجهة سياحية أكثر جاذبية، ويزيد من الفرص الاستثمارية في القطاع السياحي. ■

المنتدى التجاري 2024م..
استعرض أسس الاستثمار وعوامل استدامة الأعمال

نيابة عن صاحب السموّ الملكي، الأمير «سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود»، أمير المنطقة الشرقية، افتتح سعادة وكيل إمارة المنطقة الشرقية، تركي بن عبدالله التميمي، فعاليات المنتدى (التجاري 2024م. مستقبل الأعمال)، الذي نظَّمته غرفة الشرقية، يوم 19 فبراير 2024م، وبَحـثَ حالة النمـو المطـرد في قطـاع الأعمـال التجاريـــة وانعكاسـات ذلك النمـــو على مسارات القطـــاع المستقبلية، وكذلك التغيرات الحاصلة والمتوقعة على سلوك العميل وانعكاساتها على نجاح الأعمال ونموها، وأهمية استراتيجيات المنافسة والاستدامة في نجاح رائد الأعمال، وأيضًا دور الابتكار والإبداع في رفع كفاءة تشغيل المشاريع.

وشهد المنتدى حضورًا كبيرًا من مسؤولين حكوميين، ونُخبة من رجال الأعمال والأكاديميين المحليين والدوليين، وأصحاب الخبرات من المتخصصين والمهتمين في مجال القطاع التجاري.

وكَّرم سعادة وكيل الإمارة خلال الجلسة الافتتاحية الشركات والمؤسسات الراعية للمنتدى والمتحدثين ومحافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، «سامي ابن إبراهيم الحسيني»، الذي قال خلال جلسته الحوارية الرئيسية بالمنتدى والتي ترأسها رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إن المملكة بدأت وبشكل متسارع بالعمل على تنويع اقتصادها غير النفطي، حيث أطلقت مسارًا طموحًا وبشكل متسارع لتصبح رائدة في كافة المجالات، وأشار إلى أن منشآت عمدت خلال الفترة الأخيرة إلى تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكّينها، وذلك بتحسينها من مفردات الوصول إلى التمويل، لافتًا إلى أن التسهيلات المقدمة للمنشآت بلغت بنهاية الربع الثالث للعام الماضي قرابة الـ268 مليار ريال، ما يشكِّل نسبة 8.7% من إجمالي التمويل، وأن المملكة استطاعت أن تقفز في مؤشر حالة ريادة الأعمال إلى المرتبة الثانية عالميًا، بعد أن كانت في المرتبة الـ41 عام 2018م، وأن عدد المنشآت وصل إلى نحو 1.3 مليون منشأة بنهاية العام الماضي، خلقت فرص عمل لأكثر من 6.9 مليون شخص.

وعن جهود منشآت عن دعم رواد الأعمال في قطاع التجارة الإلكترونية، أوضح الحسيني أن منشآت أقامت برامج تدريب وورش عمل متخصصة في هذا المجال، لافتًا إلى جولات التجارة الإلكترونية التي قامت الهيئة في أكثر من 14 مدينة ومنطقة حول المملكة واستفاد منها أكثر من 12 ألف زائر، وتم إقامة أكثر

من 125 ورشة عمل، وتقديم أكثر من 1300 ساعة استشارية، بالإضافة إلى تقديم عروض وحزم خاصة بالتجارة الإلكترونية من مزودي الخدمات بأكثر من 52 عرضًا خلال فترة الجولة واستفاد منها 4022 منشأة قائمة.

وفيما يتعلق بالمنطقة الشرقية، قال الحسيني إن ثمة نموًا كبيرًا في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الشرقية والذي وصل إلى نحو 141 ألفًا حتى الربع الرابع لعام 2023م، وأشار إلى أنها تعد ثالث أكبر منطقة من حيث عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأن عدد موظفيها بالشرقية أكثر من مليون شخص.

ومن جهته أعرب الرزيزاء، عن شكره وتقديره إلى أمير المنطقة الشرقية، لرعايته وتشريفه المنتدى التجاري 2024م، وأكد أن المنتدى محاولة من الغرفة لتسليط الضوء على قطاعٍ يأتي على رأس مُستهدفات رؤية 2030م، وذلك من خلال خلق بيئة فعَّالة للتواصل ورصد الآراء والأفكار والمرئيات اللازمة لتعزيز دور القطاع الخاص كشريك في الاقتصاد الوطني، وتطوير أدوات شراكته الاستثمارية في المشاريع الوطنية، وتعظيم مبدأ الاستدامة في الأعمال التجارية.

وقال الرزيزاء، إن القطاع التجاري يُمثل إحدى أهم أدوات النمو التي تزيد من الفرص الاستثمارية المتاحة، وتعزز من القدرات التنافسية، وتشجع على الابتكار وخلق فرص عمل مستقرة، فهو المؤشر الحقيقي للنمو والممكّن الأكبر للنهوض بمفردات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأشار إلى ما يشهده القطاع التجاري في ظل حالة الحراك الاقتصادي والمشاريع المتنوعة التي تشهدها البلاد، والدعم اللامحدود من القيـــادة الرشيـــدة -حفظها الله-، من نمو كبير في دائرة نشاطاته، وتطور مستمر في مسارات تحسين بيئة أعماله، وسهولة إجراءات بدء ممارساته، التي تحتل فيها المملكة المرتبة الأولى عالميًا، لتسجل بذلك قدرتها بالمحافظة على هذه المرتبة منذ تقرير عام 2022م.

ومن جهته قال رئيس اللجنة التجارية بغرفة الشرقية، هاني بن حسن العفالق، إنه نتيجة لما وضعته رؤية المملكة 2030م من تصورات شاملة، وبرامج طموحة للاقتصاد الوطني تقوم على التنويع والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، شهدت المملكة نموًا اقتصاديًا غير مسبوق وحراكًا نشطًا على كافة المستويات، انعكس على القطاع التجاري الذي حققت فيه المملكة قفزات نوعية في عدد من المؤشرات الفرعية المرتبطة به كمؤشر تكلفة رأس المال، والتبادل التجاري، ومؤشر تضخم أسعار المستهلك، ومؤشر دعم التشريعات لإنشاء الشركات، فضلاً عن تقريـر الكتاب الســنوي للتنافســية العالمية، الذي حلت فيه المملكة بالمرتبة الثالثة بين دول مجموعة العشرين، والـ 17عالميًا.

وأشار إلى أن الأعمال التجارية في المملكة تشهد تحولاً كبيرًا سواء فيما يتعلق بتحسن بيئة الأعمال وتسهيل رحلة العمل التجاري والتحول الرقمي، أو فيما يتعلق بالنمو الكبير في عدد الأعمال التجارية؛ إذ بلغ إجمالي السجلات التجارية القائمة -بحسب وزارة التجارة- أكثر من مليون و350 ألف سجل تجاري في المملكة. ■

"الخريف" يلتقي ممثلي قطاع الأعمال بالشرقية

التقى معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية، الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف، بقطاع الأعمال ومجتمع الصناعيين بالمنطقة الشرقية، وذلك ضمن اللقاء الموسع الذي نظَّمته غرفة الشرقية، شهر فبراير الماضي.

وأكد معاليه أن منظومة الصناعة والتعدين عملت على بناء عدد كبير من الحوافز الهادفة إلى دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، والتي تصل إلى أكثر من 70 خدمة وحافز تشمل مجالات مختلفة كالتمويل والتدريب، والصادرات، والتراخيص، وغيرهم.

وشدد الخريف على أهمية تكثيف الجهود لدعم مسيرة التنمية الصناعية الشاملة التي تشهدها المملكة، وقال إن الاستراتيجية الوطنية للصناعة تسعى إلى بناء اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار ومصدر للمنتجات عالية التقنية ومساهم في تأمين سلاسل الإمداد العالمية.

وأشار إلى أن العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي تُعدُّ من العناصر الرئيسية التي بُنيت عليها الاستراتيجية الوطنية للصناعة، كما أن القطاع الخاص جزء أساسي في تحقيق حوكمتها، مؤكدًا أن جمعية مصنعي السيارات وسلاسل الإمداد الأهلية التي أعلنتها الوزارة مؤخرًا تهدف إلى تقديم الحلول لتطوير وتنمية قطاع صناعة السيارات في المملكة وحماية مصالح المصنعين والعاملين فيه.

وأكد الخريف، أن الوزارة قدمت عديدًا من البرامج والمبادرات لدعم صغار الصناعيين، كمبادرة المصانع الواعدة، ومبادرة تشجيع الفكر الريادي والبحث والابتكار في المجال الصناعي، فضلاً عن المبادرات المرتبطة بالبنية التحتية وبرنامج تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تطبيق الثورة الصناعية الرابعة، وغيرها من المبادرات التي توفرها الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

وقد شهد اللقاء حضور عدد من قيادات المنظومة الصناعية في المملكة، من بينهم رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، معالي المهندس خالد بن محمد السالم، ونائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون الصناعة، معالي المهندس خليل بن إبراهيم بن سلمه، والرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن"، المهندس ماجد بن رافد العرقوبي، والرئيس التنفيذي لهيئة تنمية الصادرات السعودية، المهندس عبد الرحمن بن سليمان الذكير، الذي استعرضوا برامج ومبادرات المنظومة الصناعية ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والممكنات الصناعية والفرص الاستثمارية المنبثقة منها، وكذلك برامجها ومبادراتها التمويلية الهادفة إلى تحفيز الصناعيين وتسريع وتيرة التطور الصناعي في المملكة وتنويعه. ■

غرفة الشرقية ومجلس صناعات الطاقة يطلقان "سعودي كونيكت"

أطلقت غرفة الشرقية بالتعاون مع مجلس صناعات الطاقة (الرابطة التجارية الرائدة في سلاسل توريد الطاقة عالميًا)، 27 فبراير 2024م، مُلتقى "سعودي كونيكت"، وسط حضور أكثر من 150 شركة من داخل وخارج المملكة، بحضور رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، والمدير الإقليمي لمنظمة EIC رايان مكفيرسون.

وهدَّف الملتقى إلى إطلاع رجال الأعمال في المنطقة وشركات الطاقة على سلاسل التوريد في المملكة والفرص المتاحة أمامهم في هذا المجال، وكذلك المشاريع الجديدة التي سيتم إطلاقها في المنطقة، فضلاً عن إتاحة أرضية مشتركة للتواصل مع المستثمرين والشركات الأجنبية التي لديها مقرات في المملكة.

وقال الرزيزاء، إن الاقتصاد الوطني يشهد اليوم تطورًا كبيرًا في كافة المجالات، وثمة مشروعات تُنفذ وأُخرى جاري انطلاقها بخاصة في مجالات الطاقة، التي تأتي على رأس أولويات ومستهدفات رؤية 2030م، بأن تكون للمملكة الريادة العالمية في كافة أشكال الطاقة، من خلال إطار عمل الاقتصاد الدائري للكربون؛ لما يشهده العالم أجمع من تحوُّل نحو الاستدامة البيئية.

وأشار إلى أهمية الملتقى كونه جمع تحت سقفه قادة صناعيين ومقاولي هندسة ومشتريات ومطورين محليين بقطاع الطاقة في المملكة والشركات الأجنبية المهتمة بدخول السوق السعودي، لافتًا إلى أن الملتقى مثَّل منصةً محورية جديدة استهدفت الغرفة من خلالها تعزيز التواصل والاتصال مع شركات الطاقة وصناع القرار فيها، والاطلاع على آخر مستجدات أسواق الطاقة، والإحاطة التفصيلية بجميع شركات سلاسل التوريد، والفرص الاستثمارية المتاحة في جميع مناطق ومحافظات المملكة، قائلاً: (إنه آليةً أو مسارًا جديدًا تتخذه الغرفة بالتعاون مع مجلس صناعات الطاقة، وهو اتحاد عالمي رائد للشركات التي تزود السلع والخدمات لصناعات الطاقة ولديه شبكة عالمية تضم أكثر من 800 شركة تعمل في جميع أنحاء العالم، لأجل استكشاف الفرص وتحفيز الاستثمار وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، مؤكدًا أنه كان فرصةً للتبادل والتواصل المعرفي مع رواد صناعة الطاقة وصناع القرار فيها).

الهيئة الملكية للجبيل وينبع تقدم 40 فرصة استثمارية

استعرضت الهيئة الملكية للجبيل وينبع مؤخرًا، أمام قطاع الأعمال بغرفة الشرقية الفرص الاستثمارية التجارية في مدينة الجبيل، وأبرز التسهيلات والحوافز الاستثمارية التي تُقدمها للمستثمرين، علاوة على بيانها لآلياتها ومعاييرها الخاصة بكيفية بدء الاستثمار في المدينة.

وبلغ عدد الفرص الاستثمارية التي استعرضتها الهيئة أكثر من (40) فرصة استثمارية تتعلق بمشروع باحة الترفيه المحورية في المنطقة الفاصلة، وهي مساحة شاسعة خصصت للترفيه على أطراف مدينة الجبيل الصناعية لتكون منطقة صاخبة ووجهة للترفيه وهي عبارة عن ملاعب للغولف بمساحة 113 هكتارًا، ومدرجات الاحتفالات والفعاليات العملاقة وحديقة مائية على مساحة 63 هكتارًا، ونادٍ للفروسية على مساحة 107 هكتارات، ومسار لسباقات السيارات على مساحة 14 هكتارًا، فضلاً عن منطقة فنادق على مساحة 9 هكتارات، وغيرهم من المشروعات ذات الاستخدامات المتعددة.

وكانت الهيئة قد شرعت العامين السابقين في تنفيذ أعمال مشروع المركز الاقتصادي لمدينة الجبيل الصناعية، وهو إحدى مبادراتها في تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وأحد أبرز برامج تحقيق رؤية المملكة 2030م.

ورصد المتحدثون خلال اللقاء (7) محفزات للاستثمار في المدينة، كموقعها الاستراتيجي على ساحل الخليج العربي وبالقرب من أربعة عواصم خليجية، وما يتوفر بها من بنية تحتية بمعايير عالمية، وما تُقدمه من محفزات تتعلق بإرجاء القيمة الإيجارية لما بعد سنة، وقد تصل إلى خمس سنوات من تاريخ التخصيص، فضلاً عن مميزات الإيجار التصاعدي للمرافق والاتفاقيات طويلة المدى للمشاريع ذات الطابع الخاص وفترة الإعفاء التي قد تصل لسنتين من القيمة لإيجارية بموافقة صاحب الصلاحية وفي حال التزام المستثمر بالجدول الزمني خلال فترة التخصيص، وفي حال انتهاء فترة الاتفاقية تمنح الهيئة الأولية للمستثمر في تجديد الاتفاقية كمرفق.

وحول آليات الاستثمار في المدينة أشار المتحدثون إلى ثلاثة مسارات تتبعها الهيئة تبدأ بالإعلان عن الفرص في الصحف والقنوات الإعلامية والوسائل المتاحة وذلك بعد اكتمال جميع الفرص من الناحية الفنية، وتمر باستقطاب العلامات المتميزة؛ إذ تقوم الهيئة بالبحث عن المستثمرين المتميزين والعلامات التجارية العالمية المؤهلة في مجالاتهم الاستثمارية، ليتم التواصل معهم واستقطابهم للاستثمار في المدينة، وأخيرًا مرحلة التخصيص المباشر للمستثمرين من الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية والتي تقدم خدمات حصرية وكذلك الشركات العاملة في المدينة. ■

ختام برنامج تمكين الموارد البشرية

اختتمت غرفة الشرقية مُمثلةً بمركز تمكين المرأة منتصف فبراير الماضي برنامج تمكين الموارد البشرية (حققي طموحك واصنعي المستقبل)، الذي هدف إلى تقديم الدعم والإرشاد للباحثات عن العمل عبر مجموعة من الورش التدريبية والإرشاد المهني.

وقدَّمت خلال البرنامج الذي انطلق الأحد واستمر لثلاثة أيام ورش عمل تخصصية مختصات ومستشارات في مجال تدريب الموارد البشرية، ففي اليوم الأول استعرضت محللة إدارة الأداء والتخطيط ومدربة لبرامج التطوير الشخصي والمهني سارة باكير ،بناء الهوية الشخصية في ورشة العمل الأولى، كما قدمت المستشارة في الموارد البشرية والشؤون الإدارية هديل بوسبيت، ورشة عمل استعرضت فيها كتابة السيرة الذاتية الاحترافية، ومدربة الإدارة وتطوير الذات والمستشارة الإدارية سهير أحمد الغامدي، قدمت ورشة عمل بعنوان مهارات المقابلات الشخصية، وفي اليوم الثالث قدمت الأخصائي في الموارد البشرية بأرامكو ، ريم الخضيري، ورشة عمل بعنوان (خطواتك الأولى في الوظيفة).

ومن جهتها قالت عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية، أغادير بنت إحسان عبد الجواد، حظيت المرأة السعودية على مدار السنوات الماضية باهتمام كبير من حكومتنا الرشيدة (حفظها الله)، فأفسحت لها المجال لممارسة دورها بشكل أكبر في العملية التنموية، وانجزت عديداً من التشريعات التي عزَّزت من دورها في سوق العمل وعززت حضورها في منظومة العمل الاقتصادي بشكل عام، وأصبحت المرأة اليوم تلعب دورًا مهمًا ومتناميًا في مجتمع الأعمال. وأوضحت بان المرأة التحقت بميدان العمل لتؤدي دورها في التنمية الاقتصادية، وأثبتت أن لديها قدرة عالية على الإبداع والأداء المهني العالي، وكان لا بد من دعم وجودها في سوق العمل وتعزيز الثقة فيها، وتزويدها بالمهارات والمعارف المطلوبة، وتهيئتها لمواكبة تطلعات قطاع الأعمال بالمنطقة الشرقية وفق رؤية المملكة الطموحة، فكان هذا البرنامج الذي يستهدف طالبات العمل من الخريجات وطالبات الجامعة ولمن يبحثن عن فرص وظيفيه أفضل، من خلال تعريفهن بأسس بناء الهوية الشخصية، وآليات كتابة السيرة الذاتية الاحترافية، والمهارات اللازمة عند إجراء المقابلات الشخصية.

وفد جنوب أفريقي يزور غرفة الشرقية

التقى رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، منتصف شهر فبراير الماضي، سعادة سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى المملكة، السيد موغوبو ديفيد ماخابي، والوفد المرافق له، وذلك بهدف بحث فرص الاستثمار المتبادل والإسهام في تنمية الاستثمارات النوعية وتمكين القطاع الخاص من اكتشاف الفرص الاستثمارية في كلا البلدين الصديقين.

وقال الرزيزاء، إن التعاون الاقتصادي بمفهومه الشامل بين المملكة وجنوب أفريقيا يُمثل حجر الزاوية في تعزيز العلاقات الثنائية، لاسيما أنهما يتمتعان بإمكانات اقتصادية وثروات طبيعية كبيرة، وثمة حرصٌ كبير على تفعيلها وتنميتها واستغلالها بكفاءة عالية لتحقيق أهداف رؤيتنا الطموحة 2030م، وأهداف خطة التنمية الوطنية 2030م بجنوب أفريقيا.

وأشار إلى أن الفترات الأخيرة قد شهدت خطوات كبيرة من الجانبين تستهدف اتساعًا أكبر للعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين مدعومة بتوافق في وجهات النظر حيال كثير من الموضوعات؛ مما أثمر تدفقًا للاستثمارات المشتركة وارتفاعًا في حجم التبادل التجاري بين البلدين بقيمة إجمالية بلغت عام 2022م (20.616) مليار ريال، مقارنة بـ (17.974) مليار ريال عام 2021م، وتأتي جمهورية جنوب أفريقيا في المرتبة الـ (25) في قائمة الدول التي صدَّرت إليها المملكة، وفي المرتبة (34) للدول التي استوردت منها المملكة عام 2022م، بواقع (4.521) مليار ريال.

وأوضح أنه أمام معدلات الزيادة الواضحة في حجم التبادل التجاري والرؤى المماثلة في التنمية والاستدامة بين البلدين، ثمة آفاق جديدة تتفتح أمام رجال الأعمال في كلا البلدين تؤشر بمزيد من التعاون والشراكات الاستثمارية، وأن غرفة الشرقية، وفي إطار جهودها لتعزيز فرص الاستثمار المتبادل والإسهام في تنمية الاستثمارات النوعية وتمكين القطاع الخاص من اكتشاف الفرص الاستثمارية في كلا البلدين الصديقين، تضع كافة فروعها وكل إمكاناتها لتزويد رجال الأعمال بجنوب أفريقيا بالمعلومات التجارية والاستثمارية التي يحتاجونها، وذلك من أجل توسيع دوائر التجارة والاستثمار. ■

.. وآخر فلبيني يبحث فرص الاستثمار بين الجانبين

وبحث فبراير الماضي وفدًا فليبنيًا ترأسه مسؤول الأعمال في سفارة الفلبين في المملكة، السيد روميل روماتو، ومديرة قسم الصناعة والتجارة، بيانكا بيرل، فرص الاستثمار والتعاون المتبادل بين القطاع الخاص في البلدين.

وقال النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد العمار، إن العلاقات بين المملكة وجمهورية الفلبين تمتد لأكثر من خمسة عقود مضت، فهي علاقات تتميز بالقوة والعمق، وفي تنامٍ وازدهار مستمر على كافة الأصعدة وفي شتى المجالات.

وأشار إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة والفلبين تخضع لاتفاقيات عديدة، وفي مقدمتها اتفاقية التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية، وقال إن اليوم ثمة خطوات كبيرة من الجانبين تستهدف اتساعًا أكبر للعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين مدعومة بتوافق في وجهات النظر حيال الكثير من الموضوعات؛ مما أثمر عن ارتفاع في حجم التبادل التجاري بين البلدين بقيمة إجمالية بلغت 9.615 مليار ريال في عام 2022م، مقارنة بـ 6.134 مليار ريال عام 2021م، وتأتي الفلبين في المرتبة الـ (31) في قائمة الدول التي صدرت إليها المملكة عام 2022م، بواقع 8.942 مليار ريال.

وقال إن ثمة آفاقًا جديدة تتفتح أمام رجال الأعمال في كلا البلدين تؤشر بمزيد من التعاون والشراكات الاستثمارية، في ظل ما تتميز به الفلبين باعتبارها أحد أسرع الاقتصادات نموًا في آسيا، وثالث أكبر اقتصاد في رابطة دول جنوب شرق آسيا، وما تمتاز به بلادنا من اقتصاد قوي ينمو بشكل مطرد وفقًا لرؤية طموحة هدفها تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ■

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER
Best Workplaces™
in Public Sector
Great Place To Work.
GCC 2023
Great Place To Work.
Best Workplaces™ Asia
2023
Best Workplaces™
Great Place To Work.
KSA 2024
@AsharqiaChamber
www.chamber.org.sa

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقيـــة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صالة الطعام مجاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

الخدمات الخاصة
Private Services

رُقي الخـــدمة

خدمات مركز الخدمات الخاصة

- حجز مواعيد لدى كتابة العدل.
- التسجيل في قائمة ودليل الدرجة الممتازة تلقائيا.
- سرعة في انجاز المعاملات.
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات وبرامج التسويق (الأدلة التجارية, الإعلانات).
- مطبوعات الغرفة مجانا للعملاء.
- إصدار بطاقات خاصة تعريفية لصاحب المنشأة أو التنفيذيين.
- خدمة إرسال رسائل نصية SMS للعملاء بفعاليات وأنشطة الغرفة.
- تخصيص مساحات إعلامية بإصدارات الغرفة لتغطية نشاطات.
- مواقف سيارات خاصة بعملاء المركز.
- تنسيق احتياجات العملاء من خدمات الإدارات الأخرى بالغرفة

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER
نعمل معا ... لغد أفضل

P.O. Box 719 Dammam
Saudi Arabia - 31421
t +966 3 859 8090
f +966 3 859 8199
private@chamber.org.sa
http://chamber.org.sa/private